الباقِلّانى وإعجاز القرآن

السيّد أحمد صَقر

دار المعارف بمصر

الباقلانى وإعجاز القرآن

بقلم

السيد أحمد صقر

مراقب التراث بمؤسسة التأليف بوزارة الثقافة

دار المعارف

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

جرت سنة الله فى ابتعاث رسله إلى خلقه ، لتبصيرهم بعظمته وجمعهم على عبادته ، أن يؤيدهم بأمور حسية تخالف السنن الكونية ، وتشذ عن النواميس الطبيعية ؛ وتكون من قبيل ما استحكم فى زمانهم ، وغلب على خاصتهم ، وعظم فى نفوس عامتهم ؛ لتكون معجزة الرسول المرسل إليهم مفحمة لأعجب الأمور فى أنظارهم ، ومبطلة لأقوى الأشياء فى حسبانهم ؛ ولئلا يجد المبطلون متعلقاً يتشبثون به ، ولا سبيلاً يتخذونه إلى اختداع الضعفاء .

فقد أيد الله جل جلاله موسى عليه السلام — وكان عصره عصر سحر — بفلق البحر ، وانقلاب العصا حية تسعى ، وانبجاس الحجر الصلد بعيون الماء الروّاء

وأيد عيسى عليه السلام — وكان عهده عهد طب — بإبراء الأكمه والأبرص ، وخلق الطير من الطين ، وإحياء الموتى بإذنه .

ولمّا أرسل رسوله محمداً ، صلى الله عليه وسلم ، إلى الناس أجمعين ، وجعله خاتم النبيين — أيده بمعجزات حسية كمعجزات من سبقه من المرسلين ، وخصّه بمعجزة عقلية خالدة ، وهى إنزال القرآن الكريم ، الذى لو اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثله لم يستطيعوا ولم يقاربوا ، ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً . وكان ذلك فى زمن سما فيه شأن البيان ، وجلّت مكانته فى صدور أهله ، وعرفوا باللّسَن والفصاحة ، وقوة العارضة فى الإعراب عن خوالج النفوس ، والإبانة عن مشاعر القلوب . وظل رسول الله ، صلوات الله عليه ، يتحدّاهم بما كانوا يعتقدون فى أنفسهم القدرة عليه ، والتمكن منه ؛ ولم يزل يقرّعهم بعجزهم ، ويكشف عن نقصهم ؛ حتى استكانوا وذلوا وطبع عليهم الخزى بطابعه ، وصاروا حيال فصاحته فى أمر مريج .

وقد أدهش القرآن العرب لمَّا سمعوه ، وحيَّر ألبابهم وعقولهم بسحر بيانه ، وروعة معانيه ، ودقة ائتلاف ألفاظه ومبانيه ؛ فمنهم من آمن به ومنهم من كفر ، وافترقت كلمة الكافرين فى وصفه ، وتباينت فى نعته . فقال بعضهم : هو شعر ، وقال فريق : إنه سحر ، وزعمت طائفة أنه أساطير الأولين اكتتبها محمد ، فهى تملى عليه بكرة وأصيلا ، وذهب قوم إلى أنه إفك افتراه وأعانه عليه قوم آخرون . وقال غير هؤلاء وهؤلاء : لو نشاء لقلنا مثل هذا . ولكنهم لم يقولوا هم ولا غيرهم ؛ لأن تأليف القرآن البديع ، ووصفه الغريب ، ونظمه العجيب ؛ قد أخذ عليهم منافذ البيان كلها ، وقطع أطماعهم فى معارضته ؛ فظلوا مقموعين مدحورين ثلاثة وعشرين عاماً ، يتجرعون مرارة الإخفاق ، ويُهْطِعُون لِقَوارع التَّبكيت ، ويُنْغِضُون رُؤوسهم تحت مقارع التحدّى والتعيير ، مع أنفتهم وعزتهم ، واستكمال عدتهم ؛ وكثرة خطبائهم وشعرائهم ، وشيوع البلاغة فيهم ؛ والتهاب قلوبهم بنار عداوته ، وترادف الحوافز إلى مناهضته ؛ وعِرفَانهم أنّ معارضته بسورة واحدة أو آيات يسيرة أنقض لقوله ، وأفعل فى إطفاء أمره ، وأنجع فى تحطيم دعوته ، وتفريق الناس عنه — من مناجزته ، ونصبهم الحرب له ؛ وإخطارهم بأرواحهم وأموالهم ، وخروجهم عن أوطانهم وديارهم .

وقد ندب الله المسلمين إلى تلاوة القرآن ، وقراءة ما تيسر منه ؛ وحضّهم على ادّكار معانيه ، وتدبر أغراضه ومراميه ؛ ليهتدوا ببصائره وهداه ، وليستضيئوا بأنواره فى الحياة ؛ حتى تكون كلمتهم فيها هى العليا ، وكلمة الذين كفروا السفلى . فأقبل عليه علماؤهم يتدبّرونه ويفسّرونه ، ويُجَلّون آياته على أعين الناس لعلهم يشهدون ما فيها من المنافع لهم ، فيأتمروا حيث أمر ، وينتهوا حيث زجر . وأقبل عليه غيرهم ، من أعدائه وأعدائهم ، فاتبعوا ما تشابه من آيه ابتغاء الفتنة بتأويلها ، وتحريف كلمه عن مواضعها ؛ وخيَّلت لهم أفهامهم الكليلة ، وأذهانهم العليلة ؛ أن فى نظمه فساداً ؛ وفى أسلوبه لحناً ، وفى معانيه تناقضاً ، وفى نقله اضطراباً ؛ فنفوا عنه صفة الإعجاز ، وسدّدوا نحوه المطاعن ، وبثّوا حوله الشكوك . وكان الناجمون الأولون منهم يخافتون بأقوالهم ، ويجمجمون بآرائهم ، ويستخفون بمذاهبهم ؛

ويصطنعون الحذر والدهاء فى كل ما يأتون وما يذرون ، خوفاً من بطش الخلفاء الراشدين ، ومن تلاهم من خلفاء الأمويين .

وخلف من بعد هؤلاء خلف كانوا أكثر ثقافة ، وأغزر علماً وأحسن بياناً ؛ فأصحروا بآرائهم ، وجاهروا بمعتقداتهم ، وبثوا شكوكهم فى المجالس والأندية ، وسطروها فى الكتب والرسائل التى أسرفوا فى تحسينها وبالغوا فى تزيينها ؛ وغالوا فى انتقاء ورقها ومدادها واستجادة خطها ، ليحسن وقعها فى الأنظار ، وتصبو إليها أنفس القراء .

وقد ساعدهم على جهرهم هذا ومكن لهم منه ، تبدل الزمان وتغير الحال ، بتسامح الخلفاء فى غير ما يمس سلطانهم ويعرض لدولتهم ، وامتلاك غير العرب لزمام الأمور فى الدولة ، وانتشار الكتب المترجمة ؛ وازدياد اتصال العرب بغيرهم من أهل المذاهب والنحل الأخرى ، وكثرة الجدال بين المذاهب الإسلامية ، واشتعال نار العداوة بين الفرق الكلامية .

ولما كثرت المطاعن فى القرآن ، وأوشكت الشبهات أن تأخذ سبيلها إلى نفوس الأغرار والأحداث — : نهض فريق من العلماء يدرأون عنه ، ويناضحون دونه ، ويرمون من ورائه بالحجج النيرة والأدلة الواقعة ؛ فشرعوا أقلامهم لتأليف الكتب والرسائل فى الرد عليهم ، وتبيين مفترياتهم . وفى طليعة هؤلاء أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينورى ، فقد عمد إلى مطاعنهم فيه فجمعها ، ثم كر عليها بالنقض فى كتابه الجليل : « تأويل مشكل القرآن » .

وكانت مسألة الإعجاز من أبرز المسائل التى تعاورها العلماء بالبحث أثناء تفسيرهم للقرآن ، وردهم على منكرى النبوة ، وخوضهم فى علم الكلام ؛ كعلى بن ربن كاتب المتوكل فى كتاب : « الدين والدولة » وكأبى جعفر الطبرى فى تفسيره : « جامع البيان عن وجوه تأويل آى القرآن » ؛ وكأبى الحسن الأشعرى فى « مقالات الإسلاميين » وأبى عثمان الجاحظ فى كتاب : « الحجة فى تثبيت النبوة » .

وكان علماء الاعتزال أكثر المثيرين للكلام فى إعجاز القرآن ، فقد ذهب النظام — من بينهم — إلى أن القرآن نفسه غير معجز ، وإنما كان إعجازه بالصرفة ؛

وقال : « إن الله ما أنزل القرآن ليكون حجة على النبوة ، بل هو كسائر الكتب المنزلة لبيان الأحكام من الحلال والحرام . والعرب إنما لم يعارضوه ، لأن الله تعالى صرفهم عن ذلك ، وسلب علومهم به » .

وذهب هشام الفُوَطِيّ ، وعبَّاد بن سليمان إلى أن القرآن لم يُجعَل عَلَماً للنبي ، وهو عرض من الأعراض ، والأعراض لا يدل شيء منها على الله ولا على نبوة النبي .

وكان ذلك وغيره من أقوال أئمتهما ، منبعاً غزيراً للقول في إعجاز القرآن .

وقد انبرى كثير منهم للرد على من أنكر إعجازه جملة ، كأبي الحسين الخياط وأبي على الجبائى ، اللذين نقضا على « ابن الراوندى » كتابه : « الدامغ » ؛ الذى طعن فيه على نظم القرآن وما يحتويه من المعانى ؛ وقال : إن فيه سفهاً وكذباً .

وكذلك رد كثير منهم على من خالف عن قول جماعتهم : بأن تأليف القرآن ونظمه معجز ، وأنه علم لرسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ كالجاحظ الذى رد على النظام رأيه فى الصرفة ، فى كتاب : « نظم القرآن » .

ألف الجاحظ كتابه فى الاحتجاج لنظم القرآن وغريب تأليفه ، وبديع تركيبه ؛ على حد قوله فى مقدمة كتاب الحيوان . وهو من كتبه الضائعة . وقد أشار إليه الباقلانى فى إعجاز القرآن ؛ إذ يقول ص ٧ : « وقد صنف الجاحظ فى نظم القرآن كتاباً لم يزد فيه على ما قاله المتكلمون قبله ، ولم يكشف عما يلتبس فى أكثر هذا المعنى » .

وأخشى أن يكون الباقلانى قد حاف فى حكمه على نظم القرآن ، وحملته العصبية المذهبية على تنقصه . فقد وصف الجاحظ نظم القرآن فى كتابه « حجج النبوة » حيث يقول فى صفحة ١٤٧ مخاطباً من كتب له الكتاب : « وفهمت — حفظك الله — كتابك الأول ، وما حثثتَ عليه من تبادل العلم ، والتعاون على البحث ، والتحابّ فى الدين ، والنصيحة لجميع المسلمين . وقلت : اكتب إلىّ كتاباً تقصد فيه إلى حاجات النفوس ، وإلى صلاح القلوب ، وإلى معتلجات الشكوك ، وخواطر الشبهات ؛ دون الذى عليه أكثر المتكلمين من التطويل ، ومن التعمق والتعقيد ، ومن تكلف ما لا يجب ، وإضاعة ما يجب . وقلت : كن كالمعلم

الرفيق ، والمعالج الشفيق ؛ الذى يعرف الداء وسببه ، والدواء وموقعه ؛ ويصبر على طول العلاج ، ولا يسأم كثرة الترداد . وقلت : اجعل تجارتك التى إياها تؤمل ، وصناعتك التى إياها تعتمد — إصلاح الفاسد ، وردّ الشارد . وقلت : ولابد من استجماع الأصول ، ومن استيفاء الفروع ، ومن حسم كل خاطر ، وقمع كل ناجم ، وصرف كل هاجس ، ودفع كل شاغل ؛ حتى تتمكن من الحجة ، وتهنأ بالنعمة ، وتجد رائحة الكفاية ؛ وتثلج ببرد اليقين ، وتفضى إلى حقيقة الأمر . وقلت : ابدأ بالأخف فالأخف ، وبكل ما كان آنق فى السمع وأحلى فى الصدر ؛ وبالباب الذى منه يؤتى الريّض المتكلّف ، والحسور المتعجرف ؛ وبكل ما كان أكثر علماً ، وأنفذ كيداً . . . فكتبت لك كتاباً أجهدت فيه نفسى ، وبلغت منه أقصى ما يمكن مثلى فى الاحتجاج للقرآن ، والرد على كل طعان ؛ فلم أدع فيه مسألة لرافضىّ ، ولا لحديثىّ ، ولا لحشوى ؛ ولا لكافر مُبَاد ، ولا لمنافق مقموع ؛ ولا لأصحاب « النظام » ، ولمن نجم بعد « النظام » ممن يزعم : أن القرآن حق وليس تأليفه بحجة ، وأنه تنزيل وليس ببرهان ولا دلالة ؛ فلما ظننتُ أنى قد بلغت أقصى محبتك ، وأتيت على معنى صفتك — أتانى كتابك تذكر أنك لم ترد الاحتجاج لنظم القرآن ، وإنما أردت الاحتجاج لخلق القرآن . وكانت مسألتك مبهمة ؛ فكتبتُ لك أشق الكتابين وأثقلهما ، وأغمضهما معنى ، وأطولهما طولا . . . » .

ولست أعرف نقلا عن كتاب : « نظم القرآن » ؛ ولا حديثاً عنه ، ولا وصفاً له غير وصف الجاحظ هذا ؛ وأحسبه فيه من الصادقين .

وقد قلد الجاحظ فى هذه التسمية أبو بكر عبد الله بن أبى داود السجستانى ، المتوفى سنة ٣١٦ ؛ فى كتابه : « نظم القرآن » .

وأبو زيد البلخى : أحمد بن سليمان ، المتوفى سنة ٣٢٢ هـ ؛ قال أبو حيان فى كتاب « البصائر والذخائر » : قال أبو حامد القاضى : لم أر كتاباً فى القرآن مثل كتاب لأبى زيد البلخى ، وكان فاضلا يذهب فى رأى الفلاسفة ، لكنه تكلم فى القرآن بكلام لطيف دقيق فى مواضع ، وأخرج سرائره ، وسماه : « نظم القرآن » ولم يأت على جميع المعانى فيه .

وكذلك أبو بكر : أحمد بن علي ، المعروف بابن الإخشيد ، المعتزلى ، المتوفى سنة ٣٢٦ هـ ؛ فإنه قد ألف كتاباً أسماه : « نظم القرآن ».

وأول كتاب علمناه ، يشتمل عنوانه على كلمة الإعجاز ؛ هو كتاب : « إعجاز القرآن فى نظمه وتأليفه » لأبى عبد الله محمد بن يزيد الواسطى ، المعتزلى ، المتوفى سنة ٣٠٦ هـ . وهو من الكتب التى لا نعرف عنها غير أسمائها المجردة .

وقد بقى من الكتب المؤلفة فى القرن الرابع عن إعجاز القرآن ، ثلاثة كتب . أولها كتاب الرمانى ، وثانيها كتاب الخطابى ، وثالثها كتاب الباقلانى . وهى التى نعرض لها بالبيان والتحليل ، فيما يلى :

إعجاز القرآن للرمانى :

ولد أبو الحسن : على بن عيسى الرمانى المعتزلى فى سنة ٢٧٦ ، ومات سنة ٣٨٤ وكان يعرف أيضاً بالإخشيدى ، نسبة إلى أستاذه ابن الإخشيد ، وبالوراق ؛ لأنه كان يحترف الوراقة . وقال عنه ياقوت فى معجم الأدباء ١٤/٧٤ : « كان إماماً فى علم العربية علامة فى الأدب ، فى طبقة أبى على الفارسى ، وأبى سعيد السيرافى . وله تصانيف فى جميع العلوم : من النحو واللغة والنجوم والفقه والكلام ، على رأى المعتزلة . وكان يمزج كلامه فى النحو بالمنطق ؛ حتى قال أبو على الفارسى : إن كان النحو ما يقوله الرمانى فليس معنا منه شىء ، وإن كان ما نقوله نحن ، فليس معه منه شىء » . وقال عنه أبو حيان التوحيدى فى الإمتاع والمؤانسة ١/١٣٣ : « وأما على بن عيسى فعالى الرتبة فى النحو واللغة والكلام والعروض والمنطق ؛ وعيب به ، لأنه لم يسلك طريق واضع المنطق ، بل أفرد صناعة ، وأظهر براعة وقد عمل فى القرآن كتاباً نفيساً . هذا مع الدين الثخين ، والعقل الرصين » . وقال عنه فى تقريظ الجاحظ ، كما قال ياقوت ، فى معجم الأدباء ١٤/٧٦ — : « لم ير مثله قط . . . علماً بالنحو ، وغزارة فى الكلام ، وبصراً بالمقالات ، واستخراجاً للعويص ، وإيضاحاً للمشكل ؛ مع تأله وتنزه ، ودين ويقين ، وفصاحة وفقاهة ، وعفافة ونظافة » .

والكتاب النفيس الذى أشار التوحيدى إليه ، هو كتاب : « الجامع لعلم القرآن» وقد ذكره الرمانى فى إعجاز القرآن .

بدأ الرمانى كتابه ببيان وجوه إعجاز القرآن ، فقال : إنها تظهر من سبع جهات وهى : ترك المعارضة ، مع توفر الدواعى وشدة الحاجة ، والتحدى للكافة ، والصرفة ، والبلاغة ، والأخبار الصادقة عن الأمور المستقبلة ، ونقض العادة ، وقياسه بكل معجزة .

ثم قسم البلاغة إلى ثلاث طبقات ، وقال : إن ما كان فى أعلاها معجز ، وهو بلاغة القرآن . ثم عرف البلاغة بأنها إيصال المعنى إلى القلب فى أحسن صورة من اللفظ ؛ وأعلاها طبقة فى الحسن بلاغة القرآن . ثم قسم البلاغة إلى عشرة أقسام ، وهى : الإيجاز ، والتشبيه ، والاستعارة ، والتلاؤم ، والفواصل ، والتجانس والتصريف ، والتضمين ، والمبالغة ، وحسن البيان .

ثم فسرها باباً باباً على ترتيبها تفسيراً وافياً شافياً . فهو — مثلا — عندما عرض لباب الاستعارة عرفها ، وفرق بينها وبين التشبيه . ثم بين أركانها ، وقال : إن كل استعارة حسنة توجب بلاغة بيان لا تنوب منابه الحقيقة ، وذلك أنه لو كان يقوم مقامه كانت الحقيقة أولى به ، ولم تجز الاستعارة . ثم ذكر ما جاء فى القرآن من الاستعارة على جهة البلاغة ، وبدأ بقول الله تعالى : ﴿ وقدمنا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباءً منثوراً ﴾ ؛ فقال : « حقيقة " قدمنا " هنا : عمدنا . و " قدمنا " أبلغ منه ؛ لأنه يدل على أنه عاملهم معاملة القادم من سفر ، لأنه من أجل إمهاله لهم كمعاملة الغائب عنهم . ثم قدم فرآهم على خلاف ما أمرهم . وفى هذا تحذير من الاغترار بالإمهال . والمعنى الذى يجمعهما العدل ؛ لأن العمد إلى إبطال الفاسد عدل ، والقدوم أبلغ لما بينا » .

وجملة الآيات التى ذكرها فى هذا الباب على ذلك النحو العظيم — أربع وأربعون آية .

وبعد أن فرغ الرمانى من تفسير أبواب البلاغة العشر ، عاد إلى البيان عن الوجوه السبعة التى ذكرها فى أول الكتاب ، وقال : إنها مظاهر إعجاز القرآن .

فأبان عن أوجه دلالتها على الإعجاز . ويعنينا أن نذكر هنا ما قاله عن توفر الدواعى ، و « الصرفة » لما للأولى من دلالة خاصة ، ولأهمية الثانية .

قال : « وأما توفر الدواعى فتوجب الفعل مع الإمكان لا محالة ، فى واحد كان أو فى جماعة . والدليل على ذلك أن إنساناً لو توفرت دواعيه إلى شرب الماء بحضرته ، من جهة عطشه واستحسانه لشربه ، وكل داع يدعو إلى مثله ، وهو مع ذلك ممكن له ؛ فلا يجوز أن لا يقع شربه منه حتى يموت عطشاً لتوفر الدواعى على ما بينا . فإن لم يشربه مع توفر الدواعى له دل ذلك على عجزه عنه ، فكذلك توفر الدواعى إلى المعارضة على القرآن لمّا لمْ تقع المعارضة دل ذلك على العجز عنها » .

وقال عن الصرفة : « وأما الصرفة فهى صرف الهمم عن المعارضة . وعلى ذلك يعتمد بعض أهل العلم فى أن القرآن معجز من جهة صرف الهمم عن معارضته ، وذلك خارج عن العادة كخروج سائر المعجزات التى دلت على النبوة . وهذا عندنا أحد وجوه الإعجاز التى تظهر منها للعقول » .

وختم كتابه بالإجابة على سؤال أورده ، فقال : « فإن قيل : فلم اعتمدتم على الاحتجاج بعجز العرب دون المولدين ، وهو عندكم معجز للجميع ، مع أنه يوجد للمولدين من الكلام البليغ شىءٌ كثير ؟ قيل له : لأن العرب كانت تقيم الأوزان والإعراب بالطباع ، وليس فى المولدين من يقيم الإعراب بالطباع كما يقيم الأوزان بالطباع ؛ والعرب على البلاغة أقدر لما بينا من فطنتهم لما لا يفطن له المولدون من إقامة الإعراب بالطباع . فإذا عجزوا عن ذلك فالمولدون عنه أعجز » .

وقد ذهب الرمانى إلى نفى السجع من القرآن ، وتسمية ما فيه من ذلك فواصل ، لأن الأسجاع عيب ، والفواصل بلاغة ؛ لأن الفواصل تابعة للمعانى ، وأما الأسجاع فالمعانى تابعة لها ، وهو قلب ما توجبه الحكمة فى الدلالة .

* * *

إعجاز القرآن للخطابى :

ولد أبو سليمان : حَمْد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البُسْتى سنة ٣١٩ وتوفى سنة ٣٨٨ هـ . وهو من أعلام الفكر الإسلامى فى القرن الرابع الذين امتازت كتبهم

بغزارة المادة ، وعمق الفكرة ؛ ودقة الاستنباط وروعة البيان ؛ وظهرت فيها شخصيتهم واضحة المعالم ، بينة القسمات . ومن كتب الخطابي الجليلة : كتاب « غريب الحديث » و « معالم السنن فى شرح سنن أبى داود » و « أعلام السنن فى شرح البخارى » و « إعجاز القرآن » وهو أصغرها حجماً . بدأ الخطابى كتابه بقوله : « قد أكثر الناس الكلام فى هذا الباب قديماً وحديثاً ، وذهبوا فيه كل مذهب من القول ؛ وما وجدناهم — بعد — صدروا عن رِىّ ؛ وذلك لتعذر معرفة وجه الإعجاز فى القرآن ، ومعرفة الأمر فى الوقوف على كيفيته » .

ثم عرض للأقوال التى قيلت قبله فى وجوه الإعجاز ، وبدأ برأى القائلين بأن النبى صلى الله عليه وسلم ، قد تحدى العرب قاطبة بأن يأتوا بسورة من مثله فعجزوا عنه ، وانقطعوا دونه . وعقب عليه بقوله : « وهذا — من وجوه ما قيل فيه — أبينها دلالة ، وأيسرها مؤونة ؛ وهو مقنع لمن لم تنازعه نفسه مطالعةَ كيفية وجه الإعجاز فيه » .

ثم ثنى برأى القائلين بأن العلة فى إعجازه الصرفة ، أى صرف الهمم عن المعارضة ، وإن كانت مقدوراً عليها ، غير معجوز عنها ؛ إلا أن العائق من حيث كان أمراً خارجاً عن مجارى العادات — صار كسائر المعجزات . وعلق عليه بقوله : « وهذا أيضاً وجه قريب ، إلا أن دلالة الآية تشهد بخلافه ، وهى قوله سبحانه : ﴿ قل لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً ﴾ . فأشار فى ذلك إلى أمرٍ طريقه التكلّف والاجتهاد ، وسبيله التأهب والاحتشاد ؛ والمعنى فى الصرفة التى وصفوها لا يلائم هذه الصفة فدل على أن المراد غيرها » .

ثم ذكر رأى الطائفة التى زعمت أن إعجازه إنما هو فيما تضمنه من الأخبار عن الكوائن فى مستقبل الزمان ، وصدقت أقوالَها مواقعُ أكوانها . ثم نقده بقوله : « ولا يشك فى أن هذا وما أشبهه من أخباره ، نوع من أنواع إعجازه ؛ ولكنه ليس بالأمر العام الموجود فى كل سورة من سور القرآن . وقد جعل سبحانه فى صفة كل سورة أن تكون معجزة بنفسها ، لا يقدر أحد من الخلق أن يأتى بمثلها ،

فقال : ﴿ فأتوا بسورة من مثله ، وادعوا شهداءكم من دون الله إن كنتم صادقين ﴾ ، من غير تعيين . فدلّ على أن المعنى فيه غيرُ ما ذهبوا إليه » .

ثم ذكر الرأى الرابع الذى ذهب إليه الأكثرون من علماء أهل النظر ، وهو أن إعجازه من جهة البلاغة ، وقال : « ووجدت عامة أهل هذه المقالة ، قد جروا فى تسليم هذه الصفة للقرآن على نوع من التقليد ، وضرب من غلبة الظن ؛ دون التحقيق له ، وإحاطة العلم به . ولذلك صاروا إذا سئلوا عن تحديد هذه البلاغة التى اختص بها القرآن ، وعن المعنى الذى يتميز به عن سائر أنواع الكلام الموصوف بالبلاغة — قالوا : لا يمكننا تصويره ، ولا تحديده بأمر ظاهر نعلم به مباينة القرآن غيره من الكلام : وإنما يعرفه العالمون به عند سماعه ضرْباً من المعرفة ، لا يمكن تحديده . وأحالوا على سائر أجناس الكلام الذى يقع فيه التفاضل ، فتقع فى نفوس العلماء به — عند سماعه — معرفة ذلك ، ويتميز فى أفهامهم قبيل الفاضل من المفضول منه . وقد يخفى سببه عند البحث ، ويظهر أثره فى النفس ، حتى لا يلتبس على ذوى العلم والمعرفة به . وقد توجد لبعض الكلام عذوبة فى السمع ، وهشاشة فى النفس ، لا يوجد مثلها لغيره ؛ والكلامان معاً فصيحان ، ثم لا يوقف لشىء من ذلك على علّة »

ثم عقب الخطابى على ذلك بقوله : « وهذا لا يقنع فى مثل هذا العلم ، ولا يشفى من داء الجهل به ؛ وإنما هو إشكال أحيل به على إبهام » .

ثم ذكر أن دقيق النظر ، وشاهد العبر ؛ قد دلاه على ما يباين به القرآن سائر الكلام ؛ وأن العلة فى ذلك : « أن أجناس الكلام مختلفة ، ومراتبها فى نسبة التبيان متفاوتة ، ودرجاتها فى البلاغة متباينة غير متساوية . فمنها البليغ الرصين الجزل ، ومنها الفصيح القريب السهل، ومنها الجائز المطلق الرّسْل . وهذه أقسام الكلام الفاضل . فالقسم الأول أعلى طبقات الكلام وأرفعه ، والقسم الثانى أوسطه وأقصده ، والقسم الثالث أدناه وأقربه . فحازت بلاغات القرآن من كل قسم من هذه الأقسام حصة ، وأخذت من كل نوع من أنواعها شعبة ؛ فانتظم لها بامتزاج هذه الأوصاف نمط من الكلام يجمع صفتى الفخامة والعذوبة . وهما على الانفراد فى نعوتهما

كالمتضادين ؛ لأن العذوبة نتاج السهولة ، والجزالة والمتانة فى الكلام تعالجان نوعاً من الوعورة . فكان اجتماع الأمرين فى نظمه – مع نُبُوّ كل واحد منهما عن الآخر – فضيلة خصّ بها القرآن » .

ثم قال : « وإنما تعذر على البشر الإتيان بمثله ، لأمور :

منها أن علمهم لا يحيط بجميع أسماء اللغة العربية ، وبأوضاعها التى هى ظروف المعانى ، والحوامل لها . ولا تدرك أفهامهم جميع معانى الأشياء المحمولة على تلك الألفاظ ، ولا تكمل معرفتهم لاستيفاء جميع وجوه النظوم التى بها يكون ائتلافها وارتباط بعضها ببعض ، فيتوصلوا باختيار الأفضل عن الأحسن من وجوهها ، إلى أن يأتوا بكلام مثله . وإنما يقوم الكلام بهذه الأشياء الثلاثة : لفظ حامل ، ومعنى قائم به ، ورباط لهما ناظم . وإذا تأملت القرآن وجدت هذه الأمور منه فى غاية الشرف والفضيلة ، حتى لا ترى شيئاً من الألفاظ أفصح ولا أجزل ولا أعذب من ألفاظه ؛ ولا ترى نظماً أحسن تأليفاً وأشد تلاؤماً وتشاكلاً من نظمه . وأما المعانى فلا خفاء على ذى عقل أنها هى التى تشهد لها العقول بالتقدم فى أبوابها ، والترقى إلى أعلى درجات الفضل من نعوتها وصفاتها . وقد توجد هذه الفضائل الثلاث على التفرق فى أنواع الكلام ؛ فأما أن توجد مجموعة فى نوع واحد منه ، فلم توجد إلا فى كلام العليم القدير ، الذى أحاط بكل شىء علماً ، وأحصى كل شىء عدداً .

فتفهم الآن ، واعلم أن القرآن إنما صار معجزاً لأنه جاء بأفصح الألفاظ ، فى أحسن نظوم التأليف ، مضمناً أصح المعانى : من توحيد له – عزت قدرته – وتنزيه له فى صفاته ، ودعاء إلى طاعته ، وبيان بمنهاج عبادته : من تحليل وتحريم ، وحظر وإباحة ، ومن وعظ وتقويم ، وأمر بمعروف ونهى عن منكر ، وإرشاد إلى محاسن الأخلاق ، وزجر عن مساويها . واضعاً كل شىء منها موضعه الذى لا يرى شىء أولى منه ، ولا يرى فى صورة العقل أمر أليق منه ؛ مودعاً أخبار القرون الماضية ، وما نزل من مَثُلات الله بمن عصى وعاند منهم ؛ منبئاً عن الكوائن المستقبلة فى الأعصار الباقية من الزمان ؛ جامعاً فى ذلك بين الحجة والمحتج له ، والدليل والمدلول عليه ؛ ليكون ذلك أوكد للزوم ما دعا إليه ، وإنباءً عن وجوب

ما أمر به ونهى عنه . ومعلوم أن الإتيان بمثل هذه الأمور ، والجمع بين أشتاتها حتى تنتظم وتتسق — أمر تعجز عنه قوى البشر ، ولا تبلغه قُدَرُهم : فانقطع الخلق دونه ، وعجزوا عن معارضته بمثله ، أو مناقضته فى شكله » .

وأنّى لهم ذلك وأمر معاناة المعانى التى تحملها الألفاظ ، شديد بالغ الشدة لأنها نتائج العقول ، وولائد الأفهام ، وبنات الأفكار .

وأما رسوم النظم فالحاجة إلى الثقافة والحذق فيها أكثر ؛ لأنها لجام الألفاظ وزمام المعانى ، وبه يتصل أخذ الكلام ، ويلتئم بعضه ببعض ؛ فتقوم له صورة فى النفس يتشكل بها البيان » .

ثم ذكر أقوال المعاندين للقرآن ، لما عجزوا عن معارضته ؛ وقال : « إن عمود هذه البلاغة التى تجتمع لها هذه الصفات ، هو وضع كل نوع من الألفاظ التى تشتمل عليها فصول الكلام موضعه الأخص الأشكل به ، الذى إذا أبدل مكانه غيره جاء منه : إمّا تبدل المعنى الذى يكون منه فساد الكلام ، وإما ذهاب الرونق الذى يكون معه سقوط البلاغة . ذلك أن فى الكلام ألفاظاً متقاربة فى المعانى يحسب أكثر الناس أنها متساوية فى إفادة بيان مراد الخطاب ؛ كالعلم والمعرفة والحمد والشكر . . . والأمر فيها وفى ترتيبها عند علماء اللغة بخلاف ذلك؛ لأن لكل لفظة منها خاصّية تتميز بها عن صاحبتها فى بعض معانيها ، وإن كانا قد يشتركان فى بعضها » . ثم مضى يبين الفروق بين معانى الكلمات التى ذكرها ، وأتبعها بطائفة الاعتراضات التى وجهت إلى القرآن ، أو التى يمكن أن توجه إليه ؛ كتأليف معظم كلامه من ألفاظ مبتذلة فى مخاطبات العرب ، مستعملة فى محاوراتهم ؛ وقلة حظه من الغريب المشكل ، بالإضافة إلى واضحه الكثير ؛ وقلة عدد الفقر والغرر من ألفاظه ، بالقياس إلى مباذله ومراسيله . والقول بأن كثيراً من العبارات الواقعة فى القرآن ، لم تقع فى أفصح وجوه البيان وأحسنها ، وأنه قد عرض فيه سوء التأليف من نسق الكلام على ما ينبو عنه ولا يليق به ، وإدخاله بين الكلامين ما ليس من جنسهما ، مع ما فيه من الحذف والاختصار ، ومضاعفة التكرار ؛ وغير ذلك مما يشكل معه الكلام ، ويستغلق معناه ، ويخرج به عن حد الفصاحة العالية والبلاغة السامية .

ثم كر على تلك الاعتراضات فنقضها ، وفصّل القول فى تأويل الآيات الكثيرة التى أوردوها . وبين أسرار بلاغتها تبييناً ترتاح إليه القلوب ، وتطمئن له العقول . ثم قال : « وفى إعجاز القرآن وجه آخر ، ذهب عنه الناس ، فلا يكاد يعرفه إلا الشاذّ من آحادهم . وذلك صنيعه بالقلوب وتأثيره فى النفوس ، فإنك لا تسمع كلاماً غير القرآن منظوماً ولا منثوراً ، إذا قرع السمع خلص له إلى القلب من اللذة والحلاوة فى حال ، ومن الروعة والمهابة فى أخرى — ما يخلص منه إليه . تستبشر به النفوس ، وتنشرح له الصدور ، حتى إذا أخذت حظّها منه عادت مرتاعة قد عراها من الوجيب والقلق ، وتغشاها من الخوف والفرق ما تقشعر منه الجلود ، وتنزعج له القلوب . يحول بين النفس وبين مضمراتها وعقائدها الراسخة فيها . فكم من عدو للرسول ، صلى الله عليه وسلم ، من رجال العرب وفتّاكها ، أقبلوا يريدون اغتياله وقتله ، فسمعوا آيات من القرآن ، فلم يلبثوا حين وقعت فى مسامعهم أن يتحولوا عن رأيهم الأول ، وأن يركنوا إلى مسالمته ويدخلوا فى دينه ؛ وصارت عداوتهم موالاة وكفرهم إيماناً » . ثم أورد من المثل التاريخية ، والآيات القرآنية ؛ ما هو مصداق لما وصفه من أمر القرآن . وكان ذلك خاتمة الكتاب .

ثم ألف بعد الرمانى والخطابى معاصرهما أبو بكر الباقلانى ، كتابه إعجاز القرآن .

* * *

الباقلانى وإعجاز القرآن :

هو أبو بكر : محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم ، المعروف بالباقلانى ، أو ابن الباقلانى .

ولد بالبصرة ، ولم يعين أحد من المؤرخين عام ولادته ؛ وقد تلقى العلم على أعلامها ، ثم رحل إلى بغداد فأخذ عن علمائها ، ثم اتخذها داراً لإقامته ، حتى قضى نحبه فيها . ولم يذكر أحد كذلك متى رحل إليها أول ما رحل ؛ ولا متى اتخذها مستقرًّا ؟

وقد أتيح للباقلانى أن يتتلمذ لطائفة من العلماء الذين جمعوا بين العلم والعمل ،

وشهروا بالورع والتقوى . ونحن نشير إلى من وقفنا عليه منهم ، فيما يلى :

(١) فمنهم أبو بكر الأبهرى : محمد بن عبد الله (٢٨٩ — ٣٧٥ هـ) شيخ المالكية فى عصره ؛ وقد أخذ عنه الباقلانى الفقه، وصحبه فأطال صحبته . ومما يؤثر عن الأبهرى أنه أخرج فى آخر حياته ثلاثة آلاف مثقال ، وفرقها على تلامذته ، وكانوا جماعة وافرة ، وآثر الباقلانى فأعطاه منها مائة مثقال .

(٢) أبو بكر : أحمد بن جعفر بن مالك القطيعى راوى مسند الإمام أحمد (٢٧٤ — ٣٦٨) ؛ وقد أخذ عنه الحديث .

(٣) أبو محمد : عبد الله بن إبراهيم بن أيوب بن ماسى (٢٧٤ — ٣٦٩) .

(٤) أبو عبد الله : محمد بن خفيف الشيرازى المتوفى سنة ٣٧١ . وقد أخذ عنه الباقلانى علم الأصول .

(٥) ابن بهته : محمد بن عمر ، البزاز ، المتوفى سنة ٣٧٤ .

(٦) أبو أحمد : الحسين بن على النيسابورى ، (٢٩٣ — ٣٧٥) .

(٧) أبو أحمد : الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكرى (٢٩٣ — ٣٨٢) .

(٨) أبو محمد : عبد الله أبى زيد القيروانى ، المتوفى سنة ٣٨٦ عن ست وسبعين سنة .

(٩) أبو عبد الله الطائى : محمد بن أحمد بن محمد بن يعقوب بن مجاهد ، البصرى ، صاحب أبى الحسن الأشعرى . وقد درس عليه الباقلانى الأصول والكلام، وكان من أخص تلاميذه .

(١٠) أبو الحسن الباهلى البصرى صاحب أبى الحسن الأشعرى؛ قال الباقلانى : « كنت أنا وأبو إسحاق الإسفرايينى ، وابن فورك معاً فى درس الشيخ الباهلى ، وكان يدرس لنا فى كل جمعة مرة واحدة ، وكان منا فى حجاب ، يرخى الستر بيننا وبينه كى لا نراه . وكان من شدة اشتغاله بالله مثل واله أو مجنون ، لم يكن « يعرف مبلغ درسنا حتى نذكّره ذلك » . ولم يكن الباهلى يحتجب عن هؤلاء الثلاثة فقط ، بل كان يحتجب عن كل الناس ، حتى عن الجارية التى كانت تخدمه . وقد سأله تلاميذه فى أول عهدهم به عن سبب إرساله الحجاب بينه وبينهم

فقال : « إنكم ترون السوقة ، وهم أهل الغفلة ، فترونى بالعين التى ترون أولئك بها » ! وذكر ابن شاكر فى « عيون التواريخ » أن الباهلى مات سنة ٣٧٠ .

وكان الباهلى وابن مجاهد ، أعرف العلماء بمذهب الأشعرى ، وأشدهم فقهاً له ، وأقواهم حجة فى الدفاع عنه ؛ لأنهما كانا من أقرب تلاميذه إليه . وقد سجل المؤرخون للأشعرى : أن أخص تلاميذه به أربعة : أبو بكر بن مجاهد ، وأبو الحسن الباهلى ، وأبو الحسن الطبرى ، وخادمه بندار بن الحسين الشيرازى المتوفى سنة ٣٥٣ هـ.

وقد تلقى الباقلانى عليهما أصول المذهب ، فتعشقه واندفع فى نصرته ، بما عرف عنه من قوة الحجة ، وبراعة المحاورة ، وسرعة البديهة ، وطلاقة اللسان ، وغزارة البيان . فطار صيته فى الآفاق ، وهو ما زال بعد فى ريعان الصبا وفتاء الشباب ؛ حتى وصل إلى أعلام المعتزلة بشيراز .

وكانت شيراز فى ذلك الوقت حاضرة ملك أبى شجاع فنّاخسرو بن ركن الدولة البويهى . الذى آل إليه ملك فارس بعد وفاة عمه عماد الدولة فى سنة ٣٣٨ ، فتلقب بعضد الدولة .

وكان عضد الدولة أميراً عظيم الهيبة ، غزير العقل ، شديد التيقظ ، كثير الفضل ، واسع الثقافة ، مشاركاً فى العلوم ، قد تعلم على أحسن المعلمين . فكان يقدر العلم والعلماء ، ويحب الأدب والأدباء ، ويؤثر مجالستهم على مجالسة الأمراء ؛ ويجرى الجرايات على الفقهاء والمحدثين ، والنحاة والمفسرين ، والشعراء والمتكلمين ، والأطباء والمهندسين .

وكانت له خزانة كتب عظيمة ، عنى بها عناية فائقة ، يدل عليها وصف المقدسى لها بأنها « حجرة على حدة ، عليها وكيل وخازن ومشرف . ولم يبق كتاب صنف إلى وقت عضد الدولة من أنواع العلوم إلا وحصّله فيها . وهى أزج طويل فى صُفّة كبيرة ، فيه خزائن من كل وجه ، وقد ألصق إلى جميع حيطان الأزج والخزائن بيوتاً طولها قامة فى عرض ثلاثة أذرع من الخشب المزوق ، عليها أبواب تنحدر من فوق ! والدفاتر منضدة على الرفوف ، لكل نوع بيوت وفهرستات فيها أسامى الكتب ، ولا يدخلها إلا كل وجيه » .

وكان يقرض الشعر ويتمثل به ، ويحكم على معانيه بعد التقرير له ؛ فقصده العلماء من كل فج ، وصنفوا له الكتب ؛ كأبي على الفارسى الذى ألف له كتاب « الإيضاح » ، وكتاب « التكملة » فى النحو . وارتحل إليه الشعراء كأبى الطيب المتنبي الذى ورد عليه بشيراز فى جمادى الأولى سنة ٣٥٤ ، وأنشده قصيدته الهائية التى يقول فيها :

وقد رأيتُ الملوكَ قاطبةً وسرتُ حتى رأيت مولاها

ومن مناياهُمُ براحته يأمرها فيهمُ وينهاها

أبا شُجاعٍ بفارسٍ عَضُدَ الدْ دَوْلة فَنَّا خُسْرَوْ شَهَنْشَاها

أَسَامِياً لم تزده معرفة وإنما لذةً ذكرْناها

وقد أفرد عضد الدولة فى داره لأهل الخصوص والحكماء والفلاسفة ، موضعاً يقرب من مجلسه ؛ فكانوا يجتمعون فيه للمفاوضة والمذاكرة ، آمنين من السفهاء ورعاع العامة . وكان مجلسه هذا يحتوى على شياطين المعتزلة ، كأبي سعد بشر بن الحسين قاضى قضاة شيراز ، المتوفى سنة ٣٨٠ ، والأحدب رئيس المعتزلة ببغداد ، وأبي إسحق النصيبيني رئيسهم بالبصرة ، وأبي الحسن : محمد بن شجاع .

وقد لاحظ عضد الدولة خلو مجلسه من أهل السنة ، فقال : هذا مجلس عامر بالعلماء ، إلا أنى لا أرى فيه واحداً من أهل الإثبات والحديث ؛ أما لهؤلاء المثبتة من ناصر ؟ فقال القاضى بشربن الحسين : ليس لهم ناصر ، وإنما هم عامة ، أصحاب تقليد ورواية ، يروون الخبر وضده ويعتقدونهما جميعاً ، لا يعرفون النظر ؛ والمعتزلة هم فرسان الجدل والمناظرة . فقال عضد الدولة : محال أن يخلو مذهب طبق الأرض من ناصر ! فانظر إلى موضع فيه مناظر يكتب فيه فيجلب . فلما تبين القاضى العزم فى حديثه ، قال : سمعت أن بالبصرة شيخاً وشابًّا ، الشيخ يعرف بأبي الحسن الباهلى ، والشاب يعرف بابن الباقلانى . فكتب عضد الدولة يومئذ إلى عامله بالبصرة ليبعثهما إليه ، وأرسل إليهما خمسة آلاف درهم من الفضة . فلما وصل الكتاب إليهما قال الشيخ : هؤلاء الديلم قوم كفرة فسقة روافض ، لا يحل

لنا أن نطأ بساطهم ؛ وليس غرض الملك من هذا إلا أن يقال : إن مجلسه مشتمل على أصحاب المحابر كلهم ؛ ولو كان ذلك خالصاً لله لنهضت . وشايعه على ذلك بعض أصحابه . ولكن الباقلانى لم يعجبه رأى شيخه فقال له : كذا قال ابن كلاب والحارث بن أسد المحاسبي ومن فى عصرهم : إن المأمون فاسق ظالم لا نحضر مجلسه ، حتى ساق أحمد بن حنبل ؛ وجرى عليه بعد مما عُرِف؛ ولو ناظروه لكفّوه عن هذا الأمر ، وتبين له ما هم عليه بالحجة . وأنت أيضاً – أيها الشيخ – تسلك سبيلهم حتى يجرى على الفقهاء ما جرى على أحمد ، ويقولوا : بخلق القرآن ونفى الرؤية . وها أنا خارج إن لم تخرج . فقال الشيخ . أما إذا شرح الله صدرك لذلك فافعل .

قال الباقلانى : فخرجت إلى شيراز ، فلما دخلت المدينة استقبلنى ابن خفيف فى جماعة من الصوفية وأهل السنة ؛ فلما جلسنا فى موضع كان ابن خفيف يُدَارس فيه أصحابه « اللّمع » للشيخ أبى الحسن الأشعرى ، فقلت له : تَمَادَ على التدريس كما كنت ؛ فقال لى : أصلحك الله ، إنما أنا بمنزلة المتيمم عند عدم الماء ، فإذا وُجد الماء فلا حاجة إلى التيمم . فقلت له : جزاك الله خيراً ، وما أنت بمتيمم ، بل لك حظ وافر من هذا العلم ، وأنت على الحق ، والله ينصرك .

ثم قلت : متى الدخول إلى فَنَّاخُسْرو ؟ فقالوا لى : يوم الجمعة لا يحجب عنه صاحب طيلسان . فدخلت والناس قد اجتمعوا ، والملك قاعد على سرير ملكه ، والناس صفوف على يسار الملك ، وفوق الكل قاضى القضاة بشر بن الحسين ، وكان يدخل مع الوزراء فى وزارتهم ، ويصغى الملك إلى رأيه فى أمر الدولة ، فلما رأيت ذلك كرهت أن أتقدم على الناس وأتخطى رقابهم ، من غير أن أرفع ؛ ولم تدعنى نفسى أن أقعد فى أخريات الناس . وكان عن يمين الملك المجلس خالياً ، ولا يقعد هناك إلا وزير وملك عظيم . فضيت وقعدت عن يمينه ، بحذاء قاضى القضاة ، فوجدوا من ذلك ، وفزعوا واضطربوا ؛ لأنه كان عندهم من الجنايات العظام ؛ ونظر الملك لقاضى القضاة نظراً منكراً ، وما فى المجلس من يعرفنى إلا رجل واحد . فقال للقاضى : هذا هو الرجل الذى طلبه الملك من البصرة ، فأعلم الملك بذلك ، فقال قاضى القضاة : أطال الله بقاء مولانا ، هذا هو الرجل

الذى كتبت فيه ، وهو لسان المثبتة . فنظر الملك إلى الغلمان والحجّاب فطاروا من بين يديه ، ثم قال : اذكروا له مسألة ، وكان فى المجلس رئيس البغداديين من المعتزلة ، وهو الأحدب ، وكان أفصح من عندهم وأعلمهم ، وعدد كثير من معتزلة البصرة ، أقدمهم أبو إسحاق النصيبينى ؛ فقال الأحدب لبعض تلاميذه : سله ، هل لله أن يكلف الخلق ما لا يطيقون ؛ أو ليس له ذلك ؟ — وكان غرضه تقبيح صورتنا عند الملك — فقلت له : إن أردتم بالتكليف القول المجرّد فقد وجد ذلك ، لأن الله تعالى قال : ﴿ قل : كونوا حجارة أو حديداً ﴾ ؛ ونحن لا نقدر أن نكون حجارة ولا حديداً . وقال تعالى : ﴿ أنبئونى بأسماء هؤلاء إن كنتم صادقين ، قالوا : سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا ، إنك أنت العليم الحكيم ﴾ ؛ فطالبهم بما لا يعلمون ؛ وقال تعالى : ﴿ يوم يكشف عن ساق ويدعون إلى السجود فلا يستطيعون ﴾ . وهذا كله أمر بما لا يقدر عليه الخلق . وإن أردتم بالتكليف الذى نعرفه ، وهو ما يصح فعله وتركه ، فالكلام متناقض ، وسؤالك فاسد ؛ فلا تستحق جواباً ؛ لأنك قلت : تكليف ، والتكليف : اقتضاء فعل ما فيه مشقة على المكلّف ؛ وما لا يطاق لا يفعل لا بمشقة ولا بغير مشقة . فسكت السائل ، وأخذ الكلام الأحدب فقال : أيها الرجل ، أنت سئلت عن كلام مفهوم فطرحته فى الاحتمالات ، وليس ذلك بجواب ؛ وجوابه إذا سئلت أن تقول : نعم أو لا . فأحفظنى كلامه لمّا لم يوقرنى توقير الشيوخ ولم يخاطبنى بما يليق . وقلت له : يا هذا أنت نائم ورجلاك فى الماء : إنما طرحت السؤال فى الاحتمالات ، وقد بينت لك الوجوه المحتملة ؛ فإن كان معك فى المسألة كلام فهاته ؛ وإلا تكلم فى غيرها . فقال الملك للأحدب : أيها الشيخ ، قد بيّن الاحتمال ؛ وليس لك أن تعيد عليه ، ولا أن تغالطه ؛ ثم إنى ما جمعتكم إلا للفائدة لا للمهاترة ، ولما لا يليق بالعلماء . ثم التفت إلىّ وقال لى : تكلم على المسألة . فقلت : ما لا يطاق على ضربين : أحدهما لا يطاق للعجز عنه ، والآخر لا يطاق للاشتغال عنه بضده ؛ كما يقال : فلان لا يطيق التصرف لاشتغاله بالكتابة وما أشبه ذلك ، وهذا سبيل الكافر : أنه لا يطيق الإيمان ؛ لا لأنه عاجز عن الإيمان ، لكنه لا يطيقه لاشتغاله بضده الذى

هو الكفر ؛ فهذا يجوز تكليفه بما لا يطاق . وأما العاجز فما ورد فى الشريعة تكليفه ، ولو ورد لكان جائزاً وصواباً ؛ وقد أثنى الله تعالى على من سأله ألا يكلّفه ما لا يطيق ، فقال عز وجل : ﴿ ولا تحمّلنا ما لا طاقة لنا به ﴾ ؛ لأن الله تعالى له أن يفعل فى ملكه ما يريد . ثم تجاوز الأحدب الكلام إلى غيره ، ومال الملك إلى قولى .

ثم سألنى النصيبينى عن مسألة الرؤية : هل يرى البارى سبحانه بالعين ؟ وهل تجوز الرؤية عليه أو تستحيل ؟ وقال : كل شىء يُرَى بالعين ، فيجب أن يكون فى مقابلة العين . فالتفت الملك إلىّ وقال : تكلم أيها الشيخ فى المسألة . فقلت : لو كان الشىء يرى بالعين لوجب أن يكون فى مقابلة العين على ما قال ، ولكن لا يرى الله بالعين . فتعجب الملك من قولى ، والتفت إلى قاضى القضاة ، فقال : إذا لم ير الشىء بالعين ، فبأى شىء يرى ؟ فقال : يسأله الملك . فقال : أيها الشيخ فبأى شىء يُرى إذا لم ير بالعين ؟ فقلت : يرى بالإدراك الذى فى العين ؛ ولو كان الشىء يرى بالعين لكان يجب أن تَرَى كلُّ عين قائمة ؛ وقد علمنا أن الأجهر عينه قائمة ولا يرى شيئاً . فزاد الملك تعجباً ، وقال للنصيبينى : تكلّم . فقال : إنى لم أعلم أنه يقول هذا ، ولا بنيت إلا على ما نعرف ؛ وظننت أنه يسلم أن الشىء يرى بالعين ! فغضب الملك وقال : ما أنت مثل الرجل ؛ لأنك بنيت المسألة على الظن . ثم التفت إلىّ وقال لى : تكلم أنت . فقلت : العين لا ترى ، وإنما تُرَى الأشياءُ بالإدراك الذى يحدثه الله تعالى فيها ، وهو البصر ؛ ألا ترى أن المحتضر يرى الملائكة ونحن لا نراهم ؟ وكان النبى صلى الله عليه وسلم ، يرى جبريل عليه السلام ، ولا يراه من يحضُره ؟ والملائكة يرى بعضهم بعضاً ولا نراهم نحن ؟ والدليل على جواز رؤية البارى تعالى أنه ليس فيها قلب للحقائق ، ولا إفساد للأدلة ، ولا إلحاق صفة نقص بالقديم تعالى ؛ فوجب أن يكون كسائر الموجودات ؛ لأنه تعالى موجود ، والشىء إنما يرى لأنه موجود ، لأن المرئىّ لمْ يكن مرْئيًّا لأنه جنس ؛ لأنا نرى سائر الأجناس المختلفة ؛ ولا لقيام معنى بالمرئىّ ؛ لأنا نرى الأعراض التى لا تحمل المعانى ؛ وقد ثبت بالنص وجوب رؤية الحق سبحانه فى الدار الآخرة . ثم جرى

فى المجلس كلام كثير ، وقال الملك على إثره لقاضى القضاة : ألم أقل لك : إن مذهباً طبّق الأرض لابد له من ناصر. ولما انقضى المجلس صحبنى بعض الحجاب إلى منزل هُيِّئ لى فيه جميع ما أحتاج إليه ، فسكنته .

ولما خرج الباقلانى قال الملك لقاضيه : فكرت بأى قتلة أقتله لجلوسه حيث جلس بغير أمرى ؛ وأما الآن فقد علمت أنه أحق بمكانى منى .

ثم دفع إليه ابنه صمصام الدولة ، ليعلمه مذهب أهل السنة ؛ فعلمه وألف له كتاب « التمهيد » .

ولم يزل الباقلانى مع عضد الدولة ، إلى أن قدم بغداد . وكان دخوله إياها فى سنة ٣٦٧ ؛ وظل الباقلانى أثيراً لديه ، حتى إنه جعله رئيس البعثة التى أوفدها فى سنة ٣٧١ إلى ملك الروم .

وقد قال الأستاذ « محمود محمد الخضيرى » والدكتور « محمد عبد الهادى أبو ريدة » فى مقدمتهما لكتاب التمهيد : « إن هذه المناظرة جرت فى مجلس الإمبراطور باسيليوس الثانى ، الذى حكم من سنة ٣٦٥ إلى سنة ٤١٦ ه » ؛ ثم قالا : « ومهما يكن أمر سفارة الباقلانى بين عضد الدولة وبين ملك الروم ، فنحن لا نعرف ظروفها التاريخية ، وربما كان ملك الروم قد أراد من يبين له أمر الإسلام أو يجيب عن أسئلة النصارى بشأن ما يعتقده المسلمون . ويتبين من تفصيل المناقشات أن مهمة الباقلانى كانت مدنية علمية، هى أشبه ببعثة تبادل الآراء ومعرفة وجهات النظر الدينية ، لا سيما وأنه ليس عندنا فى التاريخ ما يدل على اتصال وثيق بين عضد الدولة وبين الروم من شأنه أن يكون داعياً لبعثات سياسية أو حربية أو ما أشبه ذلك ، وأن المؤرخين يشيرون إلى هذه السفارة باختصار ، أو هم يذكرون ما يدل على صبغتها الفكرية الدينية الخالصة . على أنه من الجائز أن يكون ظهور شأن السلطان الفاتح عضد الدولة ، بعد حروب دامت طويلا بين البيزنطيين والمسلمين وبعـــد تمرد أحد قواد الروم على الإمبراطور فى الشرق ، كان مما دعا الإمبراطور البيزنطى إلى عقد صلات التعارف مع عضد الدولة » . ثم قالا : « إن الغرض الذى رمى إليه عضد الدولة من بعثة الباقلانى إلى بيزنطة هو إرضاء شعور

المسلمين بالسعى فى تحرير أسراهم المعذبين لدى الروم » .

وكان خليقاً بالأستاذين الفاضلين ألا يكتبا هذا الكلام البيزنطى بعد نقلهما لقول ابن الأثير : إن عضد الدولة أرسل الباقلانى إلى ملك الروم فى جواب رسالة وردت منه . وكان حسبهما أن يسجلا على أنفسهما عدم « معرفة ظروفها التاريخية » فإن ذلك كان أسلم لهما ، وكان يمنعهما من أن يتورطا فيما تورطا فيه .

فليس صحيحاً ما قالاه من أنه « ليس فى التاريخ ما يدل على اتصال وثيق بين عضد الدولة وبين الروم من شأنه أن يكون داعياً لبعثات سياسية أو حربية ».. وليس صحيحاً كذلك أن المؤرخين أشاروا إلى هذه السفارة باختصار ، ودلّوا على صبغتها الدينية الخالصة . وليس صحيحاً مرة ثالثة أن عضد الدولة قد قصد من بعثة الباقلانى إرضاء شعور المسلمين بالسعى فى تحرير أسراهم .

أجل إن هذه الأقوال كلها ليست من الصحة والصواب فى شىء ، فقد بين المؤرخون لتلك الفترة من الزمان الاتصال الوثيق بين عضد الدولة وملك الروم ، وأن البعثات السياسية قد تبودلت بينهما عدة مرات منذ سنة ٣٦٩ حتى وفاة عضد الدولة فى شوال سنة ٣٧٢ ، وأن وفد الروم الثالث أدرك وفاة عضد الدولة وحضر مجلس صمصام الدولة وتسلم منه الهدايا وتم عقد المعاهدة. ومجمل ما فصله المؤرخون فى ذلك : أنه لما توفى أرمانوس ملك الروم وقام بعده ابناه باسيل وقسطنطين ، افترقت كلمة الروم ، وطمع كبار القواد فى الاستئثار بالملك . وكان ممن طمع فى ذلك السقلاروس المعروف بورد الرومى ؛ فجمع الجموع واستجاش بالمسلمين من الثغور ، وكاتب أبا تغلب بن حمدان وواصله وصاهره ، وأخرج إليه الملكان عسكراً بعد عسكر فكسرهم ، وجرت بين الفريقين معارك طاحنة ، انتهت فى يوم الأحد لثمان بقين من شعبان سنة ٣٦٨هـ بانهزام السقلاروس ؛ وقد توجه بعد هزيمته إلى ديار بكر ، ونزل بظاهر ميافارقين ، وأنفذ أخاه قسطنطين إلى عضد الدولة يستنصره على ملكى الروم ، و يعده ببذل الطاعة وحمل الخراج إذا انتصر؛ فأحسن عضد الدولة استقباله، ووثق إليه بخطه، ووعده بجميل إنجاده؛ وتطاول مقام قسطنطين لدى عضد الدولة ، وانتهى خبره إلى الملكين الأخوين بقسطنطينية ؛ فأنفذا إلى عضد

الدولة كاتباً لهما وجيهاً أريباً ، يسمى نقفور ، ويعرف بالأورانوس ، ليفسد ما شرع فيه مع السقلاروس ؛ واجتمع الرسولان على بساط عضد الدولة يتنافسان فى التقرب إليه ، ويستبقان إلى التماس الندمام منه ، ولم ينصرفا إلى أن انسلخت سنة تسع وستين وثلثمائة . وذلك أمر لم يكن مثله قط ، ويعده المؤرخون من مآثر عضد الدولة .

وكان طلب الأورانوس ينحصر فى تسليم السقلاروس ولو بابتياعه ، والوعد بتأمينه ومن معه ، وإخراج كل أسير للمسلمين فى بلاد الروم . فمال عضد الدولة إلى ذلك ، واحتال حتى حمل إليه عامله على ديار بكر السقلاروس مقبوضاً عليه ، فأكرمه بعد أن احتاط عليه ، ووعده بإطلاقه وتجريد عساكر معه لنصرته ، ثم وعد الأورانوس خيراً ، وأخرج معه الباقلانى بجواب الرسالة ، وعاد الباقلانى بمشروع معاهدة ، ومعه رسول يعرف بابن قونس ليأخذ إمضاء عضد الدولة عليها ، ولكن عضد الدولة بدا له أن يظفر فى المعاهدة باسترجاع بعض الحصون ، فأعاد ابن قونس وأرسل معه أبا إسحاق بن شهرام ، ورجع ابن شهرام بمشروع المعاهدة الأخير ، ومعه رسول يعرف بنقفور الكانكلى ، ولكن وصولهما صادف اشتداد العلة على عضد الدولة وموته فى الثامن من شوال. ووقع المعاهدة صمصام الدولة على شرطين : أولهما عقد الهدنة لمدة عشر سنوات ، وتسليم الحصون التى اشترط ابن شهرام استرجاعها ؛ وثانيهما إطلاق نقفور بعد أخذ خط ملك الروم بتأمينه ، وإرجاعه إلى مرتبته .

ذلك مجمل ما كان من أمر الصلة بين عضد الدولة وبين ملك الروم ، والبعثات العديدة التى كانت بينهما ، والتى قال الأستاذ الخضيرى والدكتور أبو ريدة : إنه ليس فى التاريخ ما يدل عليها . ورتبا على ذلك مارتبا من شتى الفروض والاحتمالات. ولو قد فطنا لقول ابن الأثير فى حوادث سنة ٧٠ : « إن عضد الدولة أرسل الباقلانى إلى ملك الروم فى جواب رسالة » وقدرا قوله هذا حق قدره ، ورجعا إلى كلامه فى حوادث سنة ٦٩ — لألفياه يفصل القول فى السبب الذى دعا ملك الروم إلى مراسلة عضد الدولة ومفاوضته ، وطلب عقد الهدنة معه ٢٥٥/٨ — ٢٥٦ .

* * *

وعندما تهيأ الباقلانى للخروج إلى القسطنطينية ، قال له أبو القاسم المطهر بن عبد الله ، وزير عضد الدولة : الطالع خروجك . فسأله عن معنى هذا الكلام ، فلما فسر له مراده ، قال الباقلانى : لا أقول بهذا ؛ لأن السعد والنحس كله والشر والخير بيد الله عز وجل ، وليس للكواكب ها هنا مثقال ذرة من القدرة ؛ وإنما وضعت كتب المنجمين ليتعيش بها الجاهلون من العامة ، ولا حقيقة لها . فقال الوزير : أحضروا إلى أبا سليمان المنطقى ، فليست المناظرة من شأنى ، ولا أنا قائم بها ؛ وإنما أنا أحفظ علم النجوم وأقول : إذا كان من النجوم كذا كان كذا ، وأما تعليله فهو من علم المنطق . فأحضر وأمر بمكالمة الباقلانى ، فقال أبو سليمان للوزير : هذا القاضى يقول : إن البارى — سبحانه — قادر على أن يُركب عشرةَ أنفس فى ذلك المركب الذى فى دجلة ، فإذا وصلوا الجانب الآخر يكون الله قد زاد فيهم آخر فيكونون أحد عشر ، ويكون الحادى عشر قد خلقه الله فى ذلك الوقت . ولو قلت أنا : لا يقدر على ذلك ، أو هو محال ؛ قطعوا لسانى وقتلونى ، وإن أحسنوا إلىّ كتّفونى ورمونى فى الدجلة . وإذا كان الأمر كما ذكرتُ لم يكن لمناظرتى معه معنى ! ! فالتفت الوزير إلى الباقلانى وقال : ما تقول أيها القاضى ؟ فقال : ليس كلامنا ها هنا فى قدرة البارى تعالى ، والبارى قادر على كلّ شىء ، وإن جحده هذا الجاهل ؛ وإنما كلامنا فى تأثيرات هذه الكواكب ؛ فانتقل إلى ما ذكر لعجزه وقلّة معرفته ؛ وإلا فأىّ تعلّق للكلام فى قدرة البارى عز وجل فى مسألتنا ؟ وأنا وإن قلت : إن القديم ، تعالى ، قادر على ذلك ؛ ما أقول : إنه يخرق العادة ويفعل هذا ؛ لأنه لا يجوز عندنا أن يخلق اليوم إنساناً من غير أبوين ؛ فإذا كان كذلك ، فقد علم الوزير أن هذا فرار من الزحف . فقال الوزير : هو كما ذكرت . وقال أبو سليمان المنطقى : المناظرات دُربَة وتجربة ، وأنا لا أعرف مناظرات هؤلاء القوم ، وهم لا يعرفون مُوَاضَعاتنا وعباراتنا ، ولا تجمل المناظرة بين قوم هذا حالهم . فقال له الوزير : قبلنا اعتذارك ، والحق أبلج . ثم مال إلى الباقلانى بوجهه ، وقال له : سر فى رعاية الله . قال الباقلانى : « فخرجت فدخلنا بلاد الروم حتى وصلنا إلى ملك الروم بالقسطنطينية ؛ وأخبر الملك بمقدمنا ،

فأرسل إلينا من يلقانا ، وقال : لا تدخلوا على الملك بعمائمكم حتى تنزعوها ، إلا أن تكون مناديل لطافاً ؛ وحتى تنزعوا أخفافكم . فقلت ؛ لا أفعل ، ولا أدخل إلا بما أنا عليه من الزيّ واللباس ؛ فإن رضيتم ، وإلا فخذوا الكتب تقرأونها ، وأرسلوا بجوابها ، وأعود بها . فأخبر بذلك الملك ، فقال : أريد معرفة سبب هذا ، وامتناعه عما مضى عليه رسمي مع الرسل ؟ فسئلت عن ذلك ، فقلت : أنا رجل من علماء المسلمين ، وما تحبونه منا ذُلّ وصَغار ؛ والله تعالى قد رفعنا بالإسلام ، وأعزّنا بنبينا محمد صلى الله عليه وسلم ؛ وأيضاً فإن من شأن الملوك إذا بعثوا رسلهم إلى ملك آخر رفع أقدارهم ، لا إذلالهم ؛ سيما إذا كان الرسول من أهل العلم ؛ ووضْعُ قدره انهدام جانبه عند الله تعالى ، وعند المسلمين . فعرّف الترجمان الملك بذلك ، فقال : دعوه يدخل ومن معه كما يشاءون . فدخل الباقلانى ومن معه كما أرادوا ، وسأله الملك عن السبب فى امتناعه عن اتباع ما جرى به رسمه مع الرسل من قبل ؛ فشرح وجهة نظره ؛ وذكّره : أن رسوله قد دخل بملابسه على أمير المؤمنين الطائع ، وأدخل بها على السلطان عضد الدولة ؛ ثم قال : « فما تنكرون علىّ هذا ؛ وأنا رجل من علماء المسلمين ؟ فإن دخلت بغير هيئتى ، ورجعت إلى حكمك أهنت العلم ونفسى ، وذهب عند المسلمين جاهى . فقال الملك لترجمانه : قل له : قد قبلنا عذرك ، ورفعنا منزلتك ؛ وليس محلك عندنا محل سائر الرسل ، وإنما محلك عندنا محل الأبرار الأخيار ؛ وقد أخبرنا صاحبكم فى كتابه أنك لسان المسلمين ، والمناظر عنهم ؛ وأنا أشتهى أن أعرف ذلك منك ، كما ذكروه عنك . فقلت : إذا أذن الملك . فقال : انزلوا حيث أعددت لكم ، ويكون بعد هذا الاجتماع . فنهضنا إلى موضع أعدّ لنا . فلما كان يوم الأحد بعث الملك فى طلبى ، وقال لى من بعثه : من شأن الرسول حضور مائدة الملك ؛ فيجب أن تجيب إلى طعامنا ، ولا تنقض كل رسومنا . فقلت له : أنا من علماء المسلمين ، ولست كالرسل من الجند وغيرهم الذين يُعرّفون ما يجرى فى هذا الموطن عليهم ؛ والملك يعلم أن العلماء لا يقدرون أن يدخلوا فى هذه الأشياء وهم يعلمون ؛ وأخشى أن يكون على مائدته من لحوم الخنازير ، وما حرّمه الله تعالى ، على رسوله وعلى المؤمنين . فذهب الترجمان وعاد

عليَّ ، وقال : يقول لك الملك : ليس على مائدتى ، ولا فى شىء من طعامى شىء تكرهه ، وقد استحسنت ما أتيت به ؛ وما أنت عندنا كسائر الرسل ، بل أعظم ؛ وما كرهتَ من لحوم الخنازير إنما هو خارج من حضرتى ؛ بينى وبينه حجاب . فنهضت على كل حال ، وجلست وقدّم الطعام ، ومددت يدى وأوهمت الأكل ؛ ولم آكل منه شيئاً ، مع أنى لم أر على مائدته ما يكره .

فلما فرغ من الطعام بخر المجلس وعطّره ، ثم قال :

هذا الذى تدّعونه فى معجزات نبيكم : من انشقاق القمر ؛ كيف هو عندكم ؟

فقلت : هو صحيح عندنا ؛ انشق القمر على عهد رسول الله حتى رأى الناس ذلك ؛ وإنما رآه الحضور ومن اتفق نظره إليه فى تلك الحال .

فقال الملك : وكيف : ولم يره جميع الناس ! ؟

قلت : لأن الناس لم يكونوا على أهبة ووعد لشقوقه وحضوره .

فقال : وهذا القمر بينكم وبينه نسبة وقرابة ؟ ! لأى شىء لم تعرفه الروم وغيرها من سائر الناس ؛ وإنما رأيتموه أنتم خاصة ! ؟

قلت : فهذه المائدة بينكم وبينها نسبة ؟ وأنتم رأيتموها دون اليهود والمجوس والبراهمة وأهل الإلحاد ، وخاصة يونان جيرانكم ؛ فإنهم كلهم منكرون لهذا الشأن ، وأنتم رأيتموها دون غيركم ؟ .

فتحيَّر الملك ، وقال بكلامه : سبحان الله . وأمر بإحضار فلان القسيس ليكلمنى ، وقال : نحن لا نطيقه ؛ لأن صاحبه قال : ما فى مملكتى مثله ، ولا للمسلمين فى عصره مثله . فلم أشعر إذ جاء برجل كالذئب ، أشقر الشعر ؛ فقعد ، وحُكيت عليه المسألة ؛ فقال : الذى قاله المسلم لازم ، وهو الحق ؛ لا أعرف له جواباً إلا ما ذكره .

فقلت له : أتقول : إن الخسوف إذا كان يراه جميع أهل الأرض ؟ أم يراه أهل الإقليم الذى بمحاذاته ؟ .

قال : لا يراه إلا من كان فى محاذاته .

فقلت : فما أنكرت من انشقاق القمر إذا كان فى ناحية أن لا يراه أهل تلك

الناحية ومن تأهّب للنظر له ؛ فأما من أعرض عنه ، أو كان فى الأمكنة التى لا يرى القمر منها فلا يراه .

فقال : كما قلتَ لا يدفعك عنه دافع ؛ وإنما الكلام فى الرواة الذين نقلوه ؛ فأمّا الطعن فى غير هذا الوجه فليس بصحيح .

فقال الملك : وكيف يطعن فى النَقَلَة ؟ .

فقال القسيس : شبه هذا من الآيات — إذا صح وجب أن ينقله الجمّ الغفير حتى يتصل بنا العلم الضرورى به ؛ ولمّا لم نعلم ذلك بالضرورة ، دلّ على أن الخبر مفتعل باطل .

فالتفت الملك إلىّ ، وقال : الجواب ؟

قلت : يلزمه فى نزول المائدة ، ما يلزمنى فى انشقاق القمر ؛ ويقال : لو كان نزول المائدة صحيحاً لوجب أن ينقله العدد الكثير ؛ فلا يبقى يهودى ولا نصرانىّ ولا وثنىّ إلا ويعلم هذا بالضرورة ؛ ولما لم يعلموا ذلك بالضرورة دل أن الخبر مكذوب .

فبهت القسيس والملك ومن ضمّه المجلس ؛ وانفصل المجلس على هذا .

* * *

قال الباقلانى : ثم سألنى الملك فى مجلس ثان ، فقال : ما تقولون فى المسيح عيسى بن مريم ؟

قلت : روح الله وكلمته وعباده ، ونبيه ورسوله ؛ كمثل آدم خلقه من تراب ، ثم قال له : كن . فيكون ، وتلوت عليه النّص .

فقال : يا مسلم ؛ تقولون : المسيح عبد ؟

فقلت : نعم ؛ كذا نقول ، وبه ندين .

قال : ولا تقولون : إنه ابن الله ؟

قلت : معاذ الله ؛ ﴿ ما اتخذ الله من ولد ، وما كان معه من إله ﴾ ؛ إنكم لتقولون قولا عظيماً ؛ فإذا جعلتم المسيح ابن الله فمن أبوه وأخوه وجده وعمه وخاله ؟ — وعددت عليه الأقارب — فتحير ، وقال :

يا مسلم : العبد يخلق ويحيي ويميت ، ويبرئ الأكمه والأبرص ؟ .

فقلت : لا يقدر العبد على ذلك؛ وإنما ذلك كلّه من فعل البارى عز وجلّ .

قال : وكيف يكون المسيح عبداً لله وخلقاً من خلقه ؛ وقد أتى بهذه الآيات ، وفعل ذلك كله ؟ .

قلت : معاذ الله ؛ ما أحيا المسيح الموتى ، ولا أبرأ الأكمه والأبرص .

فتحير وقل صبره ، وقال يا مسلم : تنكر هذا مع اشتهاره فى الخلق ، وأخذِ الناس له بالقبول ؟ .

فقلت : ما قال أحد من أهل الفقه والمعرفة : إن الأنبياء – عليهم السلام – يفعلون المعجزات من ذاتهم ؛ وإنما هو شيء يفعله الله تعالى على أيديهم تصديقاً لهم ؛ يَجرى مجرى الشهادة .

فقال : قد حضر عندى جماعة من أولاد نبيكم ، وأهل دينكم ، المشهورين فيكم ، وقالوا : إن ذلك فى كتابكم .

فقلت : أيها الملك ؛ فى كتابنا أن ذلك كله بإذن الله تعالى . وتلوت عليه قوله تعالى : ﴿ إذ قال الله : يا عيسى بن مريم ؛ اذكر نعمتى عليك وعلى والدتك ، إذ أيدتك بروح القدس ، تُكلِّم الناس فى المهد وكهْلا ؛ وإذ علّمتك الكتاب والحكمة والتوراة والإنجيل؛ وإذ تخلُق من الطين كهيئة الطير بإذنى ، فتنفخ فيها فتكون طيراً بإذنى ، وتبرئ الأكمه والأبرص بإذنى ؛ وإذ تخرج الموتى بإذنى ﴾ .

وقلت : إنما فِعْلُ ذلك كله بالله وحده لا شريك له ، لا من ذات المسيح ؛ ولو كان المسيح يحيي الموتى ، ويبرئُ الأكمه والأبرص من ذاته ، لجاز أن يقال : إن موسى فلق البحر ، وأخرج يده بيضاء من غير سوء من ذاته ؛ وليس معجزات الأنبياء ، عليهم السلام ، من ذاتهم وأفعالهم دون إرادة الخالق ؛ فلمّا لم يجز هذا : لم يجز أن تسند المعجزات التى ظهرت على يد المسيح إليه .

فقال الملك : وسائر الأنبياء كلهم ، من آدم إلى من بعده – كانوا يتضرّعون للمسيح حتّى يفعل ما يطلبون ! !

قلت : أوَفى لسان اليهود عظْمٌ ، لا يقدرون أن يقولوا : إن المسيح كان

يتضرّع إلى موسى ؟ وكل صاحب نبي يقول : إن المسيح كان يتضرّع إلى نبيه ؟ !
فلا فرق بين الموضعين فى الدعوى . وانفصل المجلس على هذا .

* * *

قال الباقلانى : وفى تكلمنا فى مجلس ثالث ، قلت : لمَ اتّحد اللاّهوت بالنّاسوت ؟

فقال : أراد أن ينجى الناس من الهلاك .

فقلت : وهل درَى بأنه يقتل ويصلب ويفعل به كذا ، ولم يأمن من اليهود ؟ فإن قلت : إنه لم يدر ما أراد اليهود ؛ بطل أن يكون إلهاً : وإذا بطل أن يكون إلهاً بطل أن يكون ابناً . وإن قلت : قد درى ودخل فى هذا الأمر على بصيرة ، فليس بحكيم ؛ لأن الحكمة تمنع من التعرض للبلاء .

فبهت ؛ وكان آخر مجلس لى معه .

* * *

ومما جرى فى تلك المجالس : أن الباقلانى قال لبعض المطارنة : كيف أنت ؟ وكيف الأهل والأولاد ؟

فقال له الملك وقد عجب من قوله : ذكر من أرسلك فى كتاب الرسالة أنك لسان الأمة ، ومتقدم على علماء الملة ! أما علمت أننا ننزه هؤلاء عن الأهل والولد ؟ .
فقال الباقلانى : أنتم لا تنزهون الله ، سبحانه وتعالى ، عن الأهل والأولاد ، وتنزهونهم ؟ ! فكأن هؤلاء عندكم أقدس وأجل وأعلى من الله ، سبحانه وتعالى ! !
فسقط فى أيديهم ، ولم يردوا جواباً .

ثم قال له الملك : أخبرنى عن قصة عائشة زوج نبيكم ، وما قيل فيها ؟

فقال : هما اثنتان ، قيل فيهما ما قيل : زوج نبينا ، ومريم ابنة عمران ؛ فأما زوج نبينا : فلم تلد ؛ وأما مريم فجاءت بولد تحمله على كتفها ؛ وكل قد برأها الله مما رميتْ به . فانقطع الملك ولم يحر جواباً .

ويروى القاضى عياض : أن الملك قال للبطرك : ما ترى فى أمر هذا الشيطان ؟
فقال : تقضى حاجته ، وتلاطف صاحبه ، وتبعث بالهدايا إليه ؛ وتخرج هذا عن

بلدك من يومك إن قدرت ؛ وإلا لم آمن الفتنة به على النصرانية . ففعل الملك ذلك ، وأحسن جواب عضد الدولة وهداياه ؛ وعجّل تسريحه ، ومعه عدة من أسارى المسلمين والمصاحف ؛ ووكل بالباقلانى من جنده من يحفظه حتى يصل إلى مأمنه .

ويروى الخطيب البغدادىّ بسنده : أن الباقلانى لمّا ورد على ملك الروم مدينته ، وعُرِّف خبره ، وبُين له محله من العلم — : « أفكر فى أمره ، وعلم أنه لا يكفِّرُ له إذا دخل عليه ؛ كما جرى رسم الرعية ، أن تقبل الأرض بين يدى الملوك . ثم نتجت له الفكرة أن يضع سريره الذى يجلس عليه ، وراء باب لطيف لا يمكن أحد أن يدخل منه إلا راكعاً ؛ ليدخل القاضى منه على تلك الحال ، فيكون عوضاً من تكفيره بين يديه . فلمّا وضع سريره فى ذلك الموضع أمر بإدخال القاضى من الباب ؛ فسار حتّى وصل إلى المكان ؛ فلمّا رآه تفكر فيه ؛ ثم فطن بالقصة ، فأدار ظهره ، وحنا رأسه راكعاً ، ودخل من الباب وهو يمشى إلى خلفه ، قد استقبل الملك بدبره ، حتّى صار بين يديه ، ثم رفع رأسه ، ونصب ظهره ، وأدار وجهه حينئذ إلى الملك . فعجب من فطنته ، ووقعت له الهيبة فى نفسه » .

ولست أشك فى أن هذه الرواية أسطورة من الأساطير التى نسجت خيوطها حول رحلة الباقلانى إلى القسطنطينية . وفيما قصّه الباقلانى ، من امتناعه من خلع عمامته ونزع خفّه ؛ وتهديده بعدم الدخول على الملك ؛ ونزول الملك على رأيه ، وقوله : دعوه يدخل ومن معه كما يشاءون — : ما يجعل هذه الفكرة الساذجة ، بعيدة الوقوع . ولو قد وقعت لتحدث بها الباقلانى ، فيما حدّث به من أخبار رحلته .

* * *

وعاد الباقلانى إلى بغداد ، وظل مع عضد الدولة حتّى مات فى شوال سنة ٣٧٢ ، وتولى بعده ابنه صمصام الدولة .

ولسنا نعرف متى تولى الباقلانى وظيفة القضاء بالثغر ؟ ولا من الذى ولاه ؟ وقد جاء فى ترجمة أبى حامد أحمد بن أحمد الأستوائى (٣٥٨ — ٤٣٤) الشافعى الأشعرى : أنه « ولى القضاء بعكبرا من قبل أبى بكر بن الطيب الباقلانى » .

* * *

وقد وقف الباقلانى حياته على أمرين، ملكا عليه أقطار نفسه، وشغفاه حبًّا ، وهما التدريس ، والتأليف .

أما التدريس ، فقد اجتمعت له كل أدواته ، ولم يصرفه عنه صارف ؛ حتى إنه أثناء مقامه مع عضد الدولة بشيراز ، وتدريسه لابنه الأمير أبى كاليجار المرزبان ؛ لم يمتنع عنه ، بل عقد دروساً عامة لأهل السنة . ومن الكتب التى درسها لهم كتاب « اللمع » لأبى الحسن الأشعرى .

وقد تتلمذ عليه كثيرون فى البصرة وبغداد وغيرها ؛ ونحن نشير إلى بعضهم فيما يلى :

(١) القاضى أبو محمد عبد الوهاب بن نصر ، البغدادى المالكى (٣٦٢ — ٤٢٢) . قيل له : مع من تفقهت ؟ قال : صحبت الأبهرى ، وتفقهت مع أبى الحسن بن القصّار ، وأبى القاسم بن الجلاّب ؛ والذى فتح أفواهنا ، وجعلنا نتكلم أبو بكر بن الطيب .

(٢) أبو عمران موسى بن عيسى بن أبى حجاج الغَفَجُومى، وقد أثبت سماعه من الباقلانى إملاءً فى رمضان سنة ٤٠٢ ؛ وقال : رحلت إلى بغداد ، وكنت قد تفقهت بالمغرب والأندلس عند أبى الحسن القابسى ، وأبى محمد الأصيلى ، وكانا عالمين بالأصول . فلما حضرت مجلس القاضى أبى بكر ، ورأيت كلامه فى الأصول والفقه مع المؤالف والمخالف ، حقرت نفسى ، وقلت : لا أعلم من العلم شيئاً ؛ ورجعت عنده كالمبتدئ » . وقال عنه حاتم بن محمد : كان أبو عمران من أحفظ الناس وأعلمهم ، لم ألق أحداً أوسع منه علماً ، ولا أكثر رواية . وذكر أن الباقلانى كان يعجبه حفظه ، ويقول له : لو اجتمعت فى « مدرستى » أنت وعبد الوهاب — وكان إذ ذاك بالموصل — لاجتمع علم مالك ؛ أنت تحفظه ، وهو ينظره . وتوفى أبو عمران سنة ٤٣٠ عن خمس وستين سنة . وكانت رحلته إلى بغداد فى سنة ٣٩٩ .

(٣) أبو ذَرٍّ الهروى عبد بن أحمد (٣٥٥ — ٤٣٤) المالكى الأشعرى . قال له بعض الشيوخ : أنت من هَرَاة ، فمن أين تمذهبت لمالك والأشعرى ؟ فقال :

سبب ذلك أنى قدمت بغداد لطلب الحديث ، فلزمت الدَّارقُطْنى (٣٠٦ — ٣٨٥) ؛ وكنت مرة ماشياً معه ، فمر بنا شاب ، فأقبل الشيخ عليه وعظمه ، وأكرمه ودعا له ؛ فلما فارقه قلت : أيها الشيخ الإمام ؛ من هذا الذى أظهرت من إكرامه ما رأيت ؟ فقال : أوما تعرفه ؟ قلت : لا . فقال : هذا أبو بكر بن الطيب الأشعرى ، ناصر السنة ، وقامع المعتزلة . ثم أفاض فى الثناء عليه . فكان ذلك سبب اختلافى إليه ، وأخذى عنه .

(٤) أبو الحسن السكرى على بن عيسى ، الشاعر الذى استفرغ شعره فى مدح الصحابة ، والرد على الرافضة ، والنقض على شعرائهم . وقد صحب الباقلانى ؛ ودرس عليه الكلام ؛ ومدحه بقصيدة طويلة ، أوردها الخطيب البغدادى فى تاريخ بغداد ٥ / ٣٨١ — ٣٨٢ ، وابن عساكر فى تبيين كذب المفترى ص ٢٤٤ — ٢٢٦ . وهى من أشعار العلماء ؛ وفيها يقول :

اليعْرُبىُّ فصاحةً وبلاغــةً   والأشعرى إذا اعْتَزى للمذهبِ
قاض إذا التبس القضاء على الحجى   كشفت له الآراء كل مغيَّب
وإذا الكلام تطاردت فرسانه   وتحامت الأقران كل مجرب
ألفيتــه من لبّــه وجنانه   ولسانه وبيــانه فى مِقْنَب

(٥) أبو الحسن الحربى على بن محمد المالكى (٣٥٦ — ٤٣٧) .

(٦) القاضى أبو جعفر محمد بن أحمد السمّنانى ، الحنفى (٣٦١ — ٤٤٤) .

(٧) أبو الحسن البغدادى رافع بن نصر ، المتوفى سنة ٤٤٧ .

(٨) أبو طاهر الواعظ محمد بن على ، المعروف بابن الأنبارى (٣٧٥—٤٤٨) .

(٩) أبو عبد الله الحسين بن حاتم الأزدى ، المتوفى غريباً بالقيروان . وهو أحد الذين رووا عن الباقلانى وصفه لمناظراته فى مجلس ملك الروم . وقد جاء فى تبيين كذب المفترى ص ٢١٦ : أن أبا الحسن بن داود الأشعرى ، المتوفى سنة ٤٠٢ « لما كان يصلى فى جامع دمشق ، تكلم فيه بعض الحشوية ؛ فكتب إلى القاضى أبى بكر محمد بن الطيب ابن الباقلانى يعرفه ذلك ، ويسأله أن يرسل إلى

دمشق من أصحابه من يوضح لهم الحق بالحجة . فبعث القاضى تلميذه أبا عبد الله الحسين بن حاتم الأزدى ؛ فعقد مجلس التذكير فى جامع دمشق ، فى حلقة أبى الحسن بن داود ؛ وذكر التوحيد ، ونزه المعبود ، ونفى عنه التشبيه والتحديد . فخرج أهل دمشق من مجلسه يقولون : أحد أحد . وأقام أبو عبد الله الأزدى بدمشق مدة ، ثم توجه إلى المغرب ، فنشر العلم بتلك الناحية ، واستوطن القيروان إلى أن مات بها رحمه الله » .

وإليه وإلى أبى طاهر الواعظ ، يرجع الفضل فى انتشار مذهب الباقلانى فى المغرب .

(١٠) أبو عبد الرحمن السلمى محمد بن الحسين الصوفى (٣٣٠ — ٤١٢) . وقد أخذ عن الباقلانى أثناء إقامته مع عضد الدولة بشيراز ، وقرأ عليه كتاب « اللمع » لأبى الحسن الأشعرى .

(١١) أبو محمد بن أبى نصر . قال القاضى عياض : « وتفقه عند القاضى : أبو محمد بن [أبى] نصر ؛ وعلّق عنه ، وحكى فى كتبه ما شاهد من مناظرته فى الفقه — بين يدى ولى العهد ببغداد — للمخالفين » .

(١٢) أبو حاتم محمود بن الحسن الطبرى ، المعروف بالقزوينى ؛ المتوفى بمدينة « آمل » التى ولد فيها ؛ وكان قد قدم بغداد ، ودرس على الباقلانى أصول الفقه .

(١٣) القاضى أبو محمد عبد الله بن محمد الأصبهانى ، المعروف بابن اللبّان وقد صحب الباقلانى ودرس عليه كتاب : « المقدمات فى أصول الديانات » وكتاب : « أصول الفقه » .

(١٤) أبو بكر بن الحسين الإسكافى . وهو الذى روى عن الباقلانى ، خبر رحلة ابن خفيف الصوفى من شيراز إلى البصرة ، لسماع أبى الحسن الأشعرى ؛ كما فى تبيين كذب المفترى ص ٩٥ .

(١٥) أبو على الحسن بن شاذان (٣٣٩ — ٤٢٦) .

(١٦) أبو القاسم عبيد الله بن أحمد الصيرفى (٣٥٥ — ٤٣٥) .

(١٧) أبو الفضل عبيد الله بن أحمد المقرى (٣٧٠ — ٤٥١).

وقد تتلمذ له جماعة كثيرة غير هؤلاء، وكان أكثرهم من العراق وخراسان.

* * *

أما التأليف، فقد أسهم فيه الباقلانى بنصيب موفور. وكان من عادته أنه إذا صلىّ العشاء، وقضى وِرْدَه، وضع دواته بين يديه، وكتب خمساً وثلاثين ورقة؛ فإذا صلى الفجر دفع إلى بعض أصحابه ما صنفه ليلته، وأمره بقراءته عليه؛ وأملى عليه من الزيادات ما يلوح له فيه.

وقد تسنى له أن يؤلف نيفاً وخمسين كتاباً؛ لم يصل إلينا منها إلا عدد يسير. ونحن نشير إلى ما عرفناه منها، وما علمناه من حديثها، فيما يلى:

(١) كتاب: «إعجاز القرآن»، ويأتى الحديث عنه فيما بعد.

(٢) كتاب: «التمهيد». وقد ألفه — أثناء مقامه بشيراز — للأمير أبى كاليجار المرزبان، ابن عضد الدولة، وولى عهده. وهو من أهم الكتب الكلامية، التى تعلق بها أهل السنة تعلقاً شديداً؛ لأنه أجمع كتاب يبصّرهم بمسائل الخلاف بينهم وبين مخالفيهم فى الرأى والعقيدة؛ ويرشدهم إلى أقوى الأدلة الجدلية، وأحكم البراهين العقلية؛ التى تعضد مذهبهم، وتظهر مناعته ورجاحته على المذاهب الأخرى، إسلامية كانت أو غير إسلامية.

وخير ما يعرّف بهذا الكتاب ويدل على قيمته، قول مؤلفه فى مقدمته: «أما بعد؛ فقد عرفت إيثار سيدنا الأمير ... لعمل كتاب جامع مختصر، مشتمل على ما يحتاج إليه فى الكشف عن معنى العلم وأقسامه، وطرقه ومراتبه؛ وضروب المعلومات، وحقائق الموجودات؛ وذكر الأدلة على حَدَث العالَم، وإثبات مُحْدِثه، وأنه مخالف لخلقه؛ وعلى ما يجب كونه عليه، من وحدانيّته، وكونه حياً عالماً قادراً فى أزَله؛ وما جرى مجرى ذلك من صفات ذاته، وأنه عادل حكيم فيما أنشأه من مخترعاته؛ من غير حاجة منه إليها، ولا محرِّك وداعٍ وخاطر وعِلَلٍ دعته إلى إيجادها؛ تعالى عن ذلك. وجواز إرساله رسلا إلى خلقه، وسفراء بينه وبين عباده؛ وأنه قد فعل ذلك، وقطع العذر فى إيجاب تصديقهم؛ بما أبانهم

به من الآيات ؛ ودل به على صدقهم من المعجزات . وجمل من الكلام على سائر أهل الملل المخالفين لملّة الإسلام ، من اليهود ، والنصارى ، والمجوس ، وأهل التثنية ، وأصحاب الطبائع ، والمنجمين . ونعقب ذلك بذكر أبواب الخلاف بين أهل الحق ، وأهل التجسيم والتشبيه ، وأهل القدر والاعتزال ، والرافضة ، والخوارج ؛ وذكر جملٍ من مناقب الصحابة ، وفضائل الأئمة الأربعة ؛ وإثبات إمامتهم ، ووجه التأويل فيما شجر بينهم ، ووجوب موالاتهم . ولن آلُوَ جهداً فيما يميل إليه سيدنا الأمير — حرس الله مهجته ، وأعلى كعبه — من الاختصار ، وتحرير المعانى والأدلة والألفاظ ؛ وسلوك طريق العون على تأمّل ما أودِعَه هذا الكتاب ، وإزالة الشكوك فيه والارتياب . وأنا — بحول الله وقوته — أسارع إلى امتثال ما رسمه ، وأقف عنده ؛ وإلى الله — جل ذكره — أرغب فى حسن التوفيق ، والإمداد بالتأييد والتسديد » .

وقد أشار الباقلانى إلى « التمهيد » ، فى كتاب « هداية المسترشدين » ؛ حيث يقول : « وقد تكلّمنا فى " التمهيد " بجمل على اليهود والنصارى والمجوس ؛ تغنى الناظر فيها » . كما أشار إليه أبو المظفر الإسفراينى فى « التبصير » ص ١١٩ ، وابن قيم الجوزية فى كتاب « اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية » ص ١١٩ ، ١٢٠ .

وقد طبع كتاب « التمهيد » فى سنة ١٣٦٦ هـ بتحقيق الأستاذين محمود محمد الخضيرى ، ومحمد عبد الهادى أبو ريدة . وقد تسرعا فى نشره عن نسخة واحدة فى مكتبة باريس ؛ وهى نسخة تنقص فصولا كثيرة من الكتاب ، يزيد عددها على عشرين باباً ؛ كبابى « التعديل والتجوير » ، و « القول فى الإمامة » اللذين نص الباقلانى على أنه قد عقدهما فى كتابه ! فهو يقول فى ص ٩٧ : « وسنتكلم على هذا الباب وما يتصل به ، فى باب التعديل والتجوير من كتابنا هذا ؛ إن شاء الله » ؛ ويقول فى ص ١٤٠ : « وسنقول فى تفصيل الأخبار . . . وغير ذلك من أحكام الأخبار ؛ فى باب القول فى الإمامة ؛ إن شاء الله » .

(٣) كتاب : « هداية المسترشدين ، والمقنع فى معرفة أصول الدين » . يقول

القاضى عياض عنه : إنه كتاب كبير . ويشير إليه أبو المظفر الإسفرايينى ، فى « التبصير » ص ١١٩ ؛ وابن تيمية فى « رسالة الفرقان بين الحق والباطل » ص ١٣٠ ، وفى الرسالة التسعينية من فتاويه ٥ / ٢٤١ .

وقد بقى من هذا الكتاب مجلد ، فى مكتبة الأزهر ، يحتوى على ٢٤٨ ورقة ؛ كتبه محمد بن عبد الله العدوى بمدينة صور فى سنة ٤٥٩ . ولكن يد البلى قد عاثت فيه ، وأتلفت كثيراً من أوراقه ، وقد تركز إفسادها فى أوراق متتالية (٨٦ — ١٠٥) فخرقت أوساطها ، وجعلتها فى حكم الأوراق المفقودة . ويشتمل هذا المجلد على أحد عشر جزءاً من تجزئة المؤلف ، تبتدئ بأول الجزء السادس ، وتنتهى بانتهاء الجزء السابع عشر . وهذه الأجزاء كلها مقصورة على القول فى النبوات . وأهم ما فيها وأروعه ، تلك الأبحاث الجليلة الطويلة ، التى أدار الباقلانى الكلام فيها على « إعجاز القرآن » وملأ بها ستاً وخمسين ومائة ورقة (٦١ — ٢١٧) ؛ وهى أكبر حجماً من كتاب « إعجاز القرآن » ، وأغزر مادة ، وأكثر تفصيلا ، وأعمق بحثاً ، وأدق بياناً .

وكنت على نية إفرادها ونشرها مستقلة ؛ لولا أن بعض أصدقائى المغاربة أشار علىّ بالتريث حتى يحضر لى صورة من نسخة ناقصة ، قال : إنه رآها فى بعض المكاتب هناك . فامتثلت لإشارته ، رجاء أن يكون فى تلك النسخة ما يصلح مواطن الفساد فى نسخة الأزهر .

(٤) كتاب : « الانتصار لصحة نقل القرآن ، والرد على من نحله الفساد بزيادة أو نقصان » . وقد قال فى مقدمته : « أما بعد فقد وقفت — تولى الله عصمتكم ، وأحسن هدايتكم وتوفيقكم — على ما ذكرتموه من شدة حاجتكم إلى الكلام فى نقل القرآن ، وإقامة البرهان على استفاضة أمره ، وإحاطة السلف بعلمه ، وانقطاع العذر فى نقله ، وقيام الحجة على الخلق به ، وإبطال ما يدعيه أهل الضلال من تحريفه وتغييره ، ودخول الخلل فيه ، وذهاب شىء كثير منه ، وزيادة أمور فيه . وما يدعيه أهل الإلحاد وشيعتهم من منتحلى الإسلام — من تناقض كثير منه ، وخلو بعضه من الفائدة ، وكونه غير متناسب . وما ذكروه

من فساد النظم ، ودخول اللحن فيه ، وركاكة التكرار ، وقلة البيان ، وتأخير المقدم ، وتقديم المؤخر ؛ إلى غير ذلك من وجوه مطاعنهم . وذكر جمل مما روى من الحروف الزائدة ، والقراءات المخالفة لمصحف الجماعة ، والإبانة عن وَهاء نقل ذلك وضعفه ، وأن الحجة لم تقم بشيء منه . وعرفت ما وصفتموه من كثرة استضرار الضعفاء بتمويههم ، وعظم موقع الاستبصار والانتفاع بنقض شبههم . ونحن بحول الله وعونه نأتى فى ذلك بجمل تزيل الريب والشبهة ، وتوقف على الواضحة .

ونبدأ بالكلام فى نقل القراءات ، وقيام الحجة به ، ووصف توفر همم الأمة على نقله وحياطته ؛ ثم نذكر ابتداء أبى بكر ، رضى الله عنه ، بجمعه على ما أنزل عليه ، بعد تفرقه فى المواضع التى كتب فيها ، وفى صدور خلق حفظوا جميعه ، وخلق لم يحيطوا بحفظ جميعه ، واتباع عمر رضى الله عنه والجماعة له على ذلك ، وصوابه فيما صنعه ، وسبقه إلى الفضيلة به ، والسبب الموجب لذلك .

ثم نذكر جمع عثمان رضى الله عنه — الناسَ على مصحف واحد ، وحرف زيد بن ثابت ، ونبين أنه لم يقصد فى ذلك قصد أبى بكر فى جمع القرآن فى صحيفة واحدة على ترتيب ما أوحى به ؛ إذ كان ذلك أمراً قد استقر وفرغ منه قبل أيامه . ونبين صواب عثمان رضى الله عنه فى جمع الناس على حرف ، وحظره ومنعه لما عداه من القراءات ، وأن الواجب على كافة الناس اتباعه ، وحرامٌ عليهم بعدُ قراءةُ القرآن بالأحرف والقراءات التى حظرها عثمان ومنع منها ، وأن له أخذ المصاحف المخالفة لمصحفه ، ومطالبة الناس بها ، ومنعهم من نشرها والنظر فيها .

ونذكر ما يتعلق به من ادعاء نقصان القرآن ، وتغيير نظمه وتحريفه — من الروايات الشاذة الباطلة ، عن عمر وعثمان وعلى وأُبىّ وعبد الله بن مسعود ، وما يرويه قوم من الرافضة فى ذلك عن أهل البيت خاصة. ونكشف عن تكذّب هذه الروايات ، ونبين أيضاً ما خالف فيه عبدُ الله بن مسعود عثمانَ والجماعةَ ، وهل كان ذلك على جهة الحيطة ، ونسبته إياهم إلى زيادة فيه أو نقصان منه ، أو تغيير لنظمه وما أنزل عليه ؟ أو التصويب لما فعلوه ، وإن استجاز مع ذلك قراءتَه والتمسك بحرفه . ونذكر ما شجر بينه وبين عثمان رضى الله عنه ، ونصف رجوعه إلى مذهب الجماعة ،

وخنوعه لعثمان، وقدر ما نقمه من أمر زيد بن ثابت وعيب عليه وعلى الجماعة لأجله.
ثم نبين أن القرآن معجزة للرسول ، صلى الله عليه وسلم ، ودلالة على صدقه ، وشاهد لنبوته . ثم نبين أن القرآن نزل على سبعة أحرف كلها شاف كاف ، ونوضح ما هذه السبعة أحرف ، والروايات الواردة فيها ، وجنس اختلافها ، ونذكر خلاف الناس فى تأويلها ، ونفسد من ذلك ما ليس بصواب ، وندل على صحة ما نرغب فيه ونجتبيه، ونذكر حال قراءة القراء : وهل قراءتهم هى السبعة الأحرف التى أنزل القرآن بها ، أو بعضها ؟ وهل هم بأسرهم متبعون لمصحف عثمان وحرف زيد ، أو مختلفون فى ذلك وقارئون أو بعضهم بغير قراءة الجماعة ؟

ونصف جملاً من مطاعن الملحدين وأتباعهم من الرافضة فى كتاب الله عز وجل . ونكشف عن تمويه الفريقين بما يوضح الحق . ونذكر فى كل فصل من هذه الفصول بمشيئة الله وتوفيقه — ما فيه بلاغ للمهتدين، وشفاء وتبصرة للمسترشدين، توخياً لطاعة الله جل وعز ، ورغبةً فى جزيل ثوابه . وما توفيقنا إلا بالله ، وهو المستعان » .

وقد ذكره فى « هداية المسترشدين » ؛ حيث يقول (ورقة ١٤١ — ا) : « وقد ذكرنا فى كتاب " الانتصار لصحة نقل القرآن " جميع مطاعن الملحدة وكل من خالف عن الملة — على القرآن ؛ وكشفنا عن فساد توهمهم وتمويههم ، ودعواهم لتناقض آيات منه واختلافها ؛ وما طعنوا به من كثرة التكرار ؛ وما قالوه : من أنه قد ذكر فيه أشياء لا يعرفها أهل اللغة؛ من نحو قوله : ﴿ وفاكهة وأبًّا ﴾. وقولهم : إن فيه ما ليس من لغة العرب. وقولهم : إن فيه كلمات ملحونة لا تجوز فى الإعراب . وأبطلنا أيضاً قدحهم فيه بكونه مثبتاً على غير تاريخ نزوله ، وأنه قد قدم منه ما يجب تأخيره ، وأخر ما يجب تقديمه . وأفسدنا أيضاً قدحهم فيه بإنزال بعضه متشابهاً ، مع الإخبار بإلحاد قوم فيه واتباع المتشابه منه . وأبطلنا أيضاً قول من قال : إن فيه تحريفاً وتغييراً وتبديلاً ، وزيادة ونقصاناً ؛ وإنه إنما أثبته السلف بأخبار الآحاد ، وشهادة الاثنين، ومن جرى مجراهما ؛ وإن الداجن والغنم آكلا كثيراً منه فضاع ودثر . وأبطلنا أيضاً قول من قال : إنه ليس فيه

ما يدل على شيء بظاهره ؛ وإن علم ذلك يجب أخذه عن الرسول والإمام ، ولا يسوغ أن يفسره سواهما ، وما تقوله الباطنية وتهذى به وتموه فى هذا الباب . واعترضنا أيضاً على قول من زعم أن القرآن يجب الإيمان به ، والتسليم بصحته ؛ دون معرفة معناه وتأويله . وأبطلنا أيضاً طعنهم على القرآن باختلاف خطوط المصاحف ، واختلاف القراءات ، وذكر الشواذ . وبينا ما ثبت من ذلك ، وما يجب إبطاله . وذكرنا قدحهم فيه بما روى من قوله عليه السلام : " تلك الغرانيق العلا ، وإن شفاعتهم لترتجى " . إلى غير ذلك من وجوه اعتراضاتهم على صحة القرآن . وأوردناه فى ذلك الكتاب ، وطرفاً منه فى " أصول الفقه " ؛ بما يغنى يسيره الناظر فيه ، إن شاء الله » .

وتوجد نسخة من الجزء الأول من هذا الكتاب فى مكتبة « قرا مصطفى باشا » بإستنبول .

وقد نقل منه ابن حزم فى الفصل ٤ / ٢١٨ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ نقولاً رماه من أجلها بالكفر ، والكيد للدين ، وتكذيب الله ، وغير ذلك مما رماه به . كما نقل منه السيوطى فى الإتقان ١ / ٤٨ ، ١٠٣ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٢٢ ، ١٣٤ ، ٢ / ٤٢ .

(٥) كتاب : « الفرق بين معجزات النبيين ، وكرامات الصالحين » . ذكره فى « هداية المسترشدين » مرتين ؛ قال فى أولاهما : « وقد بينا فى كتاب : الفرق بين معجزات النبيين وكرامات الصالحين ؛ معنى وصف النبى أنه نبى ، وأن من الناس من قال : إنه مشتق ومأخوذ من الإنباء عن الأشياء ، والإخبار عن الله عز وجل » . ومن هذا الكتاب قسم فى مكتبة « تينجن » بألمانيا .

(٦) كتاب : « مناقب الأئمة ، ونقض المطاعن على سلف الأمة » . أشار إليه فى « التمهيد » ص ٢٢٩ ؛ وفى الخزانة الظاهرية بدمشق ، نسخة من الجزء الثانى ، كتب تحت عنوانها : « تأليف القاضى أبى بكر بن الطيب » . وقد علق على هذه العبارة الدكتور يوسف العش — فى فهرس مخطوطات الظاهرية ص ٨٤ — بقوله : « ولا شك أنه أحمد بن على الباقلانى المتوفى سنة ٤٠٣ هـ » . وقد أخطأ

الدكتور فى اسم الباقلانى واسم أبيه ؛ فهو : « محمد بن الطيب » ؛ لا « أحمد ابن على » .

(٧) كتاب : « إكفار المتأولين » . أشار إليه فى كتاب التمهيد فى باب ذكر ما يوجب خلع الإمام وسقوط فرض طاعته ؛ ص ١٨٦ ؛ حيث يقول : « وقد ذكرنا ما فى هذا الباب ، فى كتاب إكفار المتأولين ؛ وذكرنا ما روى فى معارضتها ؛ وقلنا فى تأويلها بما يغنى الناظر فيه » .

(٨) كتاب : « الإمامة الكبير » . وقد أشار إليه فى « هداية المسترشدين » ، فى آخر حديثه عن آية انشقاق القمر ؛ إذ يقول : « وقد تقصينا القول فى ذلك — فى كتاب الإمامة — بما يغنى متأمله » . وقد ذكره ابن حزم فى الفصل ٤ / ٢٢٥ ، ونقل منه فى ص ١٦٦ .

(٩) كتاب : « الأصول الكبير فى الفقه » . أشار إليه أبو المظفر الإسفرايينى فى كتاب التبصير ص ١١٩ ؛ وقال : إنه يشتمل على عشرة آلاف ورقة . وذكره الباقلانى فى كتابى : « التمهيد » و « هداية المسترشدين » .

(١٠) كتاب « كيفية الاستشهاد ، فى الرد على أهل الجحد والعناد » . أشار إليه فى كتاب « التمهيد » ص ٤٠ .

(١١) كتاب : « نقض النقض » . ذكره أبو المظفر الاسفرايينى فى التبصير ص ١١٩ .

(١٢) كتاب : « كشف الأسرار ، وهتك الأستار ؛ فى الرد على الباطنية » .

ذكره ابن كثير فى البداية والنهاية ١١ / ٣٤٦ ؛ فقال : « وقد صنف القاضى الباقلانى كتاباً فى الرد على هؤلاء ؛ وسماه كشف الأسرار ، وهتك الأستار ؛ بين فيه فضائحهم وقبائحهم ، ووضح أمرهم لكل أحد . . . وقد كان الباقلانى يقول فى عبارته عنهم : هم قوم يظهرون الرفض ، ويبطنون الكفر المحض » .

وقد نقل منه ابن تَغْرِى بَرْدى فى النجوم الزاهرة ٤ / ٧٥؛ فى كلامه عن نسب المعزّ وآبائه ؛ فقال : « وقال القاضى أبو بكر بن الباقلانى : القداح ، جد عبيد الله ، كان مجوسياً ، ودخل عبيد الله المغرب ، وادعى أنه علوى ؛ ولم يعرفه

أحد من علماء النسب ؛ وكان باطنياً خبيثاً ، حريصاً على إزالة ملّة الإسلام : أعدم الفقه والعلم ، ليتمكن من إغراء الخلق ؛ وجاء أولادُه أسلوبَه ، وأباحوا الخمر والفروج ؛ وأشاعوا الرفض ، وبثوا دعاة فأفسدوا عقائد جبال الشام ، كالنُّصَيرِيَّة والدّروزيَّة . وكان القداح كاذباً محرّفاً ؛ وهو أصل دعاة القرامطة » .

وقد أشار إلى هذا الكتاب السيوطى ، فى حسن المحاضرة ٢ / ٢٨ ؛ والسبكى فى طبقات الشافعية ٤ / ١٩٢ ؛ أثناء ترجمته لنجم الدين الخبوشانى ، المتوفى سنة ٥٨٧ ؛ والذى كان على يده خراب بيت العبيديين الرافضة ، الذين يزعمون أنهم فاطميون .

(١٣) كتاب : « الإيجاز » . ذكره أبو عذبة فى كتاب « الروضة البهية ، فيما بين الأشاعرة والماتريدية » ؛ ثلاث مرات ، قال فى أولاها ص١٨ : إن القاضى أبا بكر ذكر فى كتاب الإيجاز أن المحبة والإرادة ، والمشيئة والإشاعة ، والرضى والاختيار ؛ كلها بمعنى واحد ؛ كما أن العلم والمعرفة شىء واحد . وقال فى الثانية ص ٣٥ : إنه يقول فى هذا الكتاب : إن أحكام الدين على ثلاثة أضرب : ضرب لا يعلم إلا بالدليل العقلى : كحدوث العالم وإثبات محدثه ؛ وما هو عليه من صفاته المتوقف عليها الفعل ، كقدرته تعالى وإرادته ، وعلمه وحياته ، ونبوة رسله . وضرب لا يعلم إلا من جهة الشرع ؛ وهو الأحكام المشروعة ، من الواجب والحرام والمباح . وضرب يصح أن يعلم تارة بدليل العقل ، وتارة بالسمع ؛ نحو الصفات التى لا تتوقف على العقل ، كالسمع له تعالى والبصر والكلام ، والعلم بجواز رؤيته تعالى ، وجواز الغفران للمذنبين ، وما أشبه ذلك . وقال فى الثالثة ص ٥٨ : إن القاضى أبا بكر ذكر فى كتاب الإيجاز أن نبينا صلى الله عليه وسلم معصوم فيما يؤديه عن الله تعالى ؛ وكذا سائر الأنبياء ؛ وأن الصغيرة تجوز على الأنبياء بعد الوحى مطلقاً ؛ لا على سبيل السهو وحده .

(١٤) كتاب : « الإبانة عن إبطال مذهب أهل الكفر والضلالة » . وقد نقل منه ابن تيمية : فى « رسالة الفتوى الحموية الكبرى » ص ٧٦ ، ٧٧ ؛ وابن قيم الجوزية فى كتاب « اجتماع الجيوش الإسلامية ، على غزو المعطلة والجهمية » ص ١٢٠ .

(١٥) كتاب : « دقائق الكلام والرد على من خالف الحق من الأوائل ومنتحلي الإسلام » . ذكره فى « هداية المسترشدين » . وأشار إليه ابن تيمية ، فى كتاب « بيان موافقة صريح المعقول ، لصحيح المنقول » ٨٨/١ ؛ أثناء كلامه على كثرة الاختلاف بين طوائف الفلاسفة؛ إذ يقول : « واعتبر هذا بما ذكره أرباب المقالات عنهم فى العلوم الرياضية والطبيعية ؛ كما نقله الأشعرى فى كتابه : فى مقالات غير الإسلاميين ؛ وما ذكره القاضى أبو بكر عنهم ، فى كتابه فى الدقائق . فإن فى ذلك من الخلاف عنهم — أضعاف أضعاف ما ذكره الشهرستانى وأمثاله ممن يحكى مقالاتهم » . وقد ذكر ابن كثير فى البداية والنهاية ١١ / ٣٥٠ أن للباقلانى كتاباً اسمه : « دقائق الحقائق » . ولا أدرى أهو اسم لهذا الكتاب أم اسم لكتاب آخر ؟

(١٦) كتاب : « رسالة الحُرَّة » . ومبلغ علم الباحثين عنه أنه من كتب الباقلانى المفقودة ، التى لا يعرفون موضوعها ، ولا يفقهون معنى تسميتها . ومن أعجب العجب أن الكتاب موجود بين أيديهم ، مطبوع يقرءون فيه ! لكنه يحمل اسماً آخر لم يضعه له الباقلانى ؛ وهو : « الإنصاف » ، الذى طبع بالقاهرة فى سنة ١٣٦٩ ؛ بتحقيق المرحوم الشيخ محمد زاهد الكوثرى .

وإنى لأقطع بأن كتاب « الإنصاف » هذا ، إنما هو فى حقيقة الأمر كتاب « رسالة الحرَّة » ؛ وأن ذلك الاسم الذى طبع به ، اسم دخيل عليه ، قد وضع على نسخته المخطوطة المحفوظة بدار الكتب المصرية .

والذى دفعنى إلى ذلك القطع ، قول الباقلانى فى أول مقدمته : « أما بعد ؛ فقد وقفت على ما التمسته "الحرة" الفاضلة الديِّنة — أحسن الله توفيقها — لما تتوخاه من طلب الحق ونصرته ، وتنكّب الباطل وتجنبه ؛ واعتماد القُربة باعتقاد المفروض فى أحكام الدين ، واتباع السلف الصالح من المؤمنين ؛ من ذكر جمل ما يجب على المكلفين اعتقاده ، ولا يسع الجهل به ؛ وما إذا تديَّن به المرء صار إلى التزام الحق المفروض ، والسلامة من البدع والباطل المرفوض . وإنى — بحول الله تعالى وعونه ، ومشيئته وطوله — أذكر " لها" جملا مختصرة ، تأتى على البغية من ذلك ؛

ويستغنى بالوقوف عليها عن الطلب ، واشتغال الهمّة بما سواه . فنقول وبالله التوفيق :
إن الواجب على المكلف . . . » .

وقول الباقلانى هذا ، يدل دلالة قاطعة على أنه يقدم لرسالة الحرّة ، لا لكتاب الإنصاف . ولست أدرى كيف مرّ محقق الكتاب على هذا الكلام ، دون أن يتنبه لدلالته الناطقة باسمه ؛ مع علمه بأن القاضى عياضاً قد ذكر « رسالة الحرّة » ضمن مؤلفات الباقلانى ، ولم يذكر « الإنصاف » . ! ! .

ولست أدرى كيف فاته مع ذلك أن يتنبه إلى النصين الدخيلين على كلام الباقلانى فى هذا الكتاب — فى ص ٥٨ ، ٦٤ — والمصدرين بقول كاتبهما : « قال الشيخ الأجل الإمام جمال الإسلام : ووقع لى أنا دليل . . . » . و « قال الشريف الأجل جمال الإسلام : ووقع لى جواب أخصر من هذا وأجود . . . »؟!

ولا مراء فى أن هذينَ النصين من تعليق بعض قراء النسخة على هامشها ؛ فأدخلهما ناسخها أو طابعها فى صلب الكتاب .

وقد نقل ابن حزم — فى الفِصَل ٤ / ٢١٦ — قولاً زعم أن الأشاعرة قالوه فى كتبهم ؛ وهو : « أن الروح تنتقل عند خروجها من الجسم إلى جسم آخر » ؛ وعقب عليه بقوله : « هكذا نص الباقلانى فى أحد كتبه ؛ وأظنه الرسالة ، المعروفة بالحرة . وهذا مذهب التناسخ بلا كلفة » . ولقد كذب على ابن حزم ظنه ، فليس فى رسالة الحرة ما يشير إلى هذا القول المزعوم من قريب أو بعيد ، ولم يرد فى رسالة الحرّة — من حديث الروح — : إلا قوله ص ٤٥ : « ويجب أن يعلم أن كل ما ورد به الشرع من عذاب القبر ، وسؤال منكر ونكير ، وردّ الروح إلى الميت عند السؤال ، ونصب الصراط والميزان ، والحوض ، والشفاعة للعصاة من المؤمنين — : كل ذلك حق وصدق ، يجب الإيمان والقطع به ؛ لأن جميع ذلك غير مستحيل فى العقل » .

ولقد نقل ابن قيم الجوزية فى كتاب « اجتماع الجيوش الإسلامية ، على غزو المعطلة والجهمية » أقوالاً من كتب الباقلانى فى صفات الله ؛ ختمها بقوله ص١٢٠ : « ذكر قوله فى رسالة الحرّة . قال فى كلام ذكره فى الصفات : إن له

وجهاً ويدين ، وإنه ينزل إلى سماء الدنيا . ثم قال : وإنه استوى على عرشه ، فاستولى على خلقه . ففرق بين الاستواء الخاص ، والاستيلاء العام » .

وما أشار إليه ابن قيم الجوزية من قول الباقلاني فى الوجه واليدين ، والاستواء على العرش مذكور فى رسالة الحرة المسماة بالإنصاف ؛ ص ٢١ ، ٢٢ . ونص عبارته فى ذلك : « . . . وأخبر الله أنه ذو الوجه الباقى بعد تقضى الماضيات . . واليدين اللتين نطق بإثباتهما القرآن . . . وأنهما ليستا جارحتين ، ولا ذوى صورة وهيئة . وأن الله جل ثناؤه مستو على العرش ، ومستول على جميع خلقه ، كما قال تعالى : « الرحمن على العرش استوى » . . . بغير مماسة وكيفيّة ، ولا مجاورة ؛ وأنه فى السماء إله وفى الأرض إله ، كما أخبر بذلك » .

وهذا دليل آخر يؤيد ما ذهبت إليه من أن كتاب « الإنصاف » إنما هو رسالة الحرّة .

(١٧) كتاب : « التقريب والإرشاد » فى أصول الفقه . قال القاضى عياض : إنه كتاب كبير . وذكره أبو المظفر الإسفراييني فى كتاب التبصير ص ١١٩ ؛ وأشار إليه السيوطى فى الإتقان ١ / ٤٨ .

(١٨) كتاب : « التبصرة » . ذكره ابن كثير فى البداية والنهاية ١١ / ٣٥٠.

(١٩) كتاب : « البيان عن فرائض الدين وشرائع الإسلام ، ووصف ما يلزم من جرت عليه الأقلام ، من معرفة الأحكام » .

(٢٠) كتاب : « الحدود » فى الرد على أبى طاهر محمد بن عبد الله بن القاسم.

(٢١) كتاب : « تصرف العباد ، والفرق بين الخلق والاكتساب » .

(٢٢) كتاب : « الرد على المعتزلة ، فيما اشتبه عليهم من تأويل القرآن » .

(٢٣) كتاب : « الدماء التى جرت بين الصحابة » .

(٢٤) كتاب : « المقدمات فى أصول الديانات » .

(٢٥) كتاب : « المقنع فى أصول الفقه » .

(٢٦) كتاب : « الأصول الصغير » .

(٢٧) كتاب : « مسائل الأصول » .

(٢٨) كتاب : « مختصر التقريب والإرشاد الصغير » .

(٢٩) كتاب : « مختصر التقريب والإرشاد الأوسط » .

(٣٠) كتاب : « المسائل التي سأل عنها ابن عبد المؤمن » .

(٣١) كتاب : « رسالة الأمير » .

(٣٢) كتاب : « المسائل القسطنطينية » .

(٣٣) جواب أهل فلسطين .

(٣٤) البغداديات .

(٣٥) الأصبهانيات .

(٣٦) النيسابوريات .

(٣٧) الجرجانيات .

(٣٨) كتاب : « الكرامات » .

(٣٩) كتاب : « الأحكام والعلل » .

(٤٠) كتاب : « إمامة بني العباس » . ذكره القاضي عياض .

(٤١) كتاب : « نقض النقض على الهمداني » . ذكره في « هداية المسترشدين » .

(٤٢) كتاب : « الإمامة الصغير » .

(٤٣) كتاب : « التعديل والتجوير » .

(٤٤) شرح اللمع لأبي الحسن الأشعري .

(٤٥) كتاب : « شرح أدب الجدل » .

(٤٦) كتاب : « أمالي إجماع أهل المدينة » .

(٤٧) كتاب : « في أن المعدوم ليس بشيء » .

(٤٨) كتاب : « فضل الجهاد » .

(٤٩) كتاب : « المسائل والمجالسات المنثورة » .

(٥٠) كتاب : « الرد على المتناسخين » .

(٥١) نقض الفنون للجاحظ .

(٥٢) كتاب : « الكسب » . ذكره أبو المظفر الإسفرايني في التبصير ص ١١٩ .

(٥٣) كتاب : « فى الإيمان » أشار إليه ابن تيمية ، فى رسالته « الفرقان بين الحق والباطل » ؛ أثناء حديثه عن الإيمان ؛ حيث يقول ص ٤٣ : « وكلام الناس فى هذا الاسم ومسماه كثير ، وقد رأيت لابن الهيضم فيه مصنفاً فى : أنه قول اللسان فقط . ورأيت لابن الباقلانى فيه مصنفاً : أنه تصديق القلب فقط . وكلاهما فى عصر واحد ؛ وكلاهما يرد على المعتزلة والرافضة » .

(٥٤) كتاب : « النقض الكبير » . ومنه هذا النص الذى أورده إمام الحرمين فى الشامل : « قال أبو بكر الباقلانى فى النقض الكبير : من زعم أن السين من بسم الله بعد الباء ، والميم بعد السين الواقعة بعد الباء ؛ لا أول له : — فقد خرج عن المعقول : وجحد الضرورة ، وأنكر البديهة . فإن اعترف بوقوع شيء بعد شيء ، فقد اعترف بأوليته ؛ فإن ادعى أنه لا أول له ، فقد سقطت محاجته ، وتعين لحوقه بالسفسطة . وكيف يرجى أن يرشد بالدليل من يتواقح فى جحد الضرورى ؟ ! » .

(٥٥) كتاب : « الرد على الرافضة والمعتزلة ، والخوارج والجهمية » . ذكره الصلاح الصفدى فى « الوافى بالوفيات » ٣ / ١٧٧ .

آراء العلماء فى الباقلانى :

(١) روى ابن عساكر فى تبيين كذب المفترى — عن أبى علقمة ، عن أبى هريرة — : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن الله يبعث لهذه الأمة ، على رأس كل مائة سنة ، من يجدد لها دينها » ؛ ثم قال ص ٥٣ : « وسمعت الشيخ الإمام أبا الحسن على بن المسلم — على كرسيه بجامع دمشق — يقول وذكر حديث أبى علقمة هذا : « كان على رأس المائة الأولى : عمر بن عبد العزيز ؛ وكان على رأس المائة الثانية : محمد بن إدريس الشافعى ؛ وكان على رأس المائة الثالثة ؛ الأشعرى ؛ وكان على رأس المائة الرابعة : ابن الباقلانى » .

(٢) قال الصاحب ابن عباد فى وصفه ووصف زميليه — : أبى بكر بن فُورَك المتوفى سنة ٤٠٦ ، وأبى إسحاق الإسفرايينى ، المتوفى سنة ٤١٨ — : وابن

الباقلانى بحر مغرق ، وابن فُورَك صِلٌّ مُطْرِق، والإسفراييني نار تحرق» . وقد عاق ابن عساكر على هذا القول فى تبيين كذب المفترى ص ٢٤٤ — فقال : « وكأن روح القدس نفث فى رُوعه ؛ حيث أخبر عن حال هؤلاء الثلاثة ، بما هو حقيقة الحال فيهم » .

(٣) قال الخطيب البغدادى ٣٧٩/٥ : «كان الباقلانى ثقة . وأما الكلام فكان أعرف الناس به ، وأحسنهم خاطراً ، وأجودهم لساناً وأوضحهم بياناً ، وأصحهم عبارة » .

(٤) قال القاضى عياض فى « ترتيب المدارك ، وتقريب المسالك ، لمعرفة أعلام مذهب الإمام مالك » : « ومن أهل العراق والمشرق : أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد ، القاضى المعروف بابن الباقلانى ؛ الملقب بشيخ السنة ، ولسان الأمة ؛ المتكلم على مذهب الـمُثْبتة وأهل الحديث ، وطريقة أبى الحسن الأشعرى. قال الخطيب . . . وقال أبو الحسن بن جهضم الهمدانى : كان شيخ المالكيين فى وقته ، وعالم عصره المرجوع إليه فيما أشكل على غيره . قال غيره : وإليه انتهت رياسة المالكيين فى وقته ؛ وكان حسن الفقه ، عظيم الجدل ؛ وكانت له ببغداد حلقة عظيمة ، وكان ينزل الكرخ . ذكر أبو عبد الله بن سعدون الفقيه : أن سائر الفرق رضيت بالقاضى أبى بكر فى الحكم بين المتناظرين » .

(٥) قال الذهبى فى سير أعلام النبلاء : « ابن الباقلانى الإمام العلامة . أوحد المتكلمين ، مقدّم الأصوليين ، صاحب التصانيف ، كان يضرب المثل بفهمه . . . وكان بحق إماماً بارعاً ، صنف فى الرد على المعتزلة والرافضة ، والخوارج والجهمية والكرامية . وانتصر لطريقة أبى الحسن الأشعرى ، وقد يخالفه فى مضايق ؛ فإنه من نظرائه ، وقد أخذ علم النظر عن أصحابه . . . » .

(٦) قال ابن العماد فى شذرات الذهب ٣ / ١٦٨ : « القاضى أبو بكر ابن الباقلانى محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر ، البصرى ، المالكى الأصولى المتكلم ، صاحب المصنفات ، وأوحد وقته فى فنه . . . وكانت له بجامع المنصور حلقة عظيمة . . . وقال ابن الأهدل : سيف السنة القاضى أبو بكر بن الباقلانى الأصولى الأشعرى المالكى ، مجدد الدين على رأس المائة الرابعة . . » .

(٧) قال ابن تيمية فى رسالة الفتوى الحموية الكبرى ص ٧٦ : « وقال القاضى أبو بكر محمد بن الطيب الباقلانى المتكلم — وهو أفضل المتكلمين المنتسبين إلى الأشعرى ، ليس فيهم مثله لا قبله ولا بعده — قال فى كتاب الإبانة » .

(٨) قال ابن خلكان ٣ /٤٠٠ : « القاضى أبو بكر محمد بن الطيب ابن محمد بن جعفر بن القاسم ، المعروف بالباقلانى ، البصرى ، المتكلم المشهور ؛ كان على مذهب الشيخ أبي الحسن الأشعري ، ومؤيداً اعتقاده ، وناصراً طريقته . وصنف التصانيف الكثيرة المشهورة فى علم الكلام وغيره ، وكان أوحد زمانه ، وانتهت إليه الرياسة فى مذهبه : وكان موصوفاً بجودة الاستنباط ، وسرعة الجواب ؛ وسمع الحديث . وكان كثير التطويل فى المناظرة ، مشهوراً بذلك عند الجماعة » .

(٩) قال الصفدى فى الوافى بالوفيات ٣ / ١٧٧ : « أبو بكر الباقلانى البصرى ، صاحب التصانيف فى علم الكلام . وكان ثقة عارفاً بالكلام ، صنف الرد على الرافضة والمعتزلة ، والخوارج والجهمية . . جرى بينه وبين أبي سعيد الهارونى مناظرة ، فأكثر الباقلانى الكلام فيها ، ووسع العبارة ، وزاد فى الإسهاب ؛ ثم التفت إلى الحاضرين ، وقال : اشهدوا على أنه إن أعاد ما قلت لم أطالبه بالجواب ؛ فقال الهارونى : اشهدوا على أنه إن أعاد كلام نفسه سلمت له ما قال » .

وذكره الصفدى أيضاً فى ترجمة أبي الحسن المتكلم محمد بن شجاع المعتزلى ؛ حيث يقول ٣ / ١٤٧ : « حضر مجلس عضد الدولة ، وكلم أبا بكر الباقلانى الأشعرى فى مسألة كلامية ، فطول فى بعض نوبه ؛ فلما أخذ أبو الحسن الكلام فى نوبته ، قال له القاضى أبو بكر : قد أخللت بالجواب عن فصل يا شيخ . وأخذ الباقلانى الكلام على نوبته فزاد فى الطول ؛ فقال له أبو الحسن : علاوتك أثقل من حملك . فضحك عضد الدولة من ذلك » .

(١٠) قال ابن عمار المَيُورُقى : « كان ابن الطيب مالكياً فاضلاً متورعاً ، ممن لم تحفظ عليه زلة قط ، ولا نسبت إليه نقيصة . وكان يلقب بشيخ السنة ، ولسان الأمة ؛ وكان فارس هذا العلم ، مباركاً على هذه الأمة . وكان حصناً من حصون المسلمين ، وما سُرَّ أهل البدع بشيء كسرورهم بموته » .

(١١) قال أبو القاسم عبد الواحد بن على بن بَرْهَان النحوى ، المتوفى سنة ٤٥٦ : « من سمع مناظرة القاضى أبى بكر ، لم يستلذ بعدها بسماع كلام أحد من المتكلمين والفقهاء والخطباء والمترسلين ؛ ولا الأغانى أيضاً ؛ من طيب كلامه وفصاحته ، وحسن نظامه وإشارته » .

(١٢) قال أبو عمران الفاسى (٣٦٨ — ٤٣٠) : « القاضى أبو بكر سيف أهل السنة فى زمانه ، وإمام متكلِّمى أهل الحق فى وقتنا » . . .

(١٣) قال أبو عبد الله الصيرفى ؛ « كان صلاح القاضى أكثر من علمه ؛ وما نفع الله هذه الأمة بكتبه ، وبثها فيهم إلا بحسن نيته واحتسابه بذلك . وكان يدرس نهاره وأكثر ليله » .

(١٤) قال أبو حاتم الطبرى محمود بن الحسن القزوينى : « إن ما كان يضمره القاضى الإمام أبو بكر الأشعرى رضى الله عنه ، من الورع والديانة ، والزهد والصِّيانة ، أضعاف ما كان يظهره ؛ فقيل له فى ذلك ؟ فقال : إنما أظهر ما أظهره غيظاً لليهود والنصارى ، والمعتزلة والرافضة والمخالفين ؛ لئلا يستحقروا علماء الحق والدين ، فأضمر ما أضمره ؛ فإنى رأيت آدم — مع جلالته — نودى عليه بذَوْقة ، وداود بنظرة ، ويوسف بهمَّة ، ومحمداً بخطْرَة ؛ عليهم السلام » .

(١٥) قال أبو الفرج محمد بن عمران الخلاّل : « وكان ورد القاضى أبى بكر محمد بن الطيب ، فى كل ليلة ، عشرين ترويحة ؛ ما يتركها فى حضر ولا سفر » .

(١٦) قال أبو بكر الخوارزمى محمد بن العباس ، المتوفى سنة ٣٨٣ — : « كل مصنِّف ببغداد إنما ينقل من كتب الناس إلى تصانيفه ؛ سوى القاضى أبى بكر ، فإن صدره يحوى علمه وعلم الناس » .

(١٧) قال أبو محمد الباقى : « لو أوصى رجل بثلث ماله أن يُدفع إلى أفصح الناس ، لوجب أن يُدفع لأبى بكر الأشعرى » .

(١٨) قال على بن محمد بن الحسن الحربى ، المالكى : « كان القاضى أبو بكر الأشعرى ، يهم بأن يختصر ما يصنِّفه ، فلا يقدر على ذلك ؛ لسعة علمه ، وكثرة حفظه . وما صنَّف أحد خلافاً إلا احتاج أن يطالع كتبَ المخالفين ؛ غير القاضى

أبى بكر ؛ فإن جميع ما كان يذكر خلافَ الناس فيه ، صنّفَه من حفظه » .

(١٩) روى الإمام أبو عبد الله الحسين بن أحمد الدامغانى ؛ قال : لما قدم القاضى الإمام أبو بكر الأشعرى بغداد ، دعاه الشيخ أبو الحسن التميمى الحنبلى (٣٧١) إمام عصره فى مذهبه ، وشيخ مصره فى رهطه ؛ وحضر الشيخ أبو عبد الله ابن مجاهد (٣٧٠) ، والشيخ أبو الحسين محمد بن أحمد بن سمعون (٣٨٧) ، وأبو الحسن الفقيه ، فجرت مسألة الاجتهاد — بين القاضى أبى بكر ، وبين أبى عبد الله بن مجاهد ، وتعلق الكلامُ بينهما إلى أن انفجر عمود الصبح ، وظهر كلام القاضى عليه . وكان أبو الحسن التميمى الحنبلى يقول لأصحابه : تمسكوا بهذا الرجل ، فليس للسنة عنه غنى أبداً » .

(٢٠) أما أبو حامد الإسفرايينى (٣٤٤ — ٤٠٦) فقد كان شديد الإنكار على أصحاب الكلام عامة ، وعلى الأشاعرة والباقلانى خاصة ؛ حتى إنهم رووا أن الباقلانى كان يخرج إلى الحمام متبرقعاً خوفاً منه . وقد نقل ابن تيمية فى فتاويه ٥ / ٢٣٩ : أن أبا الحسن الكرخى قال فى كتابه « الفصول فى الأصول » : « وسمعت شيخى الإمام أبا منصور ، الفقيه الأصبهانى ، يقول : سمعت شيخنا الإمام أبا بكر الزاذاقانى ، يقول : كنت فى درس الشيخ أبى حامد الإسفراينى ، وكان ينهى أصحابه عن الكلام ، وعن الدخول على الباقلانى . فبلغه أن نفراً من أصحابه يدخلون عليه خفية لقراءة الكلام ، فظن أنى معهم ومنهم ؛ وذكر قصة قال فى آخرها : إن الشيخ أبا حامد قال لى : يا بنى ، بلغنى أنك تدخل على هذا الرجل — يعنى الباقلانى — فإياك وإياه ، فإنه مبتدع يدعو الناس إلى الضلالة وإلا فلا تحضر مجلسى ، فقلت : أنا عائذ بالله مما قيل ! وتائب إليه ! واشهدوا علىّ أنى لا أدخل عليه ! » .

وأعجب مما سبق قوله أيضاً : « كان الشيخ أبو حامد أحمد بن أبى طاهر الإسفرايينى — إمام الأئمة الذى طبّق الأرض علماً وأصحاباً — إذا سعى إلى الجمعة من قطيعة الكرخ إلى جامع المنصور ، يدخل الرِّباط المعروف بالرّوزى المحاذى للجامع ، ويقبل على من حضر ويقول : اشهدوا علىّ بأن القرآن كلام الله غير

مخلوق كما قاله أحمد بن حنبل ، لا كما يقوله الباقلانى ؛ وتكرر ذلك منه فى جمعات ؛ فقيل له فى ذلك ؛ فقال : حتى ينتشر فى الناس وفى أهل الصلاح ، ويشيع الخبر فى البلاد : أنى برىء مما هم عليه — يعنى الأشاعرة — وبرىء من مذهب أبى بكر الباقلانى ، فإن جماعة من المتفقهة الغرباء ، يدخلون على الباقلانى خفية فيقرءون عليه ، فيفتنون بمذهبه ، فإذا رجعوا إلى بلادهم أظهروا بدعتهم لا محالة ، فيظن ظان أنهم منى تعلموه وأنا قلته ، وأنا برىء من مذهب الباقلانى وعقيدته » .

هذا قول الإسفرايينى فى معاصره الباقلانى ، وهو قول سداه الإسراف والتجنى ، ولحمته الهوى والعصبية ، فما كان الباقلانى مبتدعاً يدعو الناس إلى الضلالة ، وما كان مذهبه فاسداً ، ولا عقيدته مدخولة ؛ بحيث يتبرأ منهما مسلم ولكن العصبية قاهرة غلابة ، والتعاصر مع التماثل فى الصناعة مدرجة العداوة والبغضاء .

(٢١) ذكر أبو حيان التوحيدى فى كتاب « الإمتاع والمؤانسة » ١ / ١٤٣ أن الوزير أبا عبد الله العارض ، سأله فى الليلة الثامنة ، وقال له : « فما تقول فى ابن الباقلانى ؟ قلت :

فما شرُّ الثلاثة أمَّ عمرو بصاحبك الذى لا تصحبينا

يزعم أنه ينصر السنة ، ويفحم المعتزلة ، وينشر الرواية ، وهو فى أضعاف ذلك على مذهب الخُرَّميَّة ، وطرائق الملحدة . قال : والله إن هذا لمن المصائب الكبار ، والمحن الغلاظ ، والأمراض التى ليس لها علاج » .

ولست أرتاب فى أن أبا حيان قد جاء بالإفك ، حين رمى الباقلانى بأنه كان على مذهب الخرَّميَّة وطرائق الملحدة ، ولوكان لذلك الاتهام نصيب من الصحة لجرَّد له قلمه الجبار ، وذهب يبين عن مظاهره ومصادره ، ويفيض فى الطعن عليه ، ولبادر إلى ثلبه والتشهير به ، أعداؤه من شتى المذاهب والنحل التى نقض أقوالها ، وأتى على معتقداتها من القواعد ؛ ولتسابقوا إلى تأليب الناس عليه ، وتحريض السلطان على إهدار دمه وصلبه ، كما صلب بابك الخرمى . فإن الخرمية فرقة

مبتدعة ، لا يعدها أحد فى زمرة المسلمين ؛ لأنها تستحل كل محرم ، وتذهب إلى شركة الناس جميعاً فى الأموال والنساء ، ويجتمع رجالها ونساؤها فى ليال مخصوصة ، يفنونها فى احتساء الخمر والرقص ، ثم يطفئون كل سراج منير ، وكل نار موقدة ، ويعكف كل واحد منهم على المرأة التى اتفق جلوسها بجانبه ! وهم يدينون بألوهية بابك الخرّمى ، ويدعون أنه كان لهم ملك فى الجاهلية اسمه « شروين » ، ينوحون على موتاهم باسمه ، ويفضلونه على الأنبياء جميعاً .

ولست أدرى كيف يكون الباقلانى على مذهب هؤلاء الخرّمية ، ويخفى أمره على أعدائه المتربصين به ، وعلى أوليائه الملتفين حوله ، ولا يظهر إلا لأبى حيان وحده ! فيتفرد بتسجيله عليه ؛ ثم لا ينقله عنه ناقل ، ولا ينبزه به نابز ؟ ! إن فى ذلك لآية على إفكه ، ودليلا على اختلاقه عليه ، وعداوته له .

ولعل من أسباب عداوة أبى حيان للباقلانى ، بغضه للكلام والمتكلمين ، الذى أفصح عنه بقوله : « ولم أر متكلماً فى مدة عمره بكى خشية ، أو دمعت عينه خوفاً ، أو أقلع عن كبيرة رغبة ، يتناظرون مستهزئين ، ويتحاسدون متعصبين ، ويتلاقَوْن متخادعين ، ويصنفون متحاملين ، جذّ الله عروقهم ، واستأصل شأفتهم ، وأراح البلاد والعباد منهم ، فقد عظمت البلوى بهم ، وعظمت آفاتهم على صغار الناس وكبارهم ، ودبّ داؤهم ، وعسر دواؤهم ؛ وأرجو ألا أخرج من الدنيا حتى أرى بنيانهم متضعضعاً ، ومساكنه متجعجعاً » .

وقد يكون أبو حيان مدفوعاً إلى تلك العداوة بتأثير العداوة بين الباقلانى وبين أستاذه أبى سليمان المنطقى من جهة ، وبينه وبين أبى حامد الإسفراييني من جهة أخرى ، وكلاهما له فى نفس أبى حيان منزلة سامية ، وإجلال بالغ .

ومهما يكن من أمر عداوة أبى حيان للباقلانى ، وأيًّا كان مبعثها ومأتاها ، فلا مراء فى أنه قد ظلمه ظلماً مبيناً ؛ إذ نسبه إلى طائفة الخرمية ، وهو منها برىء براءة الذئب من دم ابن يعقوب .

(٢٢) وثالثة الأثافى التى رمى بها الباقلانى ، تلك الأقوال المنكرة التى قالها عنه ابن حزم الظاهرى (٣٨٤ – ٤٥٦) فى كتاب « الفصل فى الملل والأهواء

النحل » فهو عنده : « كافر أصلع الكفر! مشرك يقدح فى النبوات! ملحد خبيث المذهب ملعون ، يلحد فى أسماء الله ، ويخالف القرآن ويكذب الله ! نذل يوجب الشك فى الله وفى صحة النبوة ! مظلم الجهالة ، من أهل الضلالة ، مَمْرُورٌ فاسق ؛ أحمق ؛ يكيد للإسلام ويستخف به !! قد صدق فيه قول القائل :

شهدت بأن ابن المعلم هازل   بأصحابه والباقلانىّ أهزل

وما الجعل الملعون فى ذاك دونه   وكلّهمُ فى الإفك والكفر منزل »

هذه بعض أقوال ابن حزم فى الباقلانى ، نقلتها بألفاظها كما أثبتها فى مواضع مختلفة من كتابه .

ولو صدق بعض هذه الأقوال عليه لوجب على المسلمين البراءة منه، ونبذ كتبه ، وعدّه فى طليعة أعداء الإسلام ؛ فكيف إذا صدقت كلها ؟ !

ويجدر بنا — قبل أن نعرض للحكم عليها — أن نتبين : هل كان ابن حزم نزيهاً فى حكمه ، منصفاً فى قوله ، أميناً فى نقله ؛ سليم الصدر من دواعى الهوى والعصبية ؟ أم كان غير ذلك ؟

ومما يدعو إلى الدهشة والعجب حقّا ، ويملأ النفس بالأسف الممض ، أن يكون ابن حزم عريّا عن ذلك كله ، متنكباً سبيل العلم والأخلاق والدين فى حديثه عن الباقلانى ؛ لأنه أشعرى ، وهو ظاهرى يبغض الأشاعرة جميعاً ، ويصفهم بخبث المقالة وفساد الدين واستسهال الكذب على الله جهاراً ، وعلى رسوله بلا رهبة؛ ويقول عنهم : « والحمد لله الذى لم يجعلنا من أهل هذه الصفة المرذولة ، ولا من هذه العصابة المخذولة » ، ويحمد الله على ضعفهم فى عصره ، فيقول : « وأما الأشاعرة فكانوا ببغداد والبصرة ؛ ثم قامت لهم سوق بصقلية والقيروان وبالأندلس ؛ ثم رق أمرهم ، والحمد لله رب العالمين ! » .

وهو ينسب إليهم أقوالاً لم يقولوها ، ومذاهب لم يذهبوا إليها ؛ ثم يندفع فى تكفيرهم ، وكيل الشتائم لهم ، كما صنع فى باب الرد على من زعم أن الأنبياء والرسل ليسوا اليوم أنبياء ولا رسلا ؛ حيث يقول ١ / ٨٨ : « حديث فرقة مبتدعة ،

تزعم أن محمد بن عبد الله ، صلى الله عليه وسلم ، ليس هو الآن رسول الله ، ولكنه كان رسول الله . وهذا قول ذهب إليه الأشعرية . وهذه مقالة خبيثة ، مخالفة لله تعالى ولرسوله ، ولما أجمع عليه جميع أهل الإسلام منذ كان الإسلام إلى يوم القيامة . . . ونعوذ بالله من هذا القول ، فإنه كفر صراح لا ترداد فيه » ؛ ثم اندفع فى إبطال هذا القول فى شدة وعنف ؛ ونسى أو تناسى أن هذا القول لم يقل به أحد من الأشاعرة ؛ وإنما نسبه إليهم بعض الكرّامية ؛ واشتد نكيرهم على من نسبه إليهم ، وبينوا أنه مختلق على إمامهم الأجل أبى الحسن الأشعرى .

وفى ذلك يقول أبو القاسم القشيرى (٣٧٦ — ٤٧٥) فى كتابه « شكاية أهل السنة » — : « فأما ما حكى عنه وعن أصحابه أنهم يقولون : إن محمداً ، صلى الله عليه وسلم ، ليس بنبى فى قبره ، ولا رسول بعد موته ؛ فبهتان عظيم ، وكذب محض ، لم ينطق به أحد منهم ، ولا سمع فى مجلس مناظرة ذلك عنهم ، ولا وجد ذلك فى كتاب لهم . . » .

وليس أدل على كذب هذا القول على الأشاعرة ، من قول الباقلانى عنه — فى كتاب رسالة الحرة المسمى بالإنصاف ص ٥٥ — : « ويجب أن يعلم أن نبوات الأنبياء ، صلوات الله عليهم ، لا تبطل ولا تنخرم بخروجهم عن الدنيا وانتقالهم إلى دار الآخرة ؛ بل حكمهم فى حال خروجهم من الدنيا كحكمهم فى حالة نومهم ، وحالة اشتغالهم إما بأكل وشرب ، أو قضاء وطر . والدليل عليه : أن حقيقة النبوة لو كانت ثابتة لهم فى حالة اشتغالهم بأداء الرسالة ، دون غيرها من الحالات — لكانوا فى غيرها من الأحوال غير موصوفين بذلك . وقد غلط من نسب إلى المحققين من الموحدين — إبطال نبوة الأنبياء عليهم السلام بخروجهم من دار الدنيا . وليس ذلك بصحيح ؛ لأن مذهب المحققين : أن الرسول ما استحق شرف الرسالة بتأدية الرسالة ؛ وإنما صار رسولا ، واستحق شرف الرسالة والنبوة ، بقول مرسله — وهو الله تعالى — : أنت رسولى ونبيى ؛ وقول الله تعالى قديم لا يزول ولا يتغير . والدليل على صحة هذا أيضاً : أنه صلى الله عليه وسلم ، سئل فقيل له : متى كنت نبياً ؟ فقال : « كنت نبياً وآدم بين الماء والطين » . فحاصل الجواب

فى هذا : أن شرف النبوة وكمال المنصب ثابت للأنبياء ، صلوات الله عليهم أجمعين ، الآن حسب ما كان ثابتاً لهم فى حال الحياة ؛ لم ينثلم ، ولم ينتقض ؛ سواء نسخت شرائعهم أو لم تنسخ . ومن راجع نفسه ، ولم يغالط حسه ، عرف وتحقق أن النبي ، صلى الله عليه وسلم ، الآن لم يخاطب شفاها ، ولا يأمرهم ، ولا يكلمهم من غير واسطة ؛ لكن حكم شريعته وصحة نبوّته ؛ ثابت لم ينتقض لأجل خروجه من الدنيا ، ولم تزل مرتبته ، ولا انخرمت رسالته ، ولا بطلت معجزته . فاعلم ذلك وتحققه » .

ولست أدرى : كيف يقرأ ابن حزم كلام الباقلانى هذا فى كتابه هذا ؛ ثم يستسيغ ضميره أن يزعم بعد ذلك أن الأشاعرة قالوا هذه المقالة الخبيثة ؛ مع قوله : إن الباقلانى كبيرهم ؟ حقًّا إن هذا لشيء عجاب !

وما أكثر التهم التى ألصقها ابن حزم بالأشاعرة إلصاقاً ؛ وما أوفر عبارات القذف والسباب التى قذفهم بها وسبهم ، والتى بلغت أقصى حدود الإفحاش والإقذاع ؛ وقد اختص الباقلانى منها بأعظم قسط ، وأجزل نصيب . ولعل مردّ ذلك إلى أن الباقلانى قد نقد داود الظاهرى (٢٠٠ — ٢٧٠) ؛ كما يشعر بذلك قول ابن حزم فى الفصل ٤ / ٢٢٥ : « ومن العجب أن هذا النذل الباقلانى قطع بأن داود خالف الإجماع فى قوله بإبطال القياس ، أفلا يستحى هذا الجاهل من أن يصف العلماء بصفته ، مع عظيم جهله ؟ ولكن من يضلل الله فلا هادى له » .

ومما أحفظَه عليه أيضاً ، وأرّث نار عداوته فى صدره ، أنه كان لا يعبأ بالظاهريّة ، ولا يعدّهم من العلماء ؛ وقد نقل شيخ الأزهر الشيخ حسن العطار ، (المتوفى سنة ١٢٥٠ — فى حاشيته على شرح الجلال المحلى على جمع الجوامع ٢ / ٢٢١ — أن أبا إسحاق الإسفرايينى قال : « كل مسلك يختص به أصحاب الظاهر عن القياسيين ، فالحكم بحسبه منقوض ؛ وبحق قال حَبْرُ الأصول القاضى أبو بكر : إنى لا أعدّهم من علماء الأمة ، ولا أبالى بخلافهم ولا وفاقهم » .

ولست أريد أن أقبس هنا سائر ما أورده من قول ؛ وما نحله من رأى ؛ ثم أبين ما صنعه فيه من تحريف كلمه عن مواضعها ، ولىّ عباراته عن معانيها ،

وقطع مقدماته عن نتائجها ؛ وأخذه من ظاهر لفظه ما يتفق وهوى نفسه، ويتسق وما يريد أن يلزمه من إلزامات شائنة تذهب بسمعته ومكانته . لست أريد ذلك لأن بيانه يحتاج إلى بسط وإطناب لا سبيل إليهما في هذا المقام . ولكنى أذكر من ذلك ما لا مناص من ذكره ، وهو ما يتعلق بقوله فى القرآن .

قال ابن حزم فى معرض حديثه عن الأشاعرة ٤ / ٢٢١ : « ومن شنعهم قول هذا الباقلانى فى كتابه المعروف بالانتصار فى القرآن : إن تقسيم آيات القرآن ، وترتيب مواضع سوره ، شيء فعله الناس وليس هو من عند الله ، ولا من أمر رسول الله ، صلى الله عليه وسلم . فقد كذب هذا الجاهل وأفك ؛ أتراه ما سمع قول الله تعالى : ﴿ ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها ﴾ ؛ وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فى آية الكرسى ، وآية الكلالة ، والخبر : أنه عليه السلام كان يأمر إذا نزلت آية كذا ، أن تجعل فى سورة كذا ، وموضع كذا . ولو أن الناس رتبوا سوره ، لما تعدوا أحد وجوه ثلاثة : إما أن يرتبوها على الأول فالأول نزولا ، أو الأطول فما دونه ، أو الأقصر فما فوقه . فإذ ليس ذلك كذلك ، فقد صحّ أنه أمر رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، الذى لا يعارض ، عن الله عز وجل ، لا يجوز غير ذلك أصلا » .

وما كذب الباقلانى ولا أفك فى مسألتى ترتيب الآيات ، وترتيب مواضع السور فى القرآن ، وما خرج بقوله فيهما عما قاله أعلام الأئمة وأجمعوا عليه . فقد أجمعوا جميعاً على أن ترتيب الآيات توقيفى لا شبهة فيه ؛ وأيد إجماعهم ما ترادف فى ذلك من النصوص . ولم تجتمع كلمتهم على أن ترتيب السور توقيفى ؛ فمنهم من قال به ، ومنهم من قال : إنه باجتهاد من الصحابة ؛ كمالك بن أنس .

وأنصع دليل على صدق الباقلانى وبراءته مما رماه به ابن حزم ، قوله فى كتاب « الانتصار لنقل القرآن » : « ترتيب الآيات أمر واجب ، وحكم لازم ؛ فقد كان جبريل يقول : ضعوا آية كذا فى موضع كذا » . وقوله أيضاً فى ذلك الكتاب (ورقة ٤ — ب) : « والذى نذهب إليه فى ذلك أن جميع القرآن الذى أنزله الله ، وأمر بإثبات رسمه ، ولم ينسخه ، ويرفع تلاوته بعد نزوله — هو هذا

الذى بين الدفتين ، الذى حواه مصحف عثمان ؛ وأنه لم ينقص منه شيء ، ولا زيد فيه ، وأن ترتيبه ونظمه ثابت على ما نظمه الله تعالى ، ورتّبه عليه رسوله ، من آى السور ، لم يقدّم من ذلك مؤخراً ، ولا أخر منه مقدماً ؛ وأن الأمة ضبطت عن النبى ، صلى الله عليه وسلم ، ترتيب آى كل سورة ومواضعها ، وعرفت مواقعها : كما ضبطت عنه نفس القراءات وذات التلاوة ؛ وأنه يمكن أن يكون الرسول صلى الله عليه وسلم ، قد رتب سوره على ما انطوى عليه مصحف عثمان ، ويمكن أن يكون قد وكل ذلك إلى الأمة بعده ، ولم يتول ذلك بنفسه . وأن هذا القول الثانى أقرب وأشبه أن يكون حقاً » .

ولن يمترى إنسان — بعد قراءة هذا الكلام — فى تكذيب ابن حزم فى قوله ، إن الباقلانى يقول : « إن ترتيب الآيات والسور « شيء فعله الناس ، وليس هو من عند الله ، ولا من أمر رسول الله . فقد كذب هذا الجاهل وأفك ! » .

ولن يمترى كذلك فى أنه نص صريح فى تكذيب ابن حزم فى قوله عن الأشاعرة : « وقالوا كلهم : إن القرآن لم ينزل به قط جبريل على قلب محمد ، عليه الصلاة والسلام ، وإنما نزل عليه بشيء آخر هو العبارة عن كلام الله ؛ وإن القرآن ليس عندنا البتة إلا على هذا المجاز ؛ وإن الذى نرى فى المصاحف ونسمع من القراء ، ونقرأ فى الصلاة ، ونحفظ فى الصدور — ليس هو القرآن البتة ، ولا شيء منه كلام الله البتة ، بل شيء آخر ؛ وإن كلام الله لا يفارق ذاته . وإن قول هذه الفرقة فى هذه المسألة نهاية الكفر بالله عز وجل ، ومخالفة القرآن والنبى ، صلى الله عليه وسلم ؛ ومخالفة جميع أهل الإسلام قبل حدوث هذه الطائفة الملعونة » .

وهذا افتراء قصد به التشنيع والتلبيس على الناس ، يدحضه قول الباقلانى فى « رسالة الحرة » ص ٦٢ : « اعلم أن الله تعالى متكلم له كلام عند أهل السنة والجماعة ، وأن كلامه قديم ليس بمخلوق ، ولا مجعول ، ولا محدث ؛ بل كلامه قديم ، صفة من صفات ذاته ، كعلمه وقدرته وإرادته ، ونحو ذلك من صفات الذات . ولا يجوز أن يقال : كلام الله عبارة ولا حكاية ، ولا يوصف بشيء من صفات الخلق ، ولا يجوز أن يقول أحد : لفظى بالقرآن مخلوق ولا غير مخلوق ؛

ولا إنى أتكلم بكلام الله » .

وقوله ص ٨٢ : « ويجب أن يعلم أن كلام الله تعالى مكتوب فى المصاحف على الحقيقة كما قال : ﴿ إنه لقرآن كريم فى كتاب مكنون ﴾ ؛ وهو فى مصاحفنا مكتوب على الوجه الذى هو مكتوب فى اللوح المحفوظ ؛ كما قال تعالى : ﴿ بل هو قرآن مجيد فى لوح محفوظ ﴾ . لكن نحن نعلم وكل عاقل أن كلام الله الذى هو مكتوب فى اللوح المحفوظ ، هو والقرآن المكتوب فى مصاحفنا شىء واحد ، لا يختلف ولا يتغير ؛ وأن اللوح غير أوراق مصاحفنا ، وأن الخط الذى فيه غير الخطوط التى فى مصاحفنا ، وأن القلم الذى كتب فى اللوح المحفوظ غير أقلامنا . وكذلك ما اختلف وغاير غيره ، واختص بمكان دون مكان ، وزمان دون زمان — فهو مخلوق مربوب ، وكل ما هو على صفة واحدة لا يختلف ولا يتغير ، ولا يجوز عليه شىء من صفات الخلق . فكذلك هو كلام الله تعالى القديم وجميع صفات ذاته . وكذلك القرآن محفوظ بالقلوب على الحقيقة ، كما قال تعالى : ﴿ بل هو آيات بينات فى صدور الذين أوتوا العلم ﴾ . لكن نعلم قطعاً أن زيداً الحافظ غير عمرو الحافظ ، وأن قلب هذا غير قلب هذا ، وأن حفظ هذا غير حفظ هذا ؛ لكن المحفوظ لهذا بحفظه هو المحفوظ للآخر بحفظه، وهو شىء واحد لا يختلف ولا يتغير ؛ إذ هو صفة لله تعالى ، قديم غير مخلوق . وكذلك نقول : إنه مقروء بألسنتنا ، نتلو بها على الحقيقة ؛ لكن نعلم أن زيداً القارىء غير عمرو القارىء ، وأن لسان زيد غير لسان عمرو ، وأن قراءة زيد غير قراءة عمرو ؛ ولكن المقروء لزيد هو المقروء لعمرو ، شىء واحد لا يختلف ولا يتغير ؛ بل هو كلام الله القديم الذى ليس بمخلوق ولا يجوز عليه صفات الخلق . وهذا كما قال تعالى : ﴿ إنما أنزل بعلم الله ﴾ يعلمه زيد بعلمه ، ويعلمه عمرو بعلمه ؛ ويعبده زيد بعبادته ، ويعبده عمرو بعبادته ؛ ويدعوه زيد بدعائه، ويدعوه عمرو بدعائه؛ ويذكره زيد بذكره ، ويذكره عمرو بذكره ؛ ويسبحه زيد بتسبيحه ، ويسبحه عمرو بتسبيحه ؛ فزيد غير عمرو ، وذكره غير ذكر عمرو ، وعبادته غير عبادة عمرو ، ولكن المعبود لهذا هو المعبود لهذا ، والمذكور لهذا هو المذكور لهذا ، والمسبح لهذا هو المسبح

لهذا ؛ والله تعالى القديم الواحد الذى ليس كمثله شيء ، وهو السميع البصير » .

وقوله فى ص ٨٣ ، ٨٥ : « ويجب أن يعلم أن كلام الله تعالى مسموع لنا على الحقيقة ؛ لكن بواسطة ، وهو القارئ . . . ويجب أن يعلم أن كلام الله تعالى منزل على قلب النبي صلى الله عليه وسلم ، نزول إعلام وإفهام ، لا نزول حركة وانتقال » ؛ و « أن جبريل عليه السلام علّم كلام الله وفهمه ، وعلّمه الله النظم العربى الذى هو قراءته ، وعلم هو القراءة نبينا ، صلى الله عليه وسلم ، وعلّم النبى صلى الله عليه وسلم أصحابه ، ولم يزل ينقل الخلف عن السلف ذلك ، إلى أن اتصل بنا ، فصرنا نقرأ بعد أن لم نكن نقرأ » .

ويستبين من سائر هذه النصوص أن ابن حزم لم يكن أميناً فى نقله ، ولا صادقاً فى قوله ؛ وإنما خان أمانة العلم ؛ وكذب فيما ادعاه على الباقلانى والأشاعرة ، ليتسنى له تكفيرهم ، وسبهم بما يرضى نفسه الظامئة إلى الطعن والسباب . وقد عرف ذلك عنه ، حتى قال فيه ابن العريف : « كان لسان ابن حزم وسيف الحجاج شقيقين » ؛ وسجل عليه ذلك المؤرخون له ، كابن خلكان ، الذى يقول فى وفيات الأعيان : « وكان كثير الوقوع فى العلماء المتقدمين ، لا يكاد يسلم أحد من لسانه ؛ فنفرت عنه القلوب ، واستهدف لفقهاء وقته ، فتمالئوا على بغضه ، وردوا قوله ، وأجمعوا على تضليله ، وشنعوا عليه ؛ وحذروا سلاطينهم من فتنته ، ونهوا عوامهم عن الدنو إليه والأخذ عنه ؛ فأقصته الملوك وشردته عن بلاده » . وكالحافظ الذهبى الذى قال عنه فى سير أعلام النبلاء : « لم يتأدب مع الأئمة فى الخطاب ؛ بل فجج العبارة وسب وجدع ، فكان جزاؤه من جنس فعله ، بحيث إنه أعرض عن تصانيفه جماعة من الأئمة وهجروها ، ونفّروا منها ؛ وأحرقت فى وقته » .

وإذا كان ذلك كذلك فيجب ألا يلتفت إنسان إلى قول ابن حزم فى الباقلانى ، ولا ينظر بعين الاعتبار إلى طعنه عليه ، وتكفيره له .

(٢٣) قال ابن خلدون : عبد الرحمن بن محمد (٧٣٢ — ٨٠٨) فى مقدمته ، أثناء حديثه فى فصل علم الكلام ص ٤٦٥ : « . . وكثر أتباع الشيخ أبى الحسن الأشعرى ، واقتفى طريقته من بعده تلاميذه ، كابن مجاهد وغيره ، وأخذ عنهم

القاضى أبو بكر الباقلانى ، فتصدر للإمامة فى طريقتهم وهذبها ، ووضع المقدمات العقلية التى تتوقف عليها الأدلة والأنظار ، وذلك مثل إثبات الجوهر الفرد والخلاء ، وأن العرض لا يقوم بالعرض ، وأنه لا يبقى زمانين ، وأمثال ذلك مما تتوقف عليه أدلتهم ، وجعل هذه القواعد تبعاً للعقائد الإيمانية فى وجوب اعتقادها ؛ لتوقف تلك الأدلة عليها ، وأن بطلان الدليل يؤذن ببطلان المدلول . وحملت هذه الطريقة ، وجاءت من أحسن الفنون النظرية والعلوم الدينية ، إلا أن صور الأدلة تعتبر بها الأقيسة ، ولم تكن حينئذ ظاهرة فى الملة ؛ ولو ظهر منها بعض الشىء ، فلم يأخذ به المتكلمون ، لملابستها للعلوم الفلسفية المباينة للعقائد الشرعية بالجملة ، فكانت مهجورة عندهم لذلك . ثم جاء بعد القاضى أبى بكر الباقلانى إمام الحرمين أبو المعالى ، فأملى فى الطريقة كتاب الشامل ، وأوسع القول فيه ، ثم لخصه فى كتاب الإرشاد ، واتخذه الناس إماماً لعقائدهم . . » .

(٢٤) قال ابن تيمية فى كتاب « بغية المرتاد » ص ١٠٧ فى معرض حديثه عن مصادر معارف أبى حامد الغزالى (٤٥٠ — ٥٠٥) وأستاذه أبى المعالى الجوينى ؛ إمام الحرمين (٤١٩ — ٤٧٨) — : « وأبو حامد مادته الكلامية من كلام شيخه فى « الإرشاد » و « الشامل » ونحوهما ، مضموماً إلى ما تلقاه من القاضى أبى بكر الباقلانى ، لكنه فى أصول الفقه سلك فى الغالب مذهب ابن الباقلانى ، مذهب الواقفة وتصويب المجتهدين ، ونحو ذلك ، وضم إلى ذلك ما أخذه من كلام أبى زيد الدبوسى وغيره فى القياس ونحوه . وأما فى الكلام فطريقته طريقة شيخه دون القاضى أبى بكر .

وأما شيخه أبو المعالى فمادته الكلامية أكثر من كلام القاضى أبى بكر ونحوه ، واستمد من كلام أبى هاشم الجبائى ؛ على مختارات له . وكان قد فسر الكلام على أبى قاسم الإسكافى ، عن أبى إسحاق الإسفرايينى ، ولكن القاضى هو عندهم أولى . ولقد خرج عن طريقة القاضى وذويه فى مواضع إلى طريقة المعتزلة » .

(٢٥) ومن ألد أعداء الأشعرى والأشاعرة : أبو على الحسن بن على بن إبراهيم بن يزداد بن هرمز ، الأهوازى (٣٦٢ — ٤٤٦) وقد ألف فى مثالب

الأشعرى كتاباً ، رماه فيه بكل ما أمكنه ذكره من الأمر الشنيع والوصف القبيح ، كما رمى كبار أصحابه ، وأعلام مذهبه ، وقد نقض عليه كتابه الحافظ ابن عساكر فى كتاب « تبيين كذب المفترى » ص ٣٦٤ — ٤٢٠ ومن قوله فى ص ٣٩٨ :

« وأما ما ذكره فى حق القاضى أبى بكر بن الباقلانى رحمه الله ، من أنه كان أجير الفامى ، وأنه إنما ارتفع قدره بمداخلة السلاطين لا بالعلم — فعين الجهل والتعامى . وهل ينكر فضل القاضى أبى بكر فى العلم والفهم من شمّ أدنى شمّة من العلم ؟ وتصانيفه فى الخلق مبثوثة ، وعلومه عنه مستفادة موروثة . وقد كان يدرس المدّة الطويلة فى دار السلام ، ويصنف الكتب الجليلة فى قواعد الإسلام ، ويؤخذ عنه علم الفقه على مذهب مالك بن أنس ، وينتفع بدروسه فى أصول الدين والفقه كلٌّ مقتبس ، والرّحلة إليه من الشرق والغرب ، فقوله فى حقه قول من لا يتحاشى من الكذب» .

والذى حدا بالأهوازى إلى الطعن فى الأشعرى ومتابعيه ، أنه كان مشبهاً مجسماً ، يقول بالظاهر ، ويذهب مذهب السالمية ، وهى فرقة من المشبهة ، يقولون : إن الله سبحانه يرى فى صورة آدمى ، وإنه يقرأ على لسان كل قارئ ، وإنهم إذا سمعوا القرآن من قارئ يرون أنهم يسمعونه من الله . ويعتقدون أن الميت يأكل فى قبره ويشرب . وقد اتهم العلماء الأهوازى بالوضع والاختلاق ، وقد قال عنه تلميذه الخطيب البغدادى : « أبو على الأهوازى كذّاب فى الحديث والقرآن جميعاً » !

الباقلانى وابن المعلم :

وكان يعاصر الباقلانى إمام الرافضة ولسان الإمامية أبو عبد الله محمد بن محمد ابن النعمان بن سعيد ، البغدادى الكوفى ، المعروف بابن المعلّم ، والملقب عند الشيعة بالشيخ المفيد (٣٣٦ — ٤١٣) وكان ابن المعلم جليل المكانة فى الدولة البويهية ، وكان عضد الدولة يزوره فى داره ، وكان قوياً فى الكلام والفقه والجدل ، مولعاً بمناظرة أهل كل عقيدة . قال الخطيب البغدادى ٥ / ٣٧٩ : « إن ابن المعلم شيخ الرافضة ومتكلمها ، حضر بعض مجالس النظر مع أصحاب له ، إذ أقبل القاضى

أبو بكر الأشعرى ، فالتفت ابن المعلم إلى أصحابه ، وقال لهم : قد جاءكم الشيطان ، فسمع القاضى كلامهم — وكان بعيداً من القوم — فلما جلس أقبل على ابن المعلم وأصحابه ، وقال لهم : قال الله تعالى : ﴿إنا أرسلنا الشياطين على الكافرين تَؤُزُّهُمْ أزًّا﴾ أى إن كنت شيطاناً فأنتم كفار ، وقد أرسلت عليكم ! » .

قال القاضى : وحكى غير الخطيب أن الحكاية جرت للباقلانى مع أهل مجلس فنّاخسرو الملك ، من شيوخ المعتزلة ، وأنه كان داخلاً إذ سمعهم يذكرون أمره ، فقال لهم بعضهم : ما هو إلا شيطان ؟ فوصل إليهم وهو يتلو الآية .

قال : وسمعت بعض الشيوخ يحكى : أن ابن المعلم تكلم معه يوماً ، فلما احتد الكلام بينهما ، رماه ابن المعلم بكف باقلاء (فول) أعده له ، يعرض له بما ينسب إليه ، ليخجله بذلك ويحصره ، فرد القاضى للحين يده فى كمه ورماه بـ‍ـدرّة أعدها له ، فعجب من فطنته وإعداده للأمور أشباهها قبل وقتها .

وفاة الباقلانى :

حدث الخطيب البغدادى ٣٨٢/٥ عن على بن أبى على المعدل ، قال : مات القاضى أبو بكر محمد بن الطيب ، فى يوم السبت لسبع بقين من ذى الحجة سنة ثلاث وأربعمائة .

وقال أبو الحجاج يوسف بن عبد العزيز اللخمى : توفى القاضى الباقلانى سنة أربع وأربعمائة .

وقد نقل القاضى عياض فى « ترتيب المدارك » ما حكاه الخطيب ، ثم قال : « ووجدت عن غيره : سنة أربع ، أيام بهاء الدولة ، والخليفة القادر بالله ، وهذا خطأ والأول أصح » .

وقد صلى على الباقلانى ابنه الحسن ، وكان شاباً مرجوًّا ، واخترمته المنية بعد أبيه . ودفن القاضى فى داره ، ثم نقل بعد ذلك فدفن فى مقبرة باب حرب ، فى تربة بقرب قبر أحمد بن حنبل ، ونقش على شاهد تربته ما نصه : « هذا قبر القاضى الإمام السعيد ، فخر الأمة ، ولسان الملّة ، وسيف السنة ، عماد الدين ،

ناصر الإسلام ، أبي بكر محمد بن الطيب البصرى ، قدس الله روحه ، وألحقه بنبيه محمد صلوات الله عليه وسلامه ، ويزار ويستسقى ويتبرك به » .

وقد حضر أبو الفضل التميمى الحنبلى (٣٤١ — ٤١٠) يوم وفاته العزاء حافياً مع إخوته وأصحابه ، وأمر أن ينادى بين يدى جنازته : « هذا ناصر السنة والدين ، هذا إمام المسلمين ، هذا الذى كان يذب عن الشريعة ألسنة المخالفين ، هذا الذى صنف سبعين ألف ورقة رداً على الملحدين » . وقعد للعزاء ثلاثة أيام فلم يبرح ، وكان يزور تربته كل يوم جمعة فى الدار .

وكان يزورها أيضاً للترحم عليه أبو الفضل عبيد الله بن أحمد بن على المقرئ (٣٧٠ — ٤٥١) وأبو على الحسن بن أحمد بن إبراهيم بن شاذان (٣٣٩ — ٤٢٦) وأبو القاسم عبيد الله بن أحمد بن عثمان الصيرفى (٣٥٥ — ٤٣٥) .

وقد رثى الباقلانى بعض الشعراء فقال :

انظر إلى جبل تمشى الرجال به — وانظر إلى القبر مايحوى من الصَّلَفِ

وانظر إلى صارم الإسلام منغمداً — وانظر إلى درة الإسلام فى الصَّدَفِ

كتاب إعجاز القرآن

وهو أول كتب الباقلانى نشراً ، وأشهرها ذكراً ، وهو أعظم كتاب ألف فى الإعجاز إلى اليوم ، وإن كره ذلك بعض المتعصبين على المعهد العتيق . ولقد حدثنى من أثق بصدق حديثه : أن داراً للنشر والطبع استشارت كبيراً منهم فى طبع هذا الكتاب بتحقيقى ، فكتب إليها بخط يده يقول : « أنا لا أنصح بطبع كتاب إعجاز القرآن للباقلانى ؛ لأنه ليس أنفس كتاب فى موضوعه » ! ! !

ولما لقيت كاتب هذا التقرير العجيب قذفت سامعتيه بهذا التحدى : « دُلَّنى على كتاب واحد فى إعجاز القرآن تربو قيمته على كتاب الباقلانى أو تضارعه » ! فأبلس ولم يحر جواباً . . .

* * *

ذكر الباقلانى فى مقدمته أن الذين ألفوا فى « معانى القرآن » من علماء اللغة والكلام ، لم يبسطوا القول فى الإبانة عن وجه معجزته ، والدلالة على مكانه ؛ مع أن الحاجة إلى ذلك البيان أمسّ ، والاشتغال به أوجب ، فهو أحق بالتصنيف من الجزء والطفرة والأعراض وغريب النحو وبديع الإعراب . وأن ما صنفه العلماء فى هذا المعنى جاء غير كامل فى بابه ، قد أُخل بتهذيبه وأهمل ترتيبه ، وقد التمس لبعضهم العذر فيما وقع منه من تفريط ؛ لأن بيان وجه الإعجاز « مما لا يمكن بيانه إلا بعد التقدم فى أمور عظيمة المقدار ، دقيقة المسلك ، لطيفة المأخذ » . وقال : إن الجاحظ « صنف فى نظم القرآن كتاباً لم يزد فيه على ما قاله المتكلمون قبله ، ولم يكشف عما يلتبس فى أكثر هذا المعنى » .

ثم قال : إن سائلا سأله أن يذكر جملة من القول جامعة ، تسقط الشبهات ، وتزيل الشكوك التى تعرض للجهال ، وتنتهى إلى ما يخطر لهم ، ويعرض لأفهامهم ، من الطعن فى وجه المعجزة . فأجابه إلى ذلك ، وألف هذا الكتاب . وذكر أنه أشار إلى ما سبق بيانه من غيره ، ولم يبسط القول فيه ؛ لئلا يكون ما ألفه مكرراً

ومقولا . وقال : إنه لا يزعم أنه يمكنه أن يبين ما رام بيانه ، وأراد شرحه وتفصيله ، إلا لمن كان « من أهل صناعة العربية ، وقد وقف على جمل من محاسن الكلام ومتصرّفاته ومذاهبه ، وعرف جملة من طرق المتكلمين ، ونظر فى شىء من أصول الدين » .

ثم بين فى الفصل الأول أن نبوة محمد ، صلى الله عليه وسلم ، مبنية على دلالة معجزة القرآن ، واستدل على ذلك بآيات كثيرة ، وقال : إنه ما من سورة من السور المفتتحة بذكر الحروف المقطّعة إلا وقد أشبع فيها بيان ذلك « وكثير من هذه السور إذا تأملته ، فهو من أوله إلى آخره مبنى على لزوم حجة القرآن ، والتنبيه على معجزته » .

وفصَّل القول فى نظم سورتى غافر وفصّلت ، وبين دلالته على ذلك .

وعقد الفصل الثانى ص ٢١ لبيان وجه دلالة معجزة القرآن على نبوة النبى ؛ وبنى ذلك على أصلين : أولهما : وقوع العلم الضرورى بأن القرآن المتلوّ المحفوظ المرسوم فى المصاحف هو الذى جاء به النبى من عند الله تعالى ، وأنه تلاه على من فى عصره ثلاثاً وعشرين سنة ، وقام به فى المواقف ، وكتب به إلى البلاد ، وتحمّله عنه إليها مَنْ تابعه ، حتى ظهر فيهم الظهور الذى لا يشتبه . والأصل الثانى : أنه تحدّاهم إلى أن يأتوا بمثله ، وقرّعهم على ترك الإتيان طول تلك السنين فلم يأتوا بذلك ؛ واستدل على هذا الأصل بآيات كثيرة ، منها آية استدل بها على بطلان قول من زعم أن وحدانية الله لا تعلم إلا من جهة العقل ، ولا يمكن أن تعلم من القرآن ؛ وهى قوله تعالى : ﴿ أم يقولون افتراه ، قل : فأتوا بعشر سور مثله مفتريات ، وادعوا من استطعتم من دون الله إن كنتم صادقين * فإن لم يستجيبوا لكم فاعلموا أنما أنزل بعلم الله ، وأن لا إله إلا هو ، فهل أنتم مسلمون ﴾ . وقد عقب عليها بقوله ص ٢٣ : « فجعل عجزهم عن الإتيان بمثله دليلا على أنه منه ، ودليلا على وحدانيته » .

ثم كشف عن المعانى التى استقصى أهل العلم الكلام فيها قبله ، وما جاء به بعدهم ، وذكر أن النبى صلى الله عليه وسلم عرف كون القرآن معجزاً حين أوحى إليه من قبل أن يقرأه على غيره أو يتحدى إليه سواه . وأفاض فى إبطال قول

القائلين بالصرفة ، وقال : إن التوراة والإنجيل وغيرهما من كلام الله يشارك القرآن في الإعجاز بما تضمنه من الإخبار عن الغيوب ، ويباينه في أنه ليس بمعجز في النظم والتأليف ؛ لأن الله لم يصفه بما وصف به القرآن ، ولم يقع به التحدي كما وقع بالقرآن ؛ ولأن الألسنة التي نزل بها لا يتأتى فيها من وجوه الفصاحة ما يقع به التفاضل الذي ينتهي إلى حد الإعجاز . وقال : إن كتاب زرادشت وكتاب ماني ليس يقع فيهما إعجاز ، وإنه لا يوجد لابن المقفع كتاب يدعي مدع أنه عارض فيه القرآن .

والفصل الثالث ص ٤٨ في جملة وجوه إعجاز القرآن . وقد ذكر في مستهله أن الأشاعرة وغيرهم ذكروا في ذلك ثلاثة أوجه : أولها : ما تضمنه القرآن من الإخبار عن الغيوب ، وذلك مما لا يقدر عليه البشر ، ولا سبيل لهم إليه .

والوجه الثاني : أنه أتى بجمل ما وقع وحدث من عظيمات الأمور ومهمّات السير من حين خلق الله آدم إلى مبعثه ، مع أنه كان أميًّا لا يكتب ولا يحسن أن يقرأ ، ولم يكن يعرف شيئاً من كتب المتقدمين وأقاصيصهم وأنبائهم وسيرهم .

والوجه الثالث : « أنه بديع النظم ، عجيب التأليف ، متناه في البلاغة إلى الحد الذي يعلم عجز الخلق عنه » . وقال : إن الذي أطلقه العلماء في هذا الوجه هو على هذه الجملة ، أما هو فقد كشف الجملة التي أطلقوها ، وفصّل ذلك بعض التفصيل ، حيث يقول ص ٥١ : « فالذي يشتمل عليه بديع نظمه المتضمن للإعجاز وجوه :

منها ما يرجع إلى الجملة ، وذلك أن نظم القرآن على تصرّف وجوهه ، وتباين مذاهبه ؛ خارج عن المعهود من نظام جميع كلامهم ، ومباين للمألوف من ترتيب خطابهم ، وله أسلوب يختص به ، ويتميز في تصرّفه عن أساليب الكلام المعتاد » .

ومنها ص ٥٣ « أنه ليس للعرب كلام مشتمل على هذه الفصاحة والغرابة والتصرف البديع ، والمعاني اللطيفة ، والفوائد الغزيرة ، والحكم الكثيرة ، والتناسب في البلاغة ، والتشابه في البراعة ؛ على هذا الطول ، وعلى هذا القدر . . . وهذا المعنى هو غير المعنى الأول ، فتأمله تعرف الفصل » .

والمعنى الثالث ص ٥٤ : أن عجيب نظمه ، وبديع تأليفه لا يتفاوت ولا يتباين ، على ما يتصرف إليه من الوجوه التي يتصرف فيها ويشتمل عليها « وإنما هو على حد

واحد فى حسن النظم ، وبديع التأليف والرصف ، لا تفاوت فيه ولا انحطاط عن المنزلة العليا ، ولا إسفاف فيه إلى الرتبة الدنيا . وكذلك قد تأملنا ما يتصرف إليه وجوه الخطاب من الآيات الطويلة والقصيرة ، فرأينا الإعجاز فى جميعها على حد واحد لا يختلف . وكذلك قد يتفاوت كلام الناس عند إعادة ذكر القصة الواحدة ، تفاوتاً بيناً ، ويختلف اختلافاً كثيراً . ونظرنا القرآن فيما يعاد ذكره من القصة الواحدة — فرأيناه غير مختلف ولا متفاوت ؛ بل هو على نهاية البلاغة ، وغاية البراعة ، فعلمنا بذلك أنه مما لا يقدر عليه البشر » .

والمعنى الرابع : أن كلام الفصحاء يتفاوت تفاوتاً بيناً فى الفصل والوصل ، والعلو والنزول ، والتقريب والتبعيد ، وغير ذلك مما ينقسم إليه الخطاب عند النظم ، ويتصرف فيه القول عند الضم والجمع . وكذلك يختلف سبيل غيره عند الخروج من شيء إلى شيء ، والتحول من باب إلى باب . والقرآن على اختلاف فنونه ، وما يتصرف فيه من الوجوه الكثيرة ، والطرق المختلفة — يجعل المختلف كالمؤتلف ، والمتباين كالمتناسب ، والمتنافر فى الأفراد إلى حد الآحاد . وهذا أمر عجيب ، تبين به الفصاحة وتظهر به البلاغة ، ويخرج معه الكلام عن حد العادة ، ويتجاوز العرف » .

والمعنى الخامس : أن نظم القرآن وقع موقعاً فى البلاغة يخرج عن عادة كلام الجن ، كما يخرج عن عادة كلام الإنس ، فهم يعجزون عن الإتيان بمثله كعجزنا ، ويقصرون دونه كقصورنا » .

والمعنى السادس ص ٦٢ : « أن الذى ينقسم عليه الخطاب ، من البسط والاقتصار ، والجمع والتفريق ، والاستعارة والتصريح ، والتجوز والتحقيق ، ونحو ذلك من الوجوه التى توجد فى كلامهم — موجود فى القرآن ، وكل ذلك مما يتجاوز حدود كلامهم المعتاد بينهم فى الفصاحة والإبداع والبلاغة » .

والمعنى السابع ص ٦٣ : « أن المعانى التى تضمنها فى أصل وضع الشريعة والأحكام والاحتجاجات فى أصل الدين ، والرد على الملحدين ، على تلك الألفاظ البديعة ، وموافقة بعضها بعضاً فى اللطف والبراعة مما يتعذر على البشر ويمتنع » .

والمعنى الثامن : أن الكلام يتبين فضله ورجحان فصاحته ، بأن تذكر منه الكلمة فى تضاعيف كلام ، أو تقذف ما بين شعر ، فتأخذها الأسماع وتتشوف إليها النفوس ، ويرى وجه رونقها بادياً ، غامراً سائر ما تقرن به ، كالدرة التى ترى فى سلك من خرز ، وكالياقوتة فى واسطة العقد . وأنت ترى الكلمة من القرآن يتمثل بها فى تضاعيف كلام كثير ، وهى غرّة جميعه ، وواسطة عقده ، والمنادى على نفسه بتميزه ، وتخصصه برونقه وجماله ، واعتراضه فى حسنه ومائه » .

ثم قال فى ص ٦٤ : « ولولا هذه التى بيناها ، لم يتحير فيه أهل الفصاحة ، ولكانوا يفزعون إلى التعمل للمقابلة ، والتصنع للمعارضة . . . فلما لم نرهم اشتغلوا بذلك — علم أن أهل المعرفة منهم بالصنعة إنما عدلوا عن هذه الأمور ، لعلمهم بعجزهم عنه ، وقصور فصاحتهم دونه » .

والمعنى التاسع ص ٦٦ : « أن الحروف التى بنى عليها كلام العرب تسعة وعشرون حرفاً ، وعدد السور التى افتتح فيها بذكر الحروف ثمانية وعشرون سورة ؛ وجملة ما ذكر من هذه الحروف فى أوائل السور من حروف المعجم نصف الجملة ، وهو أربعة عشر حرفاً ؛ ليدل بالمذكور على غيره ، وليعرفوا أن هذا الكلام منتظم من الحروف التى ينظمون بها كلامهم » .

والمعنى العاشر : « أنه سهل سبيله ، فهو خارج عن الوحشى المستكره والغريب المستنكر ، وعن الصنعة المتكلفة . وجعله قريباً إلى الأفهام ، يبادر معناه لفظَه إلى القلب ، ويسابق المغزى منه عبارتَه إلى النفس . وهو مع ذلك ممتنع المطلب ، عسير المتناول ، غير مطمع مع قربه فى نفسه ، ولا مُوهِم مع دنوه فى موقعه — أن يقدر عليه أو يظفر به » .

ثم قال فى ص ٧٠ : « وقد يمكن فى تفاصيل ما أوردنا من المعانى الزيادة والإفراد ؛ فإنا جمعنا بين أمور ، وذكرنا المزية المتعلقة بها . وكل واحد من تلك الأمور مما يمكن اعتماده فى إظهار الإعجاز فيه » .

ثم ختم كلامه فى هذا الفصل بالإجابة على سؤال هام أورده فى ص ٧١ ، وهو : « فإنه قيل : فهل تزعمون أنه معجز ، لأنه حكاية لكلام القديم سبحانه ،

أو لأنه عبارة عنه ، أو لأنه قديم فى نفسه ؟ » .

قيل : « لسنا نقول بأن الحروف قديمة ، فكيف يصح التركيب على الفاسد ؟ ولا نقول أيضاً : إن وجه الإعجاز فى نظم القرآن من أجل أنه حكاية عن كلام الله ؛ لأنه لو كان كذلك لكانت التوراة والإنجيل وغيرها من كتب الله عز وجل — معجزات فى النظم والتأليف . وقد بينا أن إعجازها فى غير ذلك . وكذلك يجب أن تكون كل كلمة مفردة معجزة بنفسها ومنفردها . وقد ثبت خلاف ذلك » .

* * *

والفصل الرابع ص ٧٢: عقده لشرح ما بينه من وجوه إعجاز القرآن الثلاثة السابقة ، وهى الإخبار عن الغيوب ، والإنباء عن قصص الأولين وسير المتقدمين ، وبراعة النظم والتأليف والرصف .

والفصل الخامس ص ٧٦ : مقصور على نفى الشعر من القرآن .

وأما الفصل السادس فقد عقده لنفى السجع من القرآن . وقد استهله بقوله :

« ذهب أصحابنا كلهم إلى نفى السجع من القرآن . وذكره الشيخ أبو الحسن الأشعرى فى غير موضع من كتبه . وذهب كثير ممن يخالفهم إلى إثبات السجع فى القرآن ؛ وزعموا أن ذلك مما يبين به فضل الكلام ، وأنه من الأجناس التى يقع فيها التفاضل فى البيان والفصاحة ، كالتجنيس والالتفات ؛ وما أشبه ذلك من الوجوه التى تعرف بها الفصاحة . وأقوى ما يستدلون به عليه : اتفاق الكل على أن موسى أفضل من هارون ، عليهما السلام ، ولمكان السجع قيل فى موضع : « هارون وموسى » ولما كانت الفواصل فى موضع آخر بالواو والنون ؛ قيل : « موسى وهارون » .

ثم قال الباقلانى : « وهذا الذى يزعمونه غير صحيح . ولو كان القرآن سجعاً لكان غير خارج عن أساليب كلامهم ؛ ولو كان داخلا فيها لم يقع بذلك إعجاز . ولو جاز أن يقولوا : هو سجع معجز ، لجاز أن يقولوا : شعر معجز . وكيف والسجع مما كان يألفه الكهان من العرب ، ونفيه من القرآن أجدر بأن يكون حجة من نفى الشعر ؟ لأن الكهانة تنافى النبوات ، وليس كذلك الشعر . وقد روى أن النبى

صلى الله عليه وسلم قال للذين جاءوه وكلّموه فى شأن الجنين : كيف نَدِى من لا شرب ولا أكل ، ولا صاح فاستهل ، أليس دمه قد يُطَلّ ؟ فقال : « أسجاعة كسجاعة الجاهلية ؟ » وفى بعضها : « أسجعاً كسجع الكهان ؟ » . فرأى ذلك مذموماً لم يصح أن يكون فى دلالته .

والذى يقدّرونه أنه سجع فهو وهم ؛ لأنه قد يكون الكلام على مثال السجع وإن لم يكن سجعاً ، لأن ما يكون به الكلام سجعاً يختص ببعض الوجوه دون بعض ؛ لأن السجع من الكلام يتبع المعنى فيه اللفظ الذى يؤدى السجع ، وليس كذلك ما اتفق مما هو فى تقدير السجع ؛ لأن اللفظ يقع فيه تالياً للمعنى » .

ثم قال : « ويقال لهم : لو كان الذى فى القرآن على ما تقدرونه سجعاً لكان مذموماً مرذولا ؛ لأن السجع إذا تفاوتت أوزانه ، واختلفت طرقه ؛ كان قبيحا من الكلام . وللسجع منهج مرتب محفوظ ، وطريق مضبوط متى أخل به المتكلم وقع الخلل فى كلامه ، ونسب إلى الخروج عن الفصاحة » .

ثم قال : « فلو رأوا أن ما تلى عليهم من القرآن سجعاً لقالوا : نحن نعارضه بسجع معتدل ، فنزيد فى الفصاحة على طريقة القرآن ، ونتجاوز حده فى البراعة والحسن » .

ويقول ص ٩٠ : « ولو كان الكلام الذى هو فى صورة السجع منه لما تحيروا فيه ، ولكانت الطباع تدعو إلى المعارضة ؛ لأن السجع غير ممتنع عليهم ، بل هو فى عادتهم ، فكيف تنقض العادة بما هو نفس العادة ، وهو غير خارج عنها ولا متميز منها ؟ » .

ثم مضى فى حديثه عن السجع ، وذكر فيما ذكر اختلاف العلماء فى الشعر كيف اتفق للعرب قوله أولاً ؟ وهل كان اتفاقاً غير مقصود إليه ؟ أم تواضعوا على هذا الوجه من النظم ؟ وأن الله عرّفهم محاسن الكلام ، ودلهم على كل طريقة عجيبة ، ثم أعلمهم عجزهم عن الإتيان بمثل القرآن « ووجدوا أن هذا لما تعذّر عليهم مع التحدى والتقريع الشديد والحاجة الماسة إليه ، مع علمهم بطريق وضع النظم والنثر ، وتكامل أحوالهم فيه — دل على أنه اختص به ؛ ليكون دلالة على

النبوة ، ومعجزة على الرسالة » .

وختم الباقلانى كلامه فى هذا الفصل بإلزام عجيب لمخالفيه حيث يقول فى ص ٩٩ : « ولابد لمن جوز السجع فيه وسلك ما سلكوه ؛ من أن يسلم ما ذهب إليه النظام ، وعبّاد بن سليمان ، وهشام الفوطىّ ، ويذهب مذهبهم ، فى أنه ليس فى نظم القرآن وتأليفه إعجاز ، وأنه يمكن معارضته ؛ وإنما صرفوا عنه ضرباً من الصرف . ويتضمن كلامه تسليم الخبط فى طريقة النظم ، وأنه منتظم من فرق شتى ، ومن أنواع مختلفة ينقسم إليها خطابهم ولا يخرج عنها . ويستهين ببديع نظمه وعجيب تأليفه الذى وقع التحدى إليه ! وكيف يعجزهم الخروج عن السجع والرجوع إليه ، وقد علمنا عادتهم فى خطبهم وكلامهم ، أنهم كانوا لا يلزمون أبداً طريقة السجع والوزن ، بل كانوا يتصرفون فى أنواع مختلفة . فإذا ادعوا على القرآن مثل ذلك ؛ لم يجدوا فاصلة بين نظمى الكلامين ! » .

هذا مجمل ما قاله الباقلانى فى هذا الفصل الذى عقده لبيان نفى السجع من القرآن ؛ وهو أخف فصول الكتاب وزناً ، وأقلها قدراً ، وأحفلها بالخطأ البين فى أصل الفكرة ، وفى كيفية نصرتها والدفاع عنها ، والحجاج دونها ، والرد على مخالفيها ؛ ومردّ ذلك — فيما يلوح لى — إلى أن الباقلانى قد اندفع فى كلامه بدافع المناصرة لمذهب الأشاعرة الذى كان يدين به .

والذى حدا بالأشاعرة إلى نفى السجع من القرآن أنهم ظنوا ، بل تيقنوا أن النبي صلى الله عليه وسلم قد ذمّ السجع فى حديث الجنين . ومن قصة هذا الحديث : أن حمل بن مالك بن النابغة كان قد تزوج بامرأتين ، يقال لإحداهما : مليكة بنت ساعدة ؛ وللأخرى : أم عفيفة بنت مسروح ؛ فتغايرتا كما هو الشأن دائماً بين الضرتين ، فضربت أم عفيفة مليكة بمسطح بيتها أو بعمود فسطاطها ، وهى حامل فألقت جنينها ، ورفعت قضيتها إلى النبي فقضى على عاقلة الضاربة بغُرَّة : عبد أو أمة . فقال أخوها العلاء بن مسروح : يا رسول الله ، أنغرم من لا أكل ولا شرب ولا نطق ولا استهل ، فمثل هذا يطل ؟ ! فقال عليه السلام : « أسجع كسجع الجاهلية ؟» وقد روى قول النبي بعدة روايات ؛ منها : « أسجع كسجع

الجاهلية وكهانتها ؟ » . ومنها : « دعنى من أراجيز الأعراب » . ومنها : « أسجاعة بك ؟ » . ومنها : « أسجع كسجع الجاهلية ؟ قيل : يا رسول الله ، إنه شاعر » . ومنها : « لسنا من أساجيع الجاهلية فى شىء » . ومنها : « إنما هذا من إخوان الكهان » . ومنها : « إن هذا ليقول بقول شاعر ، بل فيه — أى فى الجنين — غرّة » . ومنها : « أسجع كسجع الأعراب ؟ » .

وقد فهم كثير من العلماء أن هذا الحديث إنما ورد فى ذم السجع والتنفير منه . ولا شك أنهم واهمون فى ذلك . ولو كان النبى أراد إلى ذمه لقال : « أسجعاً » فقط . وإنما أراد النبى بقوله هذا ، كما يتضح من سياق الحديث ، إنكار تشادق هذا الساجع فى دفعه حقًّا وجب عليه وعلى عاقلته ، وقعقعته بالسجع على طريقة الكهان فى الجاهلية .

وقد أغرب الباقلانى فى استنباطه من هذا الحديث ص ٨٨ : أن النبى صلى الله عليه وسلم رأى أن السجع مذموم ، فلا يصح أن يكون فى دلالته على نبوته ! وكيف يذم النبى السجع وكثير من كلامه مسجوع ؟ يقول : « أيها الناس ، أفشوا السلام ، وأطعموا الطعام ، وصلوا الأرحام ، وصلوا بالليل والناس نيام ، تدخلوا الجنة بسلام » .

وقد أخطأ الباقلانى فى قوله : إن السجع من الكلام يتبع المعنى فيه اللفظَ الذى يؤدى السجع . فليس السجع كذلك على الإطلاق ، وإنما هذا نوع من السجع ردىء لا يقع إلا فى كلام الضعفاء . ومنه نوع آخر يقع فيه اللفظ موقعه الرائع ، وهو مع ذلك تابع للمعانى . وهذا هو النوع المحمود منه الذى جاء فى المأثور الصحيح عن بلغاء الجاهلية ، وفصحاء الإسلام ؛ وورد فى أحاديث الرسول على أكمل وجه وأتم نسق اتفق وجوده فى كلام البشر ؛ وإليه يُرِيغُ المثبتون للسجع فى القرآن ، القائلون بأن ما كان منه كذلك هو نهاية النهايات ، وأبعد الغايات فى البلاغة ، وقد بان بطلاوته وصفاء لفظه وتمكن معناه — عن جميع ما جرى هذا المجرى من كلام الخلق .

ولو قد تدبر الباقلانى ما حكاه من قول المثبتين للسجع فى القرآن : إنه مما يبين

به فضل الكلام ، وإنه من الأجناس التى يقع فيها التفاضل فى البيان والفصاحة ، كالتجنيس والالتفات ، وما أشبه ذلك من الوجوه التى تعرف بها الفصاحة . لو تدبر هذا القول ، ولم يكن مدفوعاً إلى معارضته لمخالفته مذهب أصحابه ؛ لرآه قولاً وجيهاً ، ولما وجد بين السجع وبين أنواع البديع التى ذكرها من فرق ؛ ولقال عنه مثل قوله عن البديع ص ١٧٠ : « ولكن قد يمكن أن يقال فى البديع الذى حكيناه وأضفناه إليهم : إن ذلك باب من أبواب البراعة ، وجنس من أجناس البلاغة ؛ وإنه لا ينفك القرآن عن فن من فنون بلاغاتهم ، ولا وجه من وجوه فصاحاتهم ؛ وإذا أورد هذا المورد ، ووضع هذا الموضع ؛ كان جديراً » .

ولو صنع ذلك لاهتدى إلى سواء الصراط ، ولما ذهب يتمحل العلل الواهية لنفى السجع من القرآن ، كقوله : « لو كان الذى فى القرآن على ما تقدرونه سجعاً لكان مذموماً مرذولا ؛ لأن السجع إذا تفاوتت أوزانه ، واختلفت طرقه — كان قبيحاً من الكلام ! وللسجع منهج مرتب محفوظ ، وطريق مضبوط ، متى أخل به المتكلم وقع الخلل فى كلامه ، ونسب إلى الخروج عن الفصاحة . . . فلو كان ما تلى عليهم من القرآن سجعاً لقالوا : نحن نعارضه بسجع معتدل ، فنزيد فى الفصاحة على طريقة القرآن ، ونتجاوز حده فى البراعة والحسن » . وفوق ما فى كلامه هذا من خطأ وتهافت ، فإن فيه هفوة أخرى ، إذ حكم قواعد البلاغة فى القرآن ؛ مع أن القرآن هو الأساس الذى يجب أن تحاكم إليه قواعد البلاغة ، وأن تجرى على سننه ووفق أحكامه .

وكقوله : « ولابد لمن جوز السجع فى القرآن وسلك ما سلكوه ، من أن يسلم ما ذهب إليه النظام وعباد وهشام ، ويذهب مذهبهم فى أنه ليس فى نظم القرآن وتأليفه إعجاز ، وأنه يمكن معارضته ، وإنما صرفوا عنه ضرباً من الصرف ! ويتضمن كلامه تسليم الخبط فى طريقة النظم ، وأنه منتظم من فرق شتى ، ومن أنواع مختلفة ينقسم إليها خطابهم ولا يخرج عنها ! ويستهين ببديع نظمه وعجيب تأليفه الذى وقع التحدى إليه ! » .

وهذه إلزامات عجيبة لا تلزم المثبتين للسجع فى القرآن بحال من الأحوال ؛

لأنهم يرون أن السجع الرائع مظهر من مظاهر الاقتدار على البلاغة والامتلاك لزمام الفصاحة ؛ وأن السجع الكثير فى القرآن قد جاء فى أرفع صور البيان ، وباين كل أسجاع الساجعين ؛ كما يؤمنون بأن سر إعجاز القرآن نظمه البديع ، وبلاغته الرائعة المجاوزة لجميع بلاغات العرب .

وأى فارق بين مشاركة القرآن كله لغيره من الكلام فى كونه كلاماً عربياً مؤلفاً من ألفاظ فصيحة بليغة ، وبين مشاركة بعض آيه فى كونها جاءت مسجوعة ؟

وكيف يكون السجع المحمود من أمارات الفصاحة المعدودة ، التى يقصد إليها أعلام البلغاء فى بعض كلامهم لتوشيته وتزيينه ، وتحسينه بعقد المناسبة بين ألفاظه ؛ ثم نجرد القرآن منه ، وننفيه عنه بزعمنا ؛ مع ادعائنا أنه قد اشتمل على أنواع البلاغة والفصاحة جميعاً ؟

ولئن قال الباقلانى : إن السجع عيب يجب نفيه عن القرآن ؛ فإنى أقول : إن السجع من الميزات البلاغية التى يجدر بنا أن ننزه القرآن عن خلوه منها .

* * *

والفصل السابع من فصول إعجاز القرآن ص ١٠١ فى ذكر البديع من الكلام ، بدأه الباقلانى بقوله : « إن سأل سائل فقال : هل يمكن أن يعرف إعجاز القرآن من جهة تضمنه البديع ؟ قيل : ذكر أهل الصنعة ومن صنّف فى هذا المعنى من صفة البديع ألفاظاً نحن نذكرها ، ثم نبين ما سألوا عنه ؛ ليكون الكلام وارداً على أمر مبين ، وباب مقرر مصوّر » . ثم نقل جملة من بديع الشعر ، بعضها من كتابى البديع لابن المعتز ، ونقد الشعر لقدامة بن جعفر ؛ وقال ص ١٦٢ : « وقد قدّر مقدرون أنه يمكن استفادة إعجاز القرآن من هذه الأبواب التى نقلناها ، وأن ذلك مما يمكن الاستدلال به عليه . وليس كذلك عندنا ؛ لأن هذه الوجوه إذا وقع التنبيه عليها أمكن التوصل إليها بالتدريب والتعوّد والتصنّع لها ، والوجوه التى نقول : إن إعجاز القرآن يمكن أن يعلم منها ، فليس مما يقدر البشر على التصنع له والتوصل إليه بحال» . وختم كلامه فى هذا الفصل بقوله : « إنا لا نجعل الإعجاز متعلقاً بهذه الوجوه الخاصّة ، ووقفاً عليها ، ومضافاً إليها ، وإن صح أن تكون

هذه الوجوه مؤثرة فى الجملة ، آخذة بحظها من الحسن والبهجة ، متى وقعت فى الكلام على غير وجه التكلف المستبشع ، والتعمل المستشنع » .

والفصل الثامن فى كيفية الوقوف على إعجاز القرآن ؛ وعنده أن إعجاز القرآن لا يخفى على العربى البليغ الذى قد تناهى فى معرفة اللسان العربى ، ووقف على طرقها ومذاهبها ، ولا يشتبه على ذى بصيرة ، ولا يخيل عند أخى معرفة . وأما من لم يبلغ فى الفصاحة الحد الذى يتناهى إلى معرفة أساليب الكلام ، ووجوه تصرف اللغة ، فهو كالأعجمى فى أنه لا يمكنه أن يعرف إعجاز القرآن إلا بأن يعلم أن العرب قد عجزوا عنه ؛ وإذا عجز هؤلاء عنه فهو عنه أعجز .

ثم نقل الباقلانى نصوصاً من خطب النبي وكتبه ، وكلام أبى بكر وعمر وعثمان وعلى وابن عباس وعبد الله بن مسعود ومعاوية وعمر بن عبد العزيز والحجاج وقس بن ساعدة وأبى طالب . وقد استغرقت هذه النصوص من ص ١٩٦ — إلى ص ٢٣٤ .

ثم قال : إنه نسخ لقارئ كتابه جملاً من كلام الصدر الأول ومحاوراتهم وخطبهم ، ليتأملها بسكون طائر ، وخفض جناح ، وتفريغ لُب ، وجمع عقل ؛ حتى يقع له الفصل بين كلام الآدميين ، وبين كلام رب العالمين ؛ ويعلم أن نظم القرآن يخالف نظمهم ، ويتبين الحد الذى يتفاوت بين كلام البليغين والخطيبين والشاعرين ، وبين نظم القرآن جملة .

ثم عقد باباً جليل الشأن عظيم الخطر ص ٢٣٦ : لبيان أن نظم القرآن يزيد فى فصاحته على كل نظم ؛ قال فيه : « إذا أردنا تحقيق ما ضمناه لك ، فمن سبيلنا أن نعمد إلى قصيدة متفق على كبر محلها . وصحة نظمها ، وجودة بلاغتها ، ورشاقة معانيها ، وإجماعهم على إبداع صاحبها فيها ؛ مع كونه من الموصوفين بالتقدم فى الصناعة ، والمعروفين بالحذق فى البراعة ؛ فنقفك على مواضع خللها ، وعلى تفاوت نظمها ، وعلى اختلاف فصولها ، وعلى كثرة فضولها ؛ وعلى شدة تعسفها ، وبعض تكلفها ؛ وما تجمع من كلام رفيع ، يقرن بينه وبين كلام وضيع ؛ وبين لفظ سوقى ، يقرن بلفظ ملوكى » .

وبعد أن عرض لكلام مسيلمة ، رجع إلى ما ضمنه من الكلام على الأشعار

المتفق على جودتها . فمهد لذلك بالكلام على جودة شعر امرئ القيس وبراعته وفصاحته ، وما ابتدعه فى طرق الشعر ؛ ثم عرض لنقد معلقته حيث يقول ص٢٤٣ : « ونظم القرآن جنس متميز ، وأسلوب متخصص، وقبيل عن النظير متخلص ؛ فإذا شئت أن تعرف عظم شأنه ، فتأمل ما نقوله فى هذا الفصل لامرئ القيس فى أجود أشعاره ، وما نبين لك من عوآره ؛ على التفصيل » . ثم مضى فى نقد المعلقة ، وانتهى منه فى ص ٢٧٧ ، بعد أن بين أن « هذه القصيدة قد ترددت بين أبيات سوقية مبتذلة ، وأبيات متوسطة ، وأبيات ضعيفة مرذولة ، وأبيات وحشية غامضة مستكرهة ، وأبيات معدودة بديعة ؛ وأن وحشيها مستنكر يروع السمع ، ويهول القلب ، ويكد اللسان ؛ ويعبس معناه فى وجه كل خاطر ، ويكفهر مطلعه على كل متأمل أو ناظر ؛ ولا يقع بمثله التمدّح والتفاصح » .

ثم قال ص ٢٧٧ : « وقد بينا لك أن هذه القصيدة ونظائرها تتفاوت فى أبياتها تفاوتاً بيناً فى الجودة والرداءة ، والسلاسة والانعقاد ، والسلامة والانحلال ، والتمكن والاستصعاب ، والتسهل والاسترسال ، والتوحش والاستكراه ؛ وله شركاء فى نظائرها ، ومنازعون فى محاسنها ، ومعارضون فى بدائعها . ولا سواء كلام ينحت من الصخر تارة ، ويذوب تارة ؛ ويتلون تلون الحرباء ، ويختلف اختلاف الأهواء ؛ ويكثر فى تصرفه اضطرابه ، وتتقاذف به أسبابه ؛ وبين قول يجرى فى سبكه على نظام ، وفى وصفه على منهاج ، وفى وضعه على حد ، وفى صفائه على باب ؛ وفى بهجته ورونقه على طريق ، مختلفه مؤتلف ، ومؤتلفه متحد ، ومتباعده متقارب ، وشارده مطيع ، ومطيعه شارد ، وهو على متصرفاته واحد ، لا يستصعب فى حال ، ولا يتعقد فى شأن » .

ثم عرض لنظم القرآن ونهجه ، فقال : « فأما نهج القرآن ونظمه ، وتأليفه ورصفه ؛ فإن العقول تتيه فى جهته ، وتحار فى بحره ، وتضل دون وصفه . ونحن نذكر لك فى تفصيل هذا ما تستدل به على الغرض ، وتستولى به على الأمد ، وتصل به إلى المقصد ، وتتصور إعجازه كما تتصور الشمس ، وتتيقن تناهى بلاغته كما تتيقن الفجر ؛ وأقرب عليك الغامض ، وأسهل لك العسير » .

ثم ذكر آيات كثيرة ، وبين أسرار إعجازها بياناً شافياً كافياً ، على نحو رائع جميل ، كقوله فى ص ٢٩٤ : « ما رأيك فى قوله تعالى : ﴿ إن فرعون علا فى الأرض وجعل أهلها شيعاً يستضعف طائفة منهم ، يذبح أبناءهم ويستحيي نساءهم ؛ إنه كان من المفسدين ﴾ ؟ هذه تشتمل على ست كلمات ، سناؤها وضياؤها على ما ترى ، وسلاستها وماؤها على ما تشاهد ، ورونقها على ما تعاين ، وفصاحتها على ما تعرف .وهى تشتمل على جملة وتفصيل ، وجامعة وتفسير : ذكر العلو فى الأرض باستضعاف الخلق بذبح الولدان وسبى النساء ؛ وإذا تحكم فى هذين الأمرين فما ظنك بما دونهما ؟ ! لأن النفوس لا تطمئن على هذا الظلم ، والقلوب لا تقر على هذا الجور . ثم ذكر الفاصلة التى أوغلت فى التأكيد ، وكفت فى التظليم ؛ وردت آخر الكلام على أوله ، وعطفت عجزه على صدره . ثم ذكر وعده تخليصهم بقوله : ﴿ ونريد أن نمن على الذين استضعفوا فى الأرض ونجعلهم أئمة ونجعلهم الوارثين ﴾ . وهذا من التأليف بين المؤتلف ، والجمع بين المستأنس » .

وقد استغرق كلامه على تلك الآيات من ص ٢٨١ — إلى — ٣٢٢ ؛ ثم رجع إلى حديثه عن امرئ القيس وعمن عارض القرآن بشعره ؛ ثم قال ص ٢٢٧ : « فإن قال قائل : أجدك تحاملت على امرئ القيس ، ورأيت أن شعره يتفاوت بين اللين والشراسة ، وبين اللطف والشكاسة ؛ وبين التوحش والاستئناس ، والتقارب والتباعد ؛ ورأيت الكلام الأعدل أفضل ، والنظام المستوثق أكمل ؛ وأنت تجد البحترى يسبق فى هذا الميدان ، ويفوت الغاية فى هذا الشأن ؛ وأنت ترى الكتاب يفضلون كلامه على كل كلام ، ويقدمون رأيه فى البلاغة على كل رأى ؛ وكذلك تجد لأبى نواس من بهجة اللفظ ، ودقيق المعنى ؛ ما يتحير فيه أهل الفضل . . . فكيف يعرف فضل ما سواه عليه ؟ » .

ثم خلص من الإجابة على هذا السؤل ؛ وقال فى ص ٣٣٣ : « ونحن نعمد إلى بعض قصائد البحترى فنتكلم عليها ، كما تكلمنا على قصيدة امرئ القيس ؛ ليزداد الناظر فى كتابنا بصيرة ، ويستخلص من سر المعرفة سريرة ؛ ويعلم كيف تكون الموازنة ، وكيف تقع المشابهة والمقاربة . ونجعل تلك القصيدة التى نذكرها

أجود شعره » . وهى التى مطلعها :

أهلا بذلكم الخيال المقبل   فعل الذى نهواه أو لمْ يفعل

ثم أخذ فى نقدها حتى قال فى ص ٣٧٣ : « وإنما اقتصرنا على ذكر قصيدة البحترى ؛ لأن الكتاب يفضلونه على أهل دهره ، ويقدمونه على من فى عصره . ومنهم من يدعى له الإعجاز غلواً ، ويزعم أنه يناغى النجم فى قوله علواً . . . فبينا قادر درجته ، وموضع رتبته ، وحد كلامه . وهيهات أن يكون المطموع فيه كالمأيوس منه ، وأن يكون الليل كالنهار ، والباطل كالحق ، وكلام رب العالمين ككلام البشر » .

والحق أن نقد الباقلانى لمعلقة امرئ القيس وقصيدة البحترى ، من نماذج النقد الأدبى الرائعة ، وصوره الرفيعة البارعة ؛ غير أنه شان حسنها ، وشاب صفاءها ، بتحامله عليهما ، وإسرافه فى نقد بعض أبياتهما ؛ كقوله فى نقد قول امرئ القيس ص ٢٥٣ :

ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة   فقالت لك الويلات إنك مرجلى

قوله : « دخلت الخدر خدر عنيزة » ذكره تكريراً لإقامة الوزن ، لا فائدة فيه غيره ، ولا ملاحة له ولا رونق ! وقوله : « فقالت لك الويلات إنك مرجلى » كلام مؤنث من كلام النساء ، نقله من جهته إلى شعره ! وليس فيه غير هذا !! » .

وكقوله ص ٣٣٥ فى نقد قول البحترى :

أهلاً بذلكم الخيال المقبل   فعل الذى نهواه أو لم يفعل

برْق سرى فى بطن وجرة فاهتدت   بسناه أعناق الركاب الضلَّل

البيت الأول فى قوله : « ذلكم الخيال » ثقل روح وتطويل وحشو ، وغيره أصلح له . وأخف منه قول الصنوبرى :

أهلاً بذاكَ الزَّور من زَوْرِ   شمس بدت فى فَلَك الدَّوْرِ

وعذوبة الشعر تذهب بزيادة حرف أو نقصان حرف ، فيصير إلى الكزازة ، وتعود ملاحته بذلك ملوحة ، وفصاحته عيًّا ، وبراعته تكلفاً ، وسلاسته تعسفاً ،

وملاسته تلوياً وتعقداً ، فهذا فصل . وفيه شيء آخر ، وهو : أن هذا الخطاب إنما يستقيم مهما خوطب به الخيال حال إقباله ، فأما أن يحكى الحال التى كانت وسلفت على هذه العيادة ؛ ففيه عُهْدَةٌ ، وفى تركيب الكلام عن هذا المعنى عقدة . وهو — لبراعته وحذقه فى هذه الصنعة — يَعْلَقُ نحو هذا الكلام ، ولا ينظر فى عواقبه ؛ لأن ملاحة قوله تغطى على عيون الناظرين فيه نحوَ هذه الأمور . ثم قوله « فعل الذى نهواه أو لم يفعل » ؛ ليست بكلمة رشيقة ، ولا لفظة ظريفة ؛ وإن كانت كسائر الكلام » .

ولست أشك فى أن الباقلانى قد حاد عن جادة الصواب عندما حكم بأن بيت الصنوبرى أخف من بيت البحترى . وغنى عن البيان أن بيت الصنوبرى ثقيل بالغ الثقل ؛ وحسبه أن يجتمع فى شطره الأول « الزور من زور » ، وأن يكون فى شطره الثانى كلمة « الدَّوْر » ، ليأخذ سبيله إلى مستقره فى حضيض الشعر الأوهد .

وأما نقد الباقلانى لبيت البحترى الثانى ، فإنى أورده ليكون بياناً لمنهجه فى نقده ، ولأنه استطرد فيه إلى نقد امرئ القيس بنقد لطيف ذهب به ، ولم يسبقه أحد إليه . قال : « فأما بيته الثانى ، فهو عظيم الموقع فى البهجة ، وبديع المأخذ ، حسن الرّواء ، أنيق المنظر والمسمع ، يملأ القلب والفهم ، ويفرح الخاطر ، وتسرى بشاشته فى العروق . وكان البحترى يسمى نحو هذه الأبيات عروق الذهب ؛ وفى نحوه ما يدل على براعته فى الصناعة ، وحذقه فى البلاغة . ومع هذا كله فيه ما نشرحه من الخلل ، مع الديباجة الحسنة ، والرونق المليح . وذلك أنه جعل الخيال كالبرق لإشراقه فى مسراه ؛ كما يقال : إنه يسرى كنسيم الصّبا ، فيطيّب ما مرّ به ؛ كذلك يضىء ما مرّ حوله ، وينوّر ما مرّ به . وهذا غلو فى الصنعة ، إلا أن ذكره « بطن وجرة » حشو ، وفى ذكره خلل ؛ لأن النور القليل يؤثر فى بطون الأرض وما اطمأن منها ، بخلاف ما يؤثر فى غيرها ؛ فلم يكن من سبيله أن يربط ذلك ببطن وجرة . وتحديده المكان — على الحشو — أحمد من تحديد امرئ القيس من ذكر « سقط اللوى بين الدخول فحومل ، فتوضح فالمقراة » ؛ لم يقنع بذكر حد ، حتى حدّه بأربعة حدود ، كأنه يريد بيع المنزل فيخشى إن أخل

بحدّ أن يكون بيعه فاسداً أو شرطه باطلا ! ! فهذا باب . ثم إنما يذكر الخيال بخفاء الأثر ، ودقة المطلب ، ولطف المسلك . وهذا الذى ذكره يضادّ هذا الوجه ، ويخالف ما وضع عليه أصل الباب . ولا يجوز أن يقدر مقدر أن البحترى قطع الكلام الأول ، وابتدأ بذكر برقٍ لمعَ من ناحية حبيبه من جهة بطن وجرة ؛ لأن هذا القطع إن كان فعله ، كان خارجاً به عن النظم المحمود ، ولم يكن مبدعاً ؛ ثم كان لا تكون فيه فائدة ؛ لأن كل برق شعل وتكرر وقع الاهتداء به فى الظلام ؛ وكان لا يكون بما نظمه مفيداً ولا متقدماً . وهو على ما كان من مقصده ، فهو ذو لفظ محمود ، ومعنى مستجلب غير مقصود ، ويعلم بمثله أنه طلبَ العبارات ، وتعليق القول بالإشارات . وهذا من الشعر الحسن الذى يحلو لفظه ، وتقل فوائده » .

ومن شواهد تجنى الباقلانى على البحترى قوله فى ص ٢٤٠ : « وأما قوله :

ما الحسن عندكِ يا سعاد بمحسنٍ فيما أتاه ولا الجمال بِمُجْمِلِ
عُذل المشوقُ وإن من سيما الهوى فى حيث يجهله لَجَاجُ العُذَّل

قوله فى البيت الأول : « عندك » حشو ، وليس بواقع ولا بديع ، وفيه كلفة ، والمعنى الذى قصده ، أنت تعلم أنه متكرر على لسان الشعراء . وفيه شىء آخر ؛ لأنه يذكر أن حسنها لم يُحسن فى تهييج وجده . وتَهْييم قلبه ؛ وضدّه هذا المعنى هو الذى يميل إليه أهل الهوى والحب . وبيت كشاجم أسلم من هذا ، وأبعد من الخلل ؛ وهو قوله :

بحياة حسنك أَحسنى ، وبحق من جعل الجمال عليك وقْفاً أَجملى »

ولست أرى رأى الباقلانى فى أن كلمة « عندك » قد وقعت حشواً متكلفاً ، ليست بواقعة ولا بديعة ؛ وإنما هى فى هذا المقام قد وقعت موقعها الطبيعى البديع ، ولم يجتلبها التكلف حشواً لا يغنى غناءه فى تأدية المعنى ، وإنما هى أصيلة فى أصل المعنى ، ولا يؤدى معناها غيرها . ولست أشك كذلك فى أن بيت البحترى أمثل من بيت كشاجم .

ويخيل إلىّ أن الباقلانى قد ضل عنه معنى بيت البحترى ؛ إذ فهم أنه « يذكر

أن حسنها لم يحسن فى تهييج وجده وتهييم قلبه » . وإنى أفهم أن المعنى الذى أراغ إليه البحترى : أن حسنها لم يحسن إليه بما يود الحبيب من حبيبه أن يحسن إليه به ، مما يمتع نفسه ، ويروى ظمأ حبه ؛ وأن جمالها لم يجمل بإصفاء المودة ، وإنالة جنى الحب المشتهى . وبذلك يتسق معنى البيت ، مع المعنى الذى يميل إليه أهل الهوى والحب .

ولئن كان الباقلانى قد أخطأ فى نقد بيت البحترى الأول ، وضل عن معناه ؛ فإنه أصاب فى نقده للبيت الثانى ، حيث يقول : « وأما البيت الثانى فإن قوله : « فى حيث » ، حشا بقوله كلامه ، ووقع ذلك مستنكراً وحشيًّا ، نافراً عن طبعه ، جافياً فى وضعه ؛ فهو كرقعة من جلد فى ديباج حسن ! فهو يمحو حسنه ، ويأتى على جماله . ثم فى المعنى شىء ؛ لأن لجاج العُذّل لا يدل على هوى مجهول ، ولو كان مجهولا لم يهتدوا للعذل عليه . فعلم أن المقصد استجلاب العبارات . ثم لو سلم من هذا الخلل لم يكن فى البيت معنى بديع ، ولا شىء يفوت قول الشعراء فى العذل ؛ فإن ذلك جملهم الذلول ، وقولهم المكرر المقول » .

* * *

ثم قال الباقلانى فى ص ٣٧٤ « وأما الغرض الذى صنفنا فيه ، فى التفصيل والكشف عن إعجاز القرآن ، فلم نجده على التقريب الذى قصدنا ، وقد رجونا أن يكون ذلك مغنياً ووافياً . . . وقد قصدنا فيما أمليناه الاختصار ، ومهدنا الطريق . . » .

ثم عرض لنقد الجاحظ فى ص ٣٧٧ : بأن كلامه قريب ، ومنهاجه معيب ؛ ونطاق قوله ضيق . ومن أجل ذلك يستعين بكلام غيره ، ويفزع إلى ما يوشح به كلامه ، من بيت سائر ، ومثل نادر ؛ وحكمة منقولة ، وقصة مأثورة ؛ فإذا أطال ولم يستعن بكلام غيره ، كان كلامه ككلام غيره .

ثم زعم أن أبا الفضل بن العميد قد سلك مسلكه ، ونازعه طريقته ، فلم يقصّر عنه . ولعله قد بان تقدمه عليه ، لأنه يأخذ فى الرسالة الطويلة فيستوفيها على حدود مذهبه ، ولا يقتصر على أن يأتى بالأسطر من نحو كلامه ؛ كما ترى الجاحظ يفعل

فى كتبه ، متى ذكر من كلامه سطراً أتبعه من كلام الناس أوراقاً ؛ وإذا ذكر منه صفحة بنى عليه من قول غيره كتاباً » . وفى هذا الكلام حق كثير ، وظلم مبين ؛ وأين كلام ابن العميد من سحر الجاحظ ؟ هيهات هيهات أن يقارنه أو يقاربه .

* * *

ثم عقد فصلاً فى ص ٣٨٠ لبيان أن عجز سائر أهل الأعصار عن الإتيان بمثل القرآن ثابت ، كعجز أهل العصر الأول .

ثم أعقبه بفصل فى التحدى ووجه الحاجة إليه فى باب القرآن ص ٣٨٢ .

وتلاه بفصل فى قدر المعجز من القرآن عند الأشاعرة والمعتزلة ص ٣٨٦ : « فذهب عامة الأشاعرة إلى أن أقل ما يعجز عنه من القرآن السورةُ ، قصيرةً كانت أو طويلة ، أو ما كان بقدرها . قال الأشعرى : فإذا كانت الآية بقدر حروف سورة ، وإن كانت سورة الكوثر ، فذلك معجز ؛ ولم يقم دليل على عجزهم عن المعارضة فى أقل من هذا القدر . وذهبت المعتزلة إلى أن كل سورة برأسها فهى معجزة » .

وبعده فصل فى أنه هل يعلم إعجاز القرآن ضرورة ؟ ص ٣٩٣ وقد ذهب إلى أن الأعجمى لا يمكنه أن يعلم إعجازه إلا استدلالاً ، وكذلك غير البليغ من العرب ؛ فأما البليغ الذى أحاط بمذاهب العربية وغرائب الصنعة ، فإنه يعلم من نفسه ضرورة عجزه عن الإتيان بمثله ، ويعلم عجز غيره بمثل ما يعرف عجز نفسه .

وجعل الفصل الذى يليه ص ٣٩٤ فيما يتعلق به الإعجاز : أهو الحروف المنظومة ؟ أم الكلام القائم بالذات ؟ أم غير ذلك ؟ وذهب إلى أن التحدى واقع إلى أن يأتوا بمثل الحروف المنظومة ، التى هى عبارة عن كلام الله تعالى ، فى نظمها وتأليفها ، وهى حكاية لكلامه ، ودلالات عليه ، وأمارات له ؛ على أن يكونوا مستأنفين لذلك ، لا حاكين لما أتى به النبى صلى الله عليه وسلم .

ثم ذكر فصلا فى وصف وجوه من البلاغة ، بدأه بقوله : « ذكر بعض أهل الأدب والكلام : أن البلاغة على عشرة أقسام . . » . وهذا البعض الذى لم يشأ

أن يصرح باسمه ، هو معاصره أبو الحسن على بن عيسى الرمانى المعتزلى . وقد نقل الباقلانى هذا الفصل الطويل بأمثلته من كتابه : « النكت فى إعجاز القرآن » ؛ وعلق عليه تعليقات شتى . وقد ذيلت كل مثال نقله بما قاله الرمانى فيه ؛ لتتم فائدة القارئ ، وليستبين الفرق بين الرجلين .

ثم عقد الباقلانى فصلا فى حقيقة المعجز ص ٤٣٦ ، فبين معنى إعجازه على أصول الأشاعرة بأنه لا يقدر العباد عليه ، وإنما ينفرد الله بالقدرة عليه ؛ ولما لم يقدر عليه أحد شُبِّه بما يعجز عنه العاجز ؛ وإنما لا يقدر العباد على مثله لأنه لو صح أن يقدروا عليه بطلت دلالة المعجز ؛ وقد أجرى الله العادة بأن يتعذر فعل ذلك منهم وأن لا يقدروا عليه . ولو كان غير خارج عن العادة لأتوا بمثله ، أو عرضوا عليه من كلام فصائحهم وبلغائهم ما يعارضه . فلما لم يشتغلوا بذلك علم أنهم فطنوا لخروج ذلك عن أوزان كلامهم ، وأساليب نظامهم ؛ وزالت أطماعهم عنه .

وتعرض فى هذا الفصل لنظم القرآن ص ٤٣٩ ، وأن أصحابه قالوا فيه : إن الله يقدر على نظم هيئة أخرى تزيد فى الفصاحة عليه ، كما يقدر على مثله . وأما بلوغ بعض نظم القرآن الرتبة التى لا مزيد عليها ، فقد قال مخالفونا : إن هذا غير ممتنع . . .

والذى نقوله : أنه لا يمتنع أن يقال : إنه يقدر الله تعالى على أن يأتى بنظم أبلغ وأبدع من القرآن كله . وأما قُدَر العباد فهى متناهية فى كل ما يقدرون عليه ، مما تصح قدرتهم عليه » .

وعقد بعد ذلك فصلا فى كلام النبى صلى الله عليه وسلم ، وأمور تتصل بالإعجاز ، بين فيه أنه محال أن يكون القرآن من كلامه عليه السلام ، ورد فيه على قول من يقول : لولا أن كلامه معجز لم يشتبه على ابن مسعود الفصل بين المُعَوِّذتين ، وبين غيرهما من القرآن ؛ وكذلك لم يشتبه دعاء القنوت فى أنه هل هو من القرآن أم لا .

وقال : إن هذا من تخليط الملحدين ، وإن الذى يروونه فى ذلك خبر واحد ، لا يسكن إليه فى مثل هذا ولا يعمل به . وقد جوّز أن يكون أبىّ قد كتب دعاء القنوت على ظهر مصحفه لئلا ينساه ؛ كما جوز أن يكون ابن مسعود قد شذ عن

مصحفه إثبات المعوذتين ، أو أن يكون الناقل اشتبه عليه الأمر ، لأن مصحفه مخالف فى النظم والترتيب مصحف عثمان . وقال : « ولو كان قد أنكر السورتين على ما ادعوا ، لكانت الصحابة تناظره على ذلك ، وكان يظهر وينتشر ؛ فقد تناظروا فى أقل من هذا ؛ وهذا أمر يوجب التكفير والتضليل ؛ فكيف يجوز أن يقع التخفيف فيه ؟ ! وقد علمنا إجماعهم على ما جمعوه فى المصحف ، فكيف يقدح بمثل هذه الحكايات الشاذة المولّدة فى الإجماع المتقرِّر ، والاتفاق المعروف ؟ ! » .

ثم قال : « ولو كان القرآن من كلامه ، لكان البون بين كلامه وبينه مثل ما بين خطبة وخطبة ينشئهما رجل واحد ؛ وكانوا يعارضونه ؛ لأنّا قد علمنا أن القدر الذى بين كلامهم وبين كلام النبى صلى الله عليه وسلم ، لا يخرج إلى حد الإعجاز ، ولا يتفاوت التفاوت الكثير ، ولا يخفى كلامه من جنس أوزان كلامهم ، وليس كذلك نظم القرآن ؛ لأنه خارج من جميع ذلك » .

ثم أجاب إجابة دقيقة موفقة على اعتراض أورده فى ص ٤٤٦ ؛ وهو :

« لو كان القرآن معجزاً لم يختلف أهل الملة فى وجه إعجازه ؟ » .

ثم أعقبه بفصل موجز لبيان أن من شرط المعجز أن يعلم أنه أتى به من ظهر عليه .

ثم ذكر الباقلانى الفصل الأخير من كتابه ، ص ٤٥٢ ، وقال فى مستهله : « قد ذكرنا فى الإبانة عن معجز القرآن وجيزاً من القول ، رجونا أن يكفى ، وأمّلنا أن يقنع ؛ والكلام فى أوصافه — إن استقصى — بعيد الأطراف ، واسع الأكناف ؛ لعلو شأنه ، وشريف مكانه . والذى سطرناه فى الكتاب ، وإن كان موجزاً ، وما أمليناه فيه ، وإن كان خفيفاً — فإنه ينبه على الطريقة ، ويدل على الوجه ، ويهدى إلى الحجة ؛ ومتى عظم محل الشىء فقد يكون الإسهاب فيه عيّاً ، والإكثار فى وصفه تقصيراً . . . ولولا أن العقول تختلف ، والأفهام تتباين ، والمعارف تتفاضل — لم نحتج إلى ما تكلفنا ؛ ولكن الناس يتفاوتون فى المعرفة ، ولو اتفقوا فيها لم يجز أن يتفقوا فى معرفة هذا الفن ، أو يجتمعوا فى الهداية إلى هذا العلم ؛ لاتصاله بأسباب خفيّة ، وتعلقه بعلوم غامضة الغور ، عميقة القعر ، كثيرة المذاهب ، قليلة

الطلاب ، ضعيفة الأصحاب ، وبحسب تأتّى مواقعه تقع الأفهام دونه ، وعلى قدر لطف مسالكه يكون القصور عنه . . . فإذا كان نقد الكلام كله صعباً ، وتمييزه شديداً ، والوقوع على اختلاف فنونه متعذّراً ؛ وهذا فى كلام الآدميين ؛ فما ظنك بكلام رب العالمين ؟ » .

ثم قال : « وقد بينا فى نظم القرآن أن الجملة تشتمل على بلاغة منفردة ، والأسلوب يختص بمعنى آخر من الشرف » . وأطلق لقلمه العنان فى وصف القرآن وما اشتمل من جوامع المعانى ، وعظيم البلاغة ، وعجيب النظم المفارق لسائر النظوم ؛ فأتى فى ذلك بما يلذ ويشوق . ويعجب ويطرب ؛ ومن قوله فى هذا المعنى : « تجد فيه الحكمة وفصل الخطاب مجلوة عليك فى منظر بهيج ، ونظم أنيق ، ومعرض رشيق ، غير مُعتاصٍ على الأسماع ، ولا مغلق على الأفهام ، ولا مستكره فى اللفظ ، ولا مستوحش فى المنظر ؛ غريب فى الجنس ، غير غريب فى القبيل ؛ ممتلئ ماء ونضارة ، ولطفاً وغضارة ؛ يسرى فى القلب كما يسرى السرور ، ويمر إلى مواقعه كما يمر السهم ، ويضىء كما يضىء الفجر ، ويزخر كما يزخر البحر ؛ طموح العباب ، جموح على المتناول المنتاب ؛ كالروح فى البدن ، والنور المستطير فى الأفق ، والغيث الشامل ، والضياء الباهر ، ﴿ لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد ﴾ ؛ من توهم أن الشعر يلحق شأوه بانَ ضَلاله ، ووضح جهله ، إذ الشعر سمت قد تناولته الألسن ، وتداولته القلوب ، وانثالت عليه الهواجس ؛ وضرب الشيطان فيه بسهمه ، وأخذ منه بحظه . وما دونه من كلامهم فهو أدنى محلا ، وأقرب مأخذاً ، وأسهل مطلباً . والقرآن كتاب دل على صدق متحمله ، ورسالة دلت على صحة قول المرسل بها ، وبرهان شهد له براهين الأنبياء المتقدمين ، وبينة على طريقة ما سلف إلى الأولين . تحداهم به إذ كان من جنس القول الذى زعموا أنهم أدركوا فيه النهاية ، وبلغوا فيه الغاية ؛ فعرفوا عجزهم ، كما عرف قوم عيسى نقصانهم فيما قدروا من بلوغ أقصى الممكن فى العلاج ، والوصول إلى أعلى مراتب الطب ؛ فجاءهم بما بهرهم من إحياء الموتى ، وإبراء الأكمه والأبرص ، وكما أتى موسى بالعصا التى تلقفت ما برعوا فيه من سحرهم ، وأتت

على ما أجمعوا عليه من أمرهم ، وكما سخر لسليمان الريح والطير والجن حين كانوا يولعون به من فائق الصنعة وبدائع اللطف . ثم كانت هذه المعجزة مما يقف عليه الأول والآخر وقوفاً واحداً ، ويبقى حكمها إلى يوم القيامة . . . فتأمل ما عرفناك فى كتابنا ، وفرغ له قلبك . واجمع عليه لبك ؛ ثم اعتصم بالله يهدك ، وتوكل عليه يعنك ويجرك ، واسترشده يرشدك ، وهو حسبى وحسبك ، ونعم الوكيل » .

* * *

رأى الرافعى فى إعجاز القرآن :

قال فى كتاب « تاريخ آداب العرب » ٢ ؛ ١٥٣ : « وجاء القاضى أبو بكر الباقلانى المتوفى سنة ٤٠٣ فوضع كتابه المشهور « إعجاز القرآن » ، الذى أجمع المتأخرون من بعده على أنه باب فى الإعجاز على حدة ؛ والغريب أنه لم يذكر فيه كتاب الواسطى ، ولا كتاب الرمانى ، ولا كتاب الخطابى الذى كان يعاصره ، وأومأ إلى كتاب الجاحظ بكلمتين لا خير فيهما ، فكأنه هو ابتدأ التأليف فى الإعجاز بما بسط فى كتابه واتسع ، وفى ذلك ما يثبت لنا أن عهد هذا التأليف لا يرد فى نشأته إلى غير الجاحظ . على أن كتاب الباقلانى وإن كان فيه الجيد الكثير ؛ وكان الرجل قد هذبه وصفاه وتصنع له ، إلا أنه لم يملك فيه بادرة عابها هو من غيره ، ولم يتحاش وجهاً من التأليف لم يرضه من سواه ، وخرج كتابه كما قال هو فى كتاب الجاحظ : « لم يكشف عما يلتبس فى أكثر هذا المعنى » . فإن مرجع الإعجاز فيه إلى الكلام ، وإلى شىء من المعارضة البيانية بين جنس وجنس من القول ، ونوع وآخر من فنونه ، وقد حشر إليه أمثلة من كل قبيل من النظم والنثر ؛ ذهبت بأكثره ، وغمرت جملته ؛ وعدها فى محاسنه وهى من عيوبه . وكان الباقلانى ، رحمه الله وأثابه ، واسع الحيلة فى العبارة ، مبسوط اللسان إلى مدى بعيد ، يذهب فى ذلك مذهب الجاحظ ومذهب مقلده ابن العميد ؛ على بصر وتمكن وحسن تصرف ؛ فجاء كتابه وكأنه فى غير ما وضع له ؛ لما فيه من الإغراق فى الحشد ، والمبالغة فى الاستعانة ، والاستراحة إلى النقل ؛ إذ كان أكبر

غرضه فى هذا الكتاب أن « ينبه على الطريقة ، ويدل على الوجه ، ويهدى إلى الحجة » وهذه ثلاثة لو بُسطت لها كل علوم البلاغة وفنون الأدب — لوسعتها ، وهى مع ذلك حشو ووصل .

على أن كتابه قد استبد بهذا الفرع من التصنيف فى الإعجاز ، واحتمل المؤنة فيه بجملتها من الكلام والعربية والبيان والنقد ، ووَفَىَ بكثير مما قصد إليه من أمهات المسائل والأصول التى أوقع الكلام عليها ، حتى عدّوه الكتابَ وحده ، لا يُشرِك العلماءُ معه كتاباً آخر فى خطره ومنزلته ، وبُعد غوره ، وإحكام ترتيبه ، وقوة حجته ، وبسط عبارته ، وتوثيق سرده . فانظر ما عسى أن يكون غيره مما سبقه أو تلاه . وما زاد الباقلانى ، رحمه الله ، على أن ضمن كتابه روح عصره ، وعلى أن جعله فى هذا الباب كالمستحِث للخواطر الوانية ، والهمم المتثاقلة فى أهل التحصيل والاستيعاب الذين لم يذهبوا عن معرفة الأدب ، ولم يغفلوا عن وجه اللسان ، ولم ينقطعوا دون محاسن الكلام وعيونه ، ولم يضلوا فى مذاهبه وفنونه ، حتى قال : « إن الناقص فى هذه الصنعة كالخارج عنها ، والشادى فيها كالبائن منها » . وقد كانت علوم البلاغة لم تهذب لعهده ، ولم يبلغ منها الاستنباطُ العلمى ، ولم تجرد فيها الأمهات والأصول ، ككتب عبد القاهر ومن جاء بعده ؛ فبسط الرجل من ذلك شيئاً ، وأجمل شيئاً ، وهذب شيئاً ، ونحا فى الانتقاد منحى الذين سبقوه من العلماء بالشعر وأهل الموازنة بين الشعراء ، وكانت تلك العصور بهم حفيلة . وبالجملة فقد وضع ما لم يكن يمكن أن يوضع أوفى منه فى عصره » .

